

نموذج التنمية المستقلة

البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة¹

د. إبراهيم العيسوي²

المحتويات: أولاً - تمهيد؛ ثانياً: الأداء التنموي لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة وأسباب ضعفه (2-1- تحرير التجارة والاندماج فى الاقتصاد العالمى، 2-2- السوق الحرة والحكومة الصغيرة، 2-3- الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسية، 2-4- قضية التبعية، 2-5- شهادات إضافية حول برامج التثبيت والتكيف -2-6- الشهادات المجروحة للبنك الدولي)، ثالثاً: النموذج البديل: التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات؛ رابعاً: إمكانية وشروط التطبيق الناجح للنموذج البديل؛ ملحق (1): توافق واشنطن؛ ملحق (2): الشروط اللازمة لنجاح الأسواق وتأمين فاعليتها؛ ملحق (3): حوكمة العولمة؛ المراجع.

أولاً: تمهيد

ما الذى يدعو إلى البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية فى الوقت الراهن؟ لاشك فى أن السبب فى ذلك هو عدم الرضى عن النتائج التى أسفر عنها تطبيق نوعية معينة من السياسات التنموية على امتداد فترة ناهزت ثلاثين عاماً فى معظم الدول النامية، وهى مجموعة السياسات التى انطلقت من توافق واشنطن الذى جسّد الليبرالية الاقتصادية الجديدة فى برامج محددة للإصلاح الاقتصادى. إن الدول التى التزمت بهذه النوعية من السياسات لم تعجز عن اختراق جدران التخلف والتبعية المحيطة بها والانطلاق إلى رحاب التنمية السريعة والمطرده فحسب، بل أنها عجزت أيضاً عن تحقيق تقدم ملموس فى إنجاز أهداف أكثر تواضعاً، وهى الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بعد خمسة أعوام من إقرار الأمم المتحدة لهذه الأهداف³.

يقرر مؤلفو تقرير متابعة أهداف الألفية (الاستثمار فى التنمية، 2005) أنه وإن كانت بلدان كثيرة تمضى فعلاً على الطريق نحو تحقيق البعض على الأقل من الغايات بحلول 2015، إلا أن هناك مناطق شاسعة لم تزل بعيدة عن هذا الطريق، أبرزها أفريقيا جنوب الصحراء. وإذا كان هدف تخفيض الفقر بمقدار النصف ما بين 1990 و2015 قد تحقق فى شرقى آسيا، ويبدو أنه فى طريقه إلى التحقيق فى دول شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، فإن الفقر لم يزل مرتفعاً بدون تغيير فى أفريقيا جنوب

¹ ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولى الذى عقده المعهد العربى للتخطيط حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، وذلك يومى 20 و21 مارس 2006، فى بيروت. وتعتبر هذه الورقة صيغة موسعة ومطورة بإضافة الكثير من الحجج والاستشهادات لورقة سابقة للكاتب بعنوان: "إمكانية بناء اقتصاد غير تابع وقادر على إنجاز التنمية فى زمن العولمة"، قدمت إلى المائدة المستديرة الدولية التى نظمتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية فى القاهرة يومى 27 و28 سبتمبر 2005 حول "إمكانية بناء اقتصاد غير تابع فى زمن العولمة".

² أستاذ الاقتصاد المتفرغ بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة.

³ تضمن إعلان الألفية الذى أقرته الأمم المتحدة فى سنة 2000 ثمانى غايات (MDGs): 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ 2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائى؛ 3- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ 4- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ 5- تحسين الصحة النفسانية؛ 6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ 7- كفاءة الاستدامة البيئية؛ 8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وينقرع عن هذه الغايات 18 هدفاً مثل تخفيض نسبة السكان الفقراء ونسبة الجياح إلى النصف ما بين 1990 و2015، وتمكين جميع الأطفال من اتمام مرحلة التعليم الابتدائى بحلول 2015، وتخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين ما بين 1990 و2015، وإزالة التفاوت بين الجنسين فى التعليم الابتدائى والثانوى بحلول 2005. أنظر: البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، الاستثمار فى التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

الصحراء . وبرغم أن الفقر منخفض نسبياً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، إلا أن التحسن هناك هزيل . كما أن الفقر قد اتجه إلى التزايد في غربى آسيا وفى رابطة الدول المستقلة – الأوروبية والآسيوية منها على السواء . وتشير متابعة هدف تخفيض الجوع إلى نتائج مشابهة . فهناك بعض التقدم فى دول شرق وجنوب آسيا ، لكن الجوع لم يزل مرتفعاً جداً مع تغيير طفيف فى أفريقيا جنوب الصحراء ، ومرتفعاً بدون تغيير فى شمال أفريقيا . ولا تغيير يذكر فى حالة الجوع فى كل من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والدول الأوروبية فى رابطة الدول المستقلة . واتجه الجوع إلى التزايد فى غربى آسيا والدول الآسيوية فى رابطة الدول المستقلة⁴ . وقد توقع تقرير التنمية البشرية 2003 أنه إذا استمرت معدلات الأداء المتحققة فى التسعينات على حالها ، فإن أفريقيا جنوب الصحراء قد لا تحقق هدف الألفية بالنسبة لتخفيض الفقر إلا فى عام 2147 ، كما أنها قد لا تحقق الهدف الخاص بخفض وفيات الأطفال إلا فى عام 2165 ، لا فى الموعد المستهدف أصلاً لتحقيق هذه الأهداف وهو 2015⁵ .

ومن الملاحظ أن التقارير الدولية تستدعى أسباباً متعددة لتفسير الأداء المتواضع لبرنامج الألفية ، مثل غياب استراتيجيات لمكافحة الفقر فى بعض الدول ، وضعف هذه الاستراتيجيات حيثما وجدت ، وغياب التزام وطنى بأهداف الألفية فى الكثير من الدول النامية ، وضعف الموارد المخصصة لتنفيذ هذه الأهداف ، وضآلة المعونات الدولية حتى بالقياس إلى الهدف المتواضع المحدد منذ زمن طويل وهو 0.7% من الناتج القومى الإجمالى للدول ذات الدخل المرتفع ، وضآلة المساهمات الدولية فى تخفيض أعباء المديونية الخارجية على الدول النامية ، والعراقيل الموضوعة من جانب الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية إلى أسواقها⁶ . وقد تكون هذه الأسباب صحيحة ، ولكنها لا تكفى لتفسير ضعف أداء برنامج الألفية ، فضلاً عن أنها لا تكفى لتفسير عجز الكثير من الدول من الخروج من أسر التخلف والتبعية وإنجاز الانطلاق على طريق التنمية السوية . والسبب الغائب هنا هو السبب الجوهرى فى تقديري ، ألا وهو خصائص السياسات التنموية التى صيغت على هدى توافق واشنطن ، واستجابةً لدعوى الالتحاق بالعمولة والاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى⁷ .

ولاشك فى أنه لا يمكن افتراض أن الإدعاء بمسئولية نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / توافق واشنطن عن قصور الأداء التنموى فى البلدان النامية واضح بذاته ولا يحتاج إلى دليل على صدقه . ولهذا فسوف أستهل هذا البحث ببيان ما أدعيه من أن ثمة تعارضاً بين العمولة ونموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة من جهة ، وبين متطلبات التنمية الشاملة والمطرده فى البلدان النامية من جهة أخرى . وسوف أتوقف بصفة خاصة عند قضايا تحرير التجارة ، والسوق الحرة والحكومة الصغيرة ، والاستثمار الأجنبى ودور الشركات متعددة الجنسية ، والتبعية . وسوف أقدم عدداً من الشهادات الدولية والقطرية على أن نتائج تطبيق هذا النموذج كانت غير صديقة للتنمية وغير مواتية لاحترام الإرادة الوطنية وصيانة الاستقلال الاقتصادى . وسوف أسلط الضوء على مواطن الضعف فى نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، لإظهار مجافاة متطلباته لعدد من الشواهد التاريخية والمنطقية . وبعد ذلك أقدم ما أعتقد أنه بديل أفضل من ذلك النموذج ، ألا

⁴ راجع : الجدول (1) : الاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بالغايات بحسب المنطقة الإقليمية ، فى البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، المرجع السابق ، ص 4 - 5 .

⁵ UNDP, Human Development Report 2003, Overview, p. 2

⁶ هذه الأسباب مستنبطة من توصيات تقرير : الاستثمار فى التنمية ... ، مرجع سابق ، ص 2 .

⁷ إنها حقاً مفارقة غريبة أن تتضمن الغاية (8) من الغايات الإنمائية للألفية (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) الهدف (12) : " المضى فى إقامة نظام تجارى ومالى يتسم بالانفتاح ، والتقييد بالقواعد ، والقابلية للتنبؤ به ، وعدم التمييز ... " .

وهو نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات ، وذلك بعرض التوجهات والملامح الرئيسية لهذا النموذج ، ثم تناول بعض التساؤلات بشأن إمكانية تطبيقه في ظروف العولمة الراهنة ، وتوضيح أهم الشروط التي يلزم توافرها لنجاحه .

ثانياً : الأداء التنموي لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة وأسباب ضعفه

على سبيل التذكير بأهم عناصر توافق واشنطن / نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، أرفقت بهذه الدراسة الملحق (1) الذي يستند في عرضه لهذه العناصر إلى البيان الذي قدمه جون وليامسون صاحب عبارة " توافق واشنطن " .⁸ ويمكن القول أن توافق واشنطن / الليبرالية الاقتصادية الجديدة يدور حول ثلاثة أمور أساسية :

(1) إحداهن زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة ، سواء فيما يتعلق بالمعاملات الداخلية أم المعاملات بين الداخل والخارج ، شاملاً تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي .

(2) إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص ، بشقيه المحلي والأجنبي ، واعتباره ركيزة التنمية ، وتشجيعه بشتى السبل ، بما في ذلك الخصخصة واشتراكه في تقديم الخدمات التي كانت مقصوره فيما سبق على الحكومة أو القطاع العام كخدمات المرافق العامة .

(3) إحداهن خفض ملموس في دور الحكومة وفي حجمها وفي تدخلاتها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية . وتحديداً ، يتوقع من الحكومة أن تتسحب من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي ، وأن يقتصر عملها على تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال المحلي والأجنبي ، فضلاً عن تزويد المجتمع بالحد الأدنى من شبكات الأمان الاجتماعي .

باختصار فإن العناصر الجوهرية لتوافق واشنطن / الليبرالية الاقتصادية الجديدة هي : سوق حرة ، واقتصاد مفتوح تحركه المبادرات الخاصة ، وحكومة صغيرة .

ونأتى الآن إلى مسألة التعارض بين العولمة ونموذج الليبرالية الجديدة من جهة ، وبين متطلبات التنمية الشاملة والمطردة في دول الجنوب من جهة أخرى . وهو ما سوف يقودنا أيضاً إلى النظر في النتائج العملية لهذا النموذج ولبرامج التكيف الهيكلي التي ارتبطت به . وسوف يتم التركيز على أربع من القضايا الجوهرية ، وهي 1 - قضية تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 2 - قضية السوق الحرة والحكومة الصغيرة - 3 - قضية الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية - 4 - قضية التبعية ، وإن كان العرض سوف يمتد إلى النتائج العملية لعناصر إضافية مثل تحرير القطاع المالي والخصخصة وغيرها من عناصر سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة .

⁸ أنظر :

M. Todaro and S. Smith, **Economic Development**, 8th ed, Addison Wesley, 2003, p. 703.

2-1 – تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي

فلنبدأ بقضية تحرير التجارة التي يلح عليها أنصار الليبرالية الجديدة . إن المنطق والوقائع التاريخية يشيران إلى أن **التحرير قبل التمكين خطر جسيم** ، لأنه يلحق أضراراً بالتمكين . بعبارة أخرى ، ليس من المنطق تحرير التجارة بين الدول النامية التي لم تتمكن بعد من تطوير هيكلها الاقتصادية وبنيتها المؤسسية بما يجعل لها قدرة تنافسية في عدد من الصناعات ، وبين الدول المتقدمة التي رسخت أقدامها في ميدان الصناعة وامتلكت ناصية التقدم العلمي والتكنولوجي وصارت تستحوذ على مراكز تنافسية ليس من السهل التصدي لها . إن هذا التحرير السابق لأوانه يفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول المتقدمة ذات القدرات التنافسية العالمية ، دون إعطاء فرصة حقيقية للتنافس المتكافئ بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة . بل إن هذا التحرير المتسرع يدخل الصناعات المحلية في سباق غير متكافئ يقضى عليها بالخراب والدمار . وهو بهذه الصورة يتناقض مع حق أساسي من حقوق الدول النامية وهو الحق في فرصة متكافئة مع ما نالته الدول المتقدمة من فرص لصنع التقدم وبناء المزايا التنافسية . أى أن توافق واشنطن يتعارض على هذا النحو مع مبدأ **تكافؤ الفرص** الذي تقضى به قواعد العدالة وتتص عليه الموائيق الدولية باعتباره الشرط الضروري لوضع مبدأ " **الحق في التنمية** " موضع التنفيذ في الدول النامية .

فالتحرير المطلوب للتجارة لا يقتصر على مجرد فتح الاقتصاد أمام المنتجات الأجنبية ، بخفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على الواردات أو إلغاؤها وإزالة أى حماية جمركية للمنتج الوطنى ، بل إنه يمتد إلى الإقلاع عن توجيه أى دعم للصناعات المحلية قد يساعدها على الصمود في وجه المنافسة في الداخل أو على التصدير إلى الخارج . والحق أن الحماية والدعم كانا يمارسان على نطاق واسع في الدول التي صارت الآن متقدمة وكذلك في الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا . وهذه الممارسات تعتبر إعمالاً لنظرية **حماية الصناعة الناشئة** التي طورها الاقتصاديون الرأسماليون في أوروبا الغربية وفي أمريكا ، وارتبطت باسم الاقتصادى الألماني المهاجر إلى أمريكا " **فردريش ليست** " في منتصف القرن التاسع عشر .

إن حقائق التاريخ الاقتصادى لأوروبا وأمريكا تشير إلى أن التنمية لم تحدث هناك على أساس السياسات والمؤسسات التي يوصى بها الليبراليون الجدد الدول النامية ، أو يفرضونها عليها . بل قامت التنمية وجرى التصنيع وراء أسوار الحماية . وعندما أحرزت بريطانيا قدرة تنافسية عالية وأرادت فتح أسواق الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا – التي كانت دولا أقل تقدماً بالقياس إلى بريطانيا – أمام منتجاتها ، وروجت لذلك تحت راية حرية التجارة ، كان تصرفها في رأى " **ليست** " **كتصرف من يزيح أو يرفس السلم الذى صعد عليه إلى القمة ، حتى يحول دون صعود أحد غيره إليها**⁹ .

ولم تكف الدول الصناعية عن اللجوء إلى أدوات الحماية من المنافسة الأجنبية ، ولم تقلع عن سد منافذ دخول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها ، حتى بعدما أحرزت درجة عالية من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ، وبعدها أصبح لها من القدرات التنافسية ما لا يسهل تحديه ، وحتى بعد ما قامت هي ذاتها بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (**الجات**) في سنة 1947 والتي تتلخص رسالتها ويتحدد سبب

⁹ راجع هذه القصة في :

Ha-Joon Chang, "Kicking away the ladder: Neoliberals rewrite history", **Monthly Review**, vol. 54, no. 81, January 2003, pp. 10-15.

وجودها في أمر واحد وهو : تحرير التجارة¹⁰. ولم تزل الدول المتقدمة التي حولت " الجات " إلى منظمة للتجارة العالمية في 1995 تعرقل بسبل شتى دخول المنتجات التي تتمتع فيها الدول النامية بمزايا تنافسية إلى أسواقها ، لاسيما المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة ، وذلك في الوقت التي تمارس ضغوطاً مكثفة من أجل فتح أسواق الدول النامية أمام تجارتها واستثماراتها دون تمييز وتصر على إبقاء الدعم الزراعي عند مستويات مرتفعة لصالح منتجيها .

إن دروس التاريخ لا تؤيد منطق الليبرالية الجديدة في تحرير التجارة وإلغاء الحماية والدعم الهادف إلى مساعدة الصناعات الناشئة في الدول النامية على اكتساب القدرة التي تمكنها فيما بعد من مواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية . وقد لخص هذه الدروس التقرير الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالاشتراك مع عدد من الهيئات الأخرى بعنوان " جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس"¹¹، بدقة بالغة على النحو التالي الذي يدحض إدعاءات توافق واشنطن :

- (1) العلاقة المتيقن منها هي أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها كلما ازدادت ثراءً وتقدماً ، وليس قبل ذلك . أي أن النمو هو ما يؤدي إلى تحرير التجارة ، وليس العكس .
- (2) يعتبر الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة للنمو والتنمية الناجحين ، وليس شرطاً مسبقاً لهما . أي أن الاندماج قبل إحراز مستوى معقول من النمو والتنمية مسلك خاطئ .
- (3) ليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول بغض النظر عن مستوى التطور الذي أحرزته كل منها . وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التي تحابي الأطراف الأضعف في الاقتصاد العالمي (المعاملة التفضيلية أو المعاملة الخاصة والتميزية باصطلاحات منظمة التجارة العالمية) على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجاري العالمي ، وليست مجرد استثناءات منها .
- (4) ثمة حاجة للتحويل من تركيز النظام التجاري الحالي على الترويج لتحرير التجارة والنفذ إلى الأسواق إلى تزويد الدول بحيز أوسع لرسم السياسات الوطنية . وهو ما يعني ضرورة تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج ، والتي عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي ، وإفساح المجال بالتالي أمام الدول النامية لتغليب المصلحة الوطنية عند وضع سياسات النمو والتنمية .

فإذا كان المجتمع الدولي يركز في الآونة الأخيرة على الارتقاء بالتنمية البشرية والاهتمام بخفض الفقر واللامساواة ، واعتبر أن إنجاز أهداف الألفية من المعارك التي يتعين كسبها ، فمن المهم ملاحظة أن التركيز في هذا الاتجاه قد يتناقض مع الإلحاح في الوقت ذاته على إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي ، والتعامل مع مؤشرات مثل نمو الصادرات ونسبة التجارة إلى ن.م.أ. وتحرير الواردات كما لو كانت مؤشرات للتنمية البشرية ، وكما لو كان التقدم طبقاً لهذه المؤشرات مرادفاً للتقدم في تخفيض الفقر

¹⁰ راجع : إبراهيم العيسوي ، الجات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 2001 .

¹¹ UNDP et al, **Making Global Trade Work for People**, Earthscan Publications, 2003. "والدراسة متاحة أيضاً على موقع UNDP على الإنترنت : www.undp.org

واللامساواة . ولهذا فقد حذر تقرير التنمية البشرية 2005 من هذا الخلط ، ونبه إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الشروط التي يتم بموجبها اندماج الدول في الأسواق العالمية¹² .

ويشير التقرير في هذا الصدد إلى مقارنة ذات دلالات هامة بين كل من فيتنام والمكسيك . فقد قطعت كل منهما شوطاً طويلاً على طريق العولمة بمعنى الاندماج في الاقتصاد العالمي طبقاً للمؤشرات الاقتصادية المعتادة . ولكن البون شاسع بينهما عند المقارنة بينهما بناءً على مقاييس التنمية البشرية . فالاشتراك العميق في التجارة ساعد فيتنام على تسريع التنمية البشرية ، بينما لم يرافق النجاح التصديري للمكسيك سوى تقدم متواضع في هذا الشأن ، بل وفي معدل نمو متوسط دخل الفرد (5% في فيتنام ، 1.4% في المكسيك في التسعينات وحتى 2003) فمن أين أتى هذا الفارق الكبير ؟ يرجع التقرير الأداء المتفوق لفيتنام إلى خمسة عوامل :

- أ — اتساع قاعدة النمو الاقتصادي والحرص على إفادة الملايين من صغار المنتجين منه¹³ .
 - ب — الالتزام بتحقيق الإنصاف¹⁴ ، من خلال الضرائب وسياسات الإنفاق الاجتماعي وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يؤمن إعادة توزيع منافع النمو والتجارة على أوسع نطاق .
 - ج — التحرير المتدرج . فقد كان النمو السريع في ن.م.أ. والصادرات سابقاً على تحرير الواردات . لقد بدأت فيتنام في تخفيض القيود الكمية على الواردات من أوائل التسعينات ، ولكن متوسط التعريفية الجمركية بقي عند 15% . كما ظلت أسواق رأس المال مغلقة ؛ وهو ما عزل فيتنام عن آثار الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات .
 - د — تنويع الصادرات وتنويع الأسواق . فبعدما كانت فيتنام تعتمد بشكل شبه كلي في نهاية الثمانينات على تصدير البترول إلى اليابان وسنغافورة ، تنوعت صادراتها في التسعينات حتى أصبحت المصنوعات تمثل ثلث الصادرات ، كما تنوعت أسواق صادراتها .
 - هـ — الاستثمارات السابقة في التنمية البشرية . فقبل الانطلاق الاقتصادي لفيتنام كانت لديها معدلات مرتفعة لفقر الدخل ، لكن المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية مثل نسب الالتحاق بالتعليم ومحو الأمية وتوقع العمر عند الميلاد كانت أعلى كثيراً من المتوسط للدول التي تشترك مع فيتنام في نفس مستوى الدخل . وبينما كان معامل جيني للنفقات في توزيع الدخل 0.503 في المكسيك ، فإنه لم يزد على 0.357 في فيتنام ، وذلك في عام 1990 .
- ويفسر التقرير الأداء المتواضع للمكسيك برغم النمو السريع لصادراتها بعكس الأسباب التي أدت إلى تفوق فيتنام ؛ وهي :

أ — غياب الالتزام بتحقيق الإنصاف واحتفاظ المكسيك بدرجة عالية من اللامساواة في بداية التحرير (عند المكسيك واحداً من أعلى معدلات جيني في العالم ، وقد مال إلى الارتفاع في التسعينات وحتى 2004) .

¹² UNDP, Human Development Report 2005, op.cit.

¹³ Broad-based inclusive growth

¹⁴ Equity

ب – التحرير المتسرع للتجارة ، خاصة في إطار منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) ، مما أدى إلى تضاعف استيراد الذرة الرخيصة من الولايات المتحدة ستة مرات منذ بداية التحرير في 1994 ، وإلى انخفاض المتحصلات الحقيقية للملايين من مزارعي الذرة في المكسيك بنحو 70% .

ج – ضعف السياسة الصناعية ، وتركز النمو . فنصف صادرات المكسيك يأتي من منطقة " ماكيلا دورا " ، حيث تسود عمليات التجميع البسيطة وعمليات إعادة تصدير المكونات المستوردة . وذلك فإن النشاط التصديري ينطوي على قيمة مضافة منخفضة ويرتبط بمستوى منخفض من المهارات ونقل التكنولوجيا .

د – الاختلالات في سوق العمل . فبالرغم من حدوث تحسن مطرد في الإنتاجية ، إلا أن الأجور الحقيقية لم ترتفع مع النمو السريع في الصادرات . وهو ما يعود جزئياً إلى تركيز النشاط التصديري في قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة ، وإلى ضعف القدرة التفاوضية الجماعية على الأجور خاصة مع تزايد ضغوط البطالة .

وفي دراسة حديثة للانكتاد لأثر تحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية¹⁵ ، ظهر أن 40% من دول العينة (مجموعة الأقلية) شهدت توسعاً في الصادرات من المصنوعات ، وفي عدد قليل من هذه الدول – معظمها في شرق آسيا – اصطحب النمو السريع للصادرات بتوسع سريع لقطاع الصناعة التحويلية وبارتقاء في أوضاع هذا القطاع¹⁶ . لكن خبرة الغالبية من دول العينة – ومعظمها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية – لم تكن مرضية . فقد شهدت 50% من دول العينة – ومعظمها منخفض الدخل – تراجعاً أو تفكيقاً للتصنيع¹⁷ . وحتى في بعض الحالات التي نمت فيها صادرات المصنوعات كالمكسيك ، فإن القيمة المضافة الصناعية لم تشهد تسارعاً ، ولم يحدث ارتقاء يذكر بالقاعدة الإنتاجية . كما أن النمو البطئ للصادرات وتراجع التصنيع في غالبية دول العينة كانا مصحوبين بزيادة في درجة انكشاف القطاع الصناعي على المؤثرات الخارجية ، خاصة فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على الواردات . كما تشير تلك الدراسة إلى أن الإصلاحات التي صممتها المؤسسات المالية الدولية على هدى توافق واشنطن لم تنجح في تشجيع الاستثمار الخاص ، خاصة الاستثمار في الصناعة التحويلية . فقد هبط معدل الاستثمار حتى في الحالات التي شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما في أمريكا اللاتينية .

وتعزو الدراسة الأداء الأفضل في مجموعة الأقلية (دول شرق آسيا حديثة التصنيع) ضمن عينة الدراسة إلى أن الإصلاح الاقتصادي ، وخاصة تحرير التجارة – على الأقل حتى وقت قريب – كان يسير بشكل تدريجي وانتقائي وفي إطار سياسة صناعية طويلة المدى ، وذلك بعد أن وصلت هذه الدول إلى

S.M. Shafaeddin, **Trade liberalization and economic reform in developing countries: Structural change or de-industrialization**, UNCTAD, discussion Paper, no.179, April 2005. وقد اشتملت عينة الدراسة على 46 بلداً منها 20 بلداً ذا نمو مرتفع للصادرات و20 بلداً ذا

نمو متوسط للصادرات و6 بلاد ذات نمو منخفض للصادرات .
¹⁶ يستدل على ارتقاء الهيكل الصناعي (upgrading) بالتحول إلى الصناعات الهندسية والصناعات كثيفة الاعتماد على البحث والتطوير كصناعة السلع الإنتاجية والكيمائيات الدقيقة والأدوات والأجهزة ، وبتراجع نصيب صناعات التجميع والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية .

¹⁷ يستدل على تراجع أو تفكيق التصنيع (de-industrialization) بتراجع مؤشر نسبة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي .

مستوى معين من التصنيع والتنمية . وفي المقابل شرعت دول مجموعة الأغلبية ذات الأداء غير المرضي في تنفيذ سريع للإصلاحات الهيكلية (غياب التدرج) ، كما كان التحرير فيها عمومياً أو شاملاً لكل القطاعات (غياب الانتقائية) . والنتيجة المستخلصة من هذه الدراسة هي أن تحرير التجارة ضروري ، ولكن عندما تبلغ الصناعة درجة معينة من النضج ، وبشرط أن يكون هذا التحرير تدريجياً وانتقائياً . وهذه بالطبع نصيحة مخالفة لما يذهب إليه توافق واشنطن ، والذي يؤدي في الغالب إلى تدمير الصناعات القائمة ، وبخاصة تلك الصناعات التي لم تنزل ناشئة ، فضلاً عن أنه قد لا يؤدي إلى ظهور صناعات جديدة تعتمد على الميزات النسبية الديناميكية .

وبالرغم من أن حماية الصناعات الناشئة أصبحت أمراً أكثر صعوبة مع سعي الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، إلا أن هذا لا يعنى إمكانية الاستغناء عنها . فقد كان لهذه السياسة دور هام في استراتيجيات التصنيع في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية . ولم تنزل الحاجة إليها قائمة في الوقت الراهن . كما لم تنزل الحاجة قائمة إلى الانتقائية في تحرير التجارة ، خلافاً لدعوة الليبراليين الجدد إلى التحرير السريع والشامل حتى قبل أن تثمر جهود زيادة الصادرات . ولذا فقد خلص تقرير مشترك لليونيديو والاكتاد بشأن استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والصناعة في فيتنام¹⁸ ، إلى أنه بالنظر إلى عيوب بيئة السوق الفيتنامية ، فإن بعض إجراءات التدخل الصناعي الانتقائية تبدو ملائمة للإدراج ضمن الاستراتيجية الوطنية تماماً كما فعلت معظم دول شرق آسيا .

وطبقاً لتقرير 2004 للاكتاد عن الدول الأقل نمواً¹⁹ ، فإن معظم هذه الدول قد قطعت شوطاً طويلاً في اتجاه تحرير تجارتها (استناداً إلى مؤشر صندوق النقد الدولي بشأن تقييد التجارة) لدرجة أن نظمها التجارية قد أصبحت أكثر انفتاحاً عن باقي الدول النامية ، بل أنها أصبحت منفتحة بدرجة مناظرة للدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع . وفي عدد كبير من هذه الدول ، جرت عملية التحرير بوتيرة سريعة جداً (فالسياسات التجارية لرواندا مثلاً لم تعد تختلف كثيراً عن نظيرتها في هونج كونج وسنغافورة) . بعبارة أخرى فإن معظم اقتصاديات الدول الأقل نمواً قد أصبحت مندمجة بشكل قوى مع بقية العالم من خلال التجارة . ومع ذلك فإن الفقر لم يزل مرتفعاً في هذه الدول ، بل إنه قد اتجه للتزايد في البعض منها . ولم يتحقق الدور الإيجابي المفترض للتجارة في تخفيض الفقر إلا في عدد محدود جداً من هذه الدول . والسبب في ذلك – طبقاً لهذا التقرير – هو أن التجارة وحدها لا تكفي لتخفيض الفقر ، حيث يتطلب تخفيض الفقر تجارة ذات توجه إنمائي²⁰ ، أي تجارة تستهدف بأهداف التنمية ، وأن يكون النمو الاقتصادي ليس فقط مطرداً ، بل وأن يتصف أيضاً بعموم النفع²¹ ، أي الانتشار جغرافياً وقطاعياً وسكانياً . ويؤكد التقرير أن نمط النمو الذي تعم فائدته الاقتصاد والمجتمع يتطلب ليس فقط توسع الصادرات ، بل إنه يتطلب أيضاً توسعاً في الأنشطة المدرة للدخل في قطاعات التصدير كما في قطاعات إنتاج بدائل الواردات ، وفي قطاعات

¹⁸ K. Bezanson, A **Science, technology and industry strategy for Vietnam**, prepared as part of the UNDP/UNIDO project DP/VIE/99/002: Vietnam-contribution to the preparation of the socio-economic development strategy to the year 2010", March 2000 (www.unido.org)

¹⁹ UNCTAD, **The Least Developed Countries Report 2004**, UNCTAD, May 2004-over view.

²⁰ Development-led trade

²¹ النمو عمومي النفع **Inclusive growth** ، وذلك خلافاً لما هو ملاحظ من ميل الأنشطة التصديرية للتركز في جيوب محدودة من الاقتصاد الوطني ، كما كان الشأن في النمط الاستعماري للنمو . ومن أمثلة هذه الجيوب مناطق تجهيز الصادرات المعتمدة على استيراد المدخلات والمناطق السياحية التي تزود باحتياجاتها من خلال الاستيراد والصناعات الاستخراجية المتمركزة في مناطق محدودة أو نائية من الدولة .

المنتجات غير القابلة للتجارة كما في قطاعات المنتجات القابلة للتجارة ، مع تنمية وتعميق التشابكات بين الأنشطة التصديرية وسائر الأنشطة في الاقتصاد الوطنى ، وتنمية علاقات التكامل بين الأنشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية .

ويدعم التحليل الوارد في هذا التقرير ما سبق أن خلص إليه تقرير الدول الأقل نمواً 2002 ، وهو أن العلاقة بين التجارة وتخفيض الفقر كانت أفضل في الدول التي انفتحت بطريقة أكثر تدرجاً وأقل عمقاً، عنها في كل من الدول التي انفتحت بسرعة شديدة والدول التي احتفظت بقيود متشددة على تجارتها²². وينتهى التقرير إلى أن جعل التجارة الدولية آلية أكثر فعالية في تخفيض الفقر في البلدان الأقل نمواً يتطلب مقاربة جديدة للتنمية ذات مراكز ثلاثة متآزرة ومتناسقة ، وهي²³ :

أ - استراتيجيات أفضل للتنمية الوطنية تتكامل فيها أهداف التجارة مع سائر أهداف الاستراتيجية، وتكون التجارة فيها عنصراً من عناصر النمو وليست بالضرورة المصدر الأساسى للنمو²⁴ .

ب - تحسين النظام التجارى الدولى بما يخفف من وطأة القيود والالتزامات الدولية على التنمية ، مثلاً بإنهاء الدعم الزراعى فى الدول المتقدمة والحماية من التقلبات فى أسعار السلع الأولية وتفعيل الإجراءات التى تعطى أفضلية للدول الأقل نمواً فى منظمة التجارة العالمية .

ج - زيادة المعونات المالية والفنية التى توجه لأغراض تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية وتحسين نوعيتها وكفاءتها (شاملاً تحرير المعونات من المشروطة) .

ننتقل الآن إلى التقرير الصادر عن منظمة العون المسيحى فى المملكة المتحدة فى يوليو 2005 حول أثر تحرير التجارة على اقتصادات الدول النامية ، وذلك استناداً إلى نتائج نموذج اقتصاد قياسى جرى تطبيقه على عينة شملت 32 دولة ، معظمها (22) دول أفريقية ، مع عدد قليل من الدول من آسيا وأمريكا اللاتينية²⁵ . ومن أهم نتائج هذا التقرير أن تحرير التجارة قد كلف أفريقيا جنوب الصحراء 272 مليار دولار على امتداد العشرين سنة الماضية . وهذا هو الدخل الذى ضاع على دول هذه المنطقة نتيجة لتحرير تجارتها ، كثمن للمعونات والقروض وتخفيف عبء الديون²⁶ . وهذا المبلغ يوازى تقريباً ما حصلت عليه دول أفريقيا جنوب الصحراء من معونات . ولذلك يرى التقرير أن هذه المعونات ليست فى الواقع أكثر من

²² يشير " التدرج " إلى السرعة التى يتم بها التحرير ، بينما يشير " العمق " إلى مدى شمول التحرير للقطاعات المختلفة .

²³ UNCATD, op.cit, p. 21

²⁴ ومن الملاحظ أن أهداف التجارة المشار إليها لا تقتصر على التصدير ، وإنما تشمل زيادة الانفتاح ، وزيادة القدرة التنافسية ، وتنوع الصادرات ، وتخفيض عدم الاستقرار فى الصادرات ، وتطوير منتجات تصديرية جديدة ، بما فى ذلك الصادرات عالية القيمة الزراعية والصناعية والسياحية ، وتنمية الروابط التجارية الإقليمية . كما تجدر الإشارة إلى أن التقرير لا يعتبر أن استراتيجية النمو بقيادة الصادرات ليس هى الاستراتيجية الوحيدة المتاحة فى بيئة اقتصادية مفتوحة ومحررة . فهناك بدائل تنمو فيها الصادرات بمعدل كاف ، ولكنها لا تشكل أهم عناصر الطلب الكلى مثل استراتيجية النمو بقيادة المصادرات ولكن بوجه انسانى (بالتركيز على روابط تعميم منافع النمو وإشباع الحاجات الأساسية) ، واستراتيجية النمو المتوازن (بالارتكاز على نمو الإنتاجية الزراعية والتصنيع) ، واستراتيجية تصنيع بقيادة التنمية الزراعية ، واستراتيجية التنمية والتنوع ، واستراتيجية عناقد الإنتاج (production clusters) المعتمدة على قاعدة الموارد الطبيعية ، والاستراتيجية التنموية متعددة الأجنحة (تطوير المنتجات القابلة للتجارة ذات القدرة التنافسية والمنتجات غير القابلة للتجارة ذات الكثافة العمالية العالية ، والتطوير التكنولوجى لأشعة الكفاف) . راجع التقرير : UNCTAD, op.cit, p. 24 .

²⁵ Christian Aid, **The Economics of Failure: The real cost of 'free' trade for poor countries** , A Christian Aid Briefing paper, July, 2005. A summary of the findings is available on:

www.africafocus.org

²⁶ بعبارة أخرى فإن مبلغ الـ 272 مليار دولار يمثل الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى التى كانت ستعود على الدول المعنية فيما لو لم تكن قد حررت تجارتها وفتحت أسواقها .

تعويض عن الخسائر في الدخل التي لحقت بهذه الدول من جراء الشروط التي رافقت المعونات . كما أن هذه الخسائر تجعل من قرار وزراء مالية الدول السبع الكبرى الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشطب 40 مليار دولار من الديون المستحقة على الدول المعنية مجرد نكتة سخيفة .

ويوضح التقرير أن الدخل الذي ضاع نتيجة تحرير التجارة كان يكفي لسداد الديون المستحقة على دول أفريقيا جنوب الصحراء مع بقاء 72 مليار دولار تكفي لتزويد كل الأطفال بالتطعيمات الضرورية وذهابهم إلى المدرسة في هذه المنطقة المنكوبة . وترجع خسارة الدخل المقدرة إلى أمرين . أولهما : أن الواردات قد مالت إلى النمو بمعدل أسرع من الصادرات بعد ما تحررت التجارة . وثانيهما : أن المنتجين المحليين لم يعد في استطاعتهم تصريف كل إنتاجهم نتيجة لتدفق الواردات الرخيصة بعد تحرير التجارة . وبالرغم من أن المستهلكين قد يستفيدون من الواردات الأرخص في الأجل القصير ، إلا أن هذا الغنم سينقلب إلى غرم في المدى الطويل من جراء انخفاض الدخل وانتشار البطالة²⁷ .

وتؤكد دراسة حديثة لأثر الانفتاح والعولمة على المساواة وتوزيع الدخل في البلاد العربية أن اندماج الاقتصاديات العربية في النظام الاقتصادي العالمي قد أدى إلى تفاقم اللامساواة في توزيع الانفاق الاستهلاكي ، لاسيما فيما يتعلق بالتوزيع بين الطبقات الغنية وبقية السكان ، وذلك خلال العقد الأخير من القرن العشرين . فقد ظهر أن للعولمة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على نصيب الـ 60% الوسطى من السكان (أي تلك المحصورة بين أفقر 20% وأغنى 20% من السكان) ، كما أن لها تأثيراً سلبياً وإن كان غير معنوي إحصائياً على نصيب شريحة أفقر 20% من السكان . أما الأثر على نصيب شريحة أغنى 20% من السكان فقد كان إيجابياً ومعنوياً في تلك الفترة²⁸ .

وسوف تكون لنا وقفة أخرى مع نتائج تحرير التجارة في سياق استعراض عدد من الدراسات والتقارير الحديثة التي قدمت تقييمات شاملة لنتائج تطبيق نموذج الليبرالية الجديدة / توافق واشنطن ، وذلك في القسم (2-5) .

2-2 – السوق الحرة والحكومة الصغيرة

دعنا ننظر في افتراض آخر من افتراضات نموذج العولمة / الليبرالية الجديدة وهو الافتراض المزدوج : سوق حرة وحكومة صغيرة . فالمطلوب هو أن يزداد الاعتماد على الأسواق في تخصص الموارد وفي تحديد مسارات النمو وفي حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وأن تجرى عملية تصغير (تخسيس) للحكومة ، وذلك بقصر أدوارها على الحد الأدنى من المسؤوليات والواجبات ، لاسيما كفالة الحماية لحقوق الملكية الخاصة وتهيئة ظروف أو مناخ موات لتراكم رأس المال الخاص المحلي والأجنبي ، من جهة أخرى . ويرتبط بهذا التوجه بالطبع تفكيك القيود أو الضوابط الإدارية وإطلاق المجال أمام القطاع الخاص والخصخصة والتحرير المالي وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم أو تقليصه تقليصاً شديداً .

إن الدعوة إلى الاعتماد على آلية السوق الحرة في الدول النامية من أجل إحداث تنمية سريعة وشاملة هي دعوة غير عملية ، وذلك لنوعين من الأسباب . النوع الأول معروف حتى في الدول المتقدمة

²⁷ لا ينكر التقرير أن بعض الناس أصبحوا أقل فقراً بعد تحرير التجارة ، ولا يقول أن الدول التي حررت تجارتها لم تشهد نمواً . ولكنه يقول أن النمو سيكون أعلى وأن تخفيض الفقر سيكون أسرع فيما لو لم تتحرر تجارة الدول الأفريقية جنوب الصحراء .

²⁸ على عبد القادر على ، العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد (13) ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، فبراير 2005 .

التي بلغت فيها الأسواق درجة عالية من النضج والاكتمال ، ألا وهو يطلق عليه **قصور أو فشل السوق** . فمن المعروف أن السوق قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها نظراً لارتكاز القرارات فيه على معيار الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة ، أي على الكسب أو الخسارة من المنظور الخاص لمتخذ القرار ، والذي قد يختلف عن المنظور الاجتماعي للكسب أو الخسارة عندما توجد **خارجيات**²⁹ إيجابية أو سلبية ، وفي حالة **السلع العامة** ، وكذلك في حالة **الاحتكار** . وتأسيس القرارات على قاعدة الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة قد يؤدي إلى ضياع موارد لا تملك الدول النامية ترف إهدارها ، وذلك بالقياس إلى الحالة التي يتم فيها اختيار المشروعات في سياق برنامج متكامل للتنمية تؤخذ فيه الخارجيات والآثار غير المباشرة والنتائج بعيدة المدى للمشروعات الداخلة في البرنامج .

ومن المعروف أن الأسواق – حتى لو كانت تنافسية – تميل إلى توليد استثمارات أقل مما يتوافق ومعايير التكلفة والعائد من المنظور الاجتماعي . فهي قد توجه قدراً أكبر من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية منخفضة كالسلع الكمالية للأغنياء ، وتوجه قدراً أقل من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية متقدمة كالتعليم والصحة وسلع الفقراء . وتعد مسألة فشل السوق أحد الحجج التقليدية للأخذ بالتخطيط ولتدخل الدولة. ومن المعروف مثلاً أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة تعاني نقصاً في الاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية ولصيانتها وتجديدها باستمرار . وقد ظهر ذلك جلياً بالنسبة لمرفق الكهرباء ، حيث تكررت في السنوات الأخيرة حوادث انقطاع التيار الكهربائي في مدن وأقاليم بأكملها . كما ظهر ذلك النقص مؤخراً في بطء مواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى مثل إعصار كاترينا ، وذلك نظراً لعدم كفاية الخدمات التي تقدمها مرافق مواجهة مثل هذه الكوارث .

اعلم أيضاً أن السوق – حتى إذا كانت تنافسية وناضجة – تعجز عن النهوض بمهمة التنمية لسبب آخر . ألا وهو أن التنمية الجادة تتطلب إحداث تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية ، وهو ما يطلق عليه **تغيرات هيكلية** . أما السوق فهي تتعامل عادة مع التغيرات الحدية أو الهامشية . ولذلك فإن آليات السوق تعجز عن التعامل مع الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد ، كالأزمات الدورية التي يتعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي ، والتي لا يتيسر التعافي منها إلا بتدخل الدولة .

كما أن دعوة الاعتماد على السوق وتصغير الحكومة وتقليص أدوارها الاقتصادية ترتكز على افتراض أن الدولة النامية تملك **طبقة رأسمالية نشيطة وفعالة** ، ذات قدرات ادخارية واستثمارية وتنظيمية عالية . وهذا الافتراض غير قائم في كثير من الحالات . ولو أن مثل هذه الطبقة موجودة بهذه المواصفات، ما كان للتخلف أن يستمر ، وما كان لكثير من الدول النامية أن تظل عاجزة عن تحقيق التغيرات الهيكلية التي تتطلبها التنمية ، ولكانت حكومات هذه الدول قد وفرت على نفسها عناء التدخل وإقامة المشاريع الاستثمارية والإنتاجية المختلفة³⁰ .

وقد يكون من المفيد هنا استحضار شهادة اثنين من رجال الصناعة المصريين المدركين لحقيقة أوضاع القطاع الخاص المصري والقدرات الفعلية للرأسمالية المصرية :

²⁹ خارجيات externalities ، أي منافع أو مضر تنتج عن المشروع الخاص ، تفيد الآخرين أو تضرهم ، ولكنها لا تدخل في حسابات المشروع ذاته ولا تؤثر في القرارات التي تتخذها إدارته .
³⁰ سبق أن عالجت قضايا السوق ودور الدولة والتخطيط في التنمية في كتابي : **التنمية في عالم متغير** ، دار الشروق ، القاهرة ، طبعة ثالثة ، 2003 . ويمكن لمن يريد الاستزادة الرجوع إلى الصفحات 59 - 83 من هذا الكتاب .

1 – يقول السيد / عادل العزبي وهو من كبار صنّاع ومصدري الملابس الجاهزة في مصر إن معظم من يطلق عليهم رجال أعمال في مصر هم في الواقع مجرد أصحاب أعمال ، وإن القصور البشري ونقص ثقافة الإنتاج في الصناعة المصرية يبدأ من أصحاب الأعمال أنفسهم ، وأن كان لا يتوقف عندهم وحدهم ، وأن علينا أن نتخلص من الأوهام حول التصنيع في مصر . فصنّاع الملابس الجاهزة مثلاً ليسوا أكثر من " ترزية " ³¹ .

2 – يقول السيد / منير فخرى عبد النور وهو من كبار رجال الأعمال متعددي الأنشطة ونائب رئيس حزب الوفد ، تعليقاً على بيان الحكومة المقدم إلى مجلس الشعب في 30 يناير 2006 ، أن حديث الحكومة في بيانها عن أن دورها رقابي وتنظيمي فقط يدعو إلى الخوف ، وأن الحكومة يجب ألا تتسحب الآن من النشاط الاقتصادي لأن القطاع الخاص ضعيف ولا يقدر على القيام بالاستثمارات المتوقعة منه في البرنامج ³² .

أما النوع الثاني من الأسباب التي تجعل الدعوة إلى الاعتماد على الأسواق الحرة وتقليص دور الحكومات دعوة غير عملية ، فهي أن لنجاح الأسواق شروطاً ومتطلبات ليس من المتوقع أن تتوفر في الدول النامية . وهناك 13 شرطاً اعتبرها " كى فيتز " و" دور فمان " وهما من أنصار السوق ، ضرورة لفعالية الأسواق ونجاحها في أداء وظائفها المفترضة في النظرية الاقتصادية³³ . كما أنهما أضافا إليها 11 نوعاً من الممارسات القانونية والاقتصادية اللازمة لتيسير عمل الأسواق . وقد وضعت هذه الشروط والممارسات في الملحق (2) لهذه الدراسة .

ويعلق تودارو وسميث على هذه القائمة من الشروط والمتطلبات اللازمة لنجاح الأسواق في أداء وظائفها بأنه من الواضح " أن الإصلاحات السوقية تتضمن ما هو أكبر كثيراً من إلغاء التشوهات السعرية وخصخصة المشروعات العامة وتحرير الأسواق . والحق أن النكسات التي واجهت الإصلاحات السوقية (أي التحول إلى اقتصاد السوق) في روسيا وشرق أوروبا وكذلك في دول أفريقية وآسيوية متعددة إنما تعود بشكل رئيسي إلى غياب بعض أو معظم الشروط المسبقة المؤسسية والثقافية والاجتماعية والممارسات اللازمة لنجاح عمل الأسواق " . ثم يرتبان على هذه الأقوال النتيجة التالية : " وعموماً ، فإن الدول النامية لن تستطيع أن تعتمد على آلية السوق بالقدر الذي حدث في الدول الصناعية في المراحل الأولى للتنمية . وأهم سبب لذلك هو أن أسواق معظم الدول النامية قاصرة من نواح متعددة " ³⁴ وكما قد تبين فيما سلف فإن أبرز نواحي القصور هي :

- (أ) ما يتعلق بغياب المعلومات وشيوع درجة عالية من اللادقة لدى المنتجين والبائعين والمستهلكين .
- (ب) وما يتعلق بوجود الخارجات ، حيث لا تعكس أسعار السوق القيمة الاجتماعية للكثير من السلع والخدمات المرتبطة برفاه غالبية الشعب .
- (ج) ما يتعلق بعجز آليات السوق عن إنجاز التغيرات الهيكلية المطلوبة .

³¹ عادل العزبي ، " الصناعة المصرية - المعوقات والتحديث والتحديات " ورقة مقدمة لمؤتمر أولويات الاستثمار الصناعي في مصر ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 19 - 20 نوفمبر 2005 .

³² أخبار اليوم ، 18 فبراير 2006 .

³³ وردت هذه الشروط في : Todaro and Smith مرجع سابق ، ص ص 698 – 699 نقلاً عن:

N. Keyfitz and R. Dorfman, **The market economy is the best, but not the easiest**, mimeographed, 1991 .

³⁴ Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص 700 .

(د) ما يتعلق بتجاهل الأسواق للمنتظر طويل المدى في إقامة المشروعات ، فضلاً عن عدم قدرة القطاع الخاص على توليد الأموال الضخمة اللازمة لإقامة صناعات معينة ؛ بالرغم من أنها قد تكون مربحة على المدى الطويل .

(هـ) ما يتعلق بتوزيع الدخل ، حيث أن الاعتماد المفرط على الأسواق حتى لو نجح في تخصيص الموارد بكفاءة فإنه قد يؤدي إلى توزيع للدخل يتسم بدرجة عالية من اللامساواة أو التفاوت ، بل إنه قد يزيد التوزيع سوءاً على سوء ، وذلك بالنظر إلى سيطرة الأغنياء على توزيع الموارد وانحياز نمط الإنتاج لما يحتاجونه ، لا لما يحتاجه الفقراء .

إن علينا أن نتذكر – إضافة إلى ما تقدم – أن السياسات المتضمنة في برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي طبقت في اقتصادات دول نامية كثيرة بهدف تحويلها إلى اقتصادات سوق تسير على نهج الليبرالية الجديدة وتتواءم مع متطلبات العولمة ، ليست في الأصل سياسات للتنمية ، وإنما هي على أحسن الافتراضات سياسات قد تهيئ – وفقاً لمنظريها – ظروفاً أفضل لحدوث التنمية من خلال الأسواق والمبادرات الخاصة . لقد كان الغرض المباشر من هذه البرامج غرضاً مزدوجاً ، ألا وهو زيادة قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها المستحقة للدول المتقدمة – وهذا شئ مختلف عن التنمية بالطبع ، حيث يكون التركيز على الانضباط المالي وإعادة توجيه الموارد لخدمة الديون حتى إذا تعارض ذلك مع متطلبات التنمية – من جهة ، وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة – وهو ما قد يخنق التنمية بدلاً من أن يعززها – من جهة أخرى . وبعد ذلك يأتي غرض النمو الاقتصادي – وهذا مختلف عن غرض التنمية – كغرض غير مباشر لبرامج التثبيت والتكيف وذلك بحسبان التصحيحات السعرية والتوازنات المالية والنقدية والتعديلات المؤسسية حافزة وداعمة للاستثمار الخاص الذي هو محرك النمو الاقتصادي . ولذا ، فليس من الغريب أن تكون هذه البرامج انكماشية في المقام الأول تؤدي إلى الركود أكثر مما تؤدي إلى النمو ، حتى بعد فوات سنوات متعددة على بدء تطبيقها³⁵ .

والمراد من هذا أن العلاقة بين برامج التثبيت والتكيف وبين التنمية – أو بالأحرى النمو – هي في حقيقة الأمر علاقة غير مباشرة إلى حد بعيد ، قد تتحقق وقد لا تتحقق اعتماداً على توافر أو عدم توافر الشروط والممارسات السابق تحديدها لنجاح عمل آليات السوق . بعبارة أخرى فإن الرابطة المنطقية بين برامج التثبيت والتكيف والنمو أو التنمية هي في الواقع سلسلة طويلة كثيرة الحلقات ، غالباً ما تنكسر حلقة منها أو عدة حلقات تحت وطأة نواحي القصور المتعددة في عمل الأسواق في الدول النامية . وعندئذ تنقطع الصلة بين النمو أو التنمية وبين ما يتصل بهما من أسباب يزعم دعاة العولمة الليبرالية أنها كامنة في برامج التثبيت والتكيف ، وتتبدد مع هذا الانقطاع فرص تحقيق التنمية المأمولة .

وعلى العكس من الاعتقاد الراجح الذي كان للبنك الدولي دور كبير في إشاعته ، فإن النجاح الذي حققته دول شرق آسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة لم يكن بفضل اعتمادها المفرط على آليات السوق³⁶ . بل كان مفتاح النجاح هو تفعيل حكومات هذه الدول لعدد من السياسات الصناعية والتجارية

³⁵ للمزيد حول العلاقة بين برامج التصحيح والتنمية ، راجع : رمزي زكي (محرر) ، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1989 .

³⁶ ولم يكف البنك الدولي بترويج وهم الاعتماد على السوق في التجارب الآسيوية ، بل إنه منع نشر التحليلات المضادة لهذا التوجه حتى عندما جاءته من قسم تقييم العمليات التابع له . وتذكر Alice Amsden أن البنك رفض نشر تحليل لهذا القسم أشير فيه إلى لجوء الحكومات في كوريا الجنوبية وتايوان إلى التدخل على نطاق واسع في عمل الأسواق من أجل إنجاز التصنيع . راجع Todaro and Smith ، ومرجع سابق ، ص 728 .

والاجتماعية الداعمة للتنمية ، وتدخلها بإقامة المشروعات التي تعمل على تحقيق تغيرات هيكلية ذات شأن فى اقتصاداتها ، وذلك فضلاً عن السعى بسبل شتى لترويض قوى السوق والتحكم فى مساراتها وتسخيرها لخدمة التنمية . فلم تتحقق التنمية فى تلك الدول بفضل آليات السوق ، بل أنها تحققت بفضل توجيه الدولة للأسواق وسيطرتها على تحركاتها .

ولا أريد أن أكرر ما ذكرته فى دراسات سابقة لى حول هذا الموضوع³⁷ . وحسبى أن أضيف هنا أن مراجعة " رودريك " للنقاط العشر التى يتألف منها توافق واشنطن والتى سجلتها فى الملحق (1) لهذه الورقة ، قد أوضحت أن كوريا وتايوان لم تلتزما بما يزيد عن نصف هذه النقاط ، كما أن التزامهما بالكثير من النقاط الأخرى لم يكن صارماً أو دائماً . فحتى الثمانينات كان تطبيق تحرير التجارة والتحرير المالى محدوداً . وفيما يتعلق بإلغاء القيود على الاستثمار الأجنبى ، فإن الأمر كان على العكس من ذلك حيث فرضت قيود متشددة على الاستثمار الأجنبى ، وكان هذا الاستثمار تحت رقابة الدولة بشكل واضح . أما عن الخصخصة ، فمن المعروف أنه فى كل من كوريا وتايوان أنشأت الحكومة الكثير من المشروعات فى الخمسينات والستينات وإدارتها كمشروعات قطاع عام . كذلك كان تحرير الأسعار وتفكيك القيود الإدارية محدوداً³⁸ . وعلاوة على ما تقدم ، من الثابت أنه كان للحكومة فى هاتين الدولتين دور مهم فى تقليل الفوارق فى توزيع الدخل حتى أواخر التسعينات ، والقضاء على الفقر المطلق حتى فى أولى مراحل التنمية . ولاشك أن حكومات دول آسيوية أخرى قد تدخلت على نطاق واسع لحفز النمو الاقتصادى والارتقاء بالعنصر البشرى ، مثل هونج كونج وسنغافورة وماليزيا ، وكذلك الصين . ولذا فلا يمكن وصف أى منها بأن كانت نموذجاً لاقتصاد السوق الحر .

ومن المهم إدراك أن المطالبة بمراجعة سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة فى ضوء خيبة الأمل فى نتائجها فى الكثير من البلدان النامية ، ومحاولات الكشف عن وهم الاعتماد على قوى السوق فى تحقيق التنمية ، وإيراز ضرورة تدخل الدولة والحاجة إلى قدر من التوجيه والتخطيط ، لم تقتصر على الحركات المضادة للعولمة . بل إنها امتدت إلى عدد ممن لم يكن يعرف عنهم أى موقف مضاد لاقتصاد السوق ، بمن فيهم جوزيف استجلنز الذى كان نائباً لرئيس البنك الدولى وقت وقوع الأزمة الآسيوية فى صيف 1997 ، والذى أقصى من منصبه بسبب رفضه لمقترحات صندوق النقد الدولى فى معالجة الأزمة وتحفظه على تأييد البنك لهذه المقترحات التى طالبت بالمزيد من التحرير للأسواق المالية . كما أن موجة المراجعة شملت فوكوياما صاحب المقولة الشهيرة " نهاية التاريخ " الذى قرر فيها النصر النهائى للرأسمالية وانعدام أى بديل آخر لها . فقد تراجع تحت وطأة أحداث سبتمبر 2001 عن موقفه المتحمس لاقتصاد السوق الحر ، وطالب باسترجاع دور الدولة القوية ليس فقط فى الدول النامية ، بل وفى الدول المتقدمة أيضاً³⁹ .

كذلك يؤكد أستاذ اقتصاديات التنمية المعروف " إريك ثوربيك " أنه بالرغم من اعتقاده بأن للعولمة منافع محتملة لمن ينخرط فيها ، إلا أنه يجب ألا ينظر إلى العولمة على أنها بديل لاستراتيجية وطنية للتنمية ، وأنه لا يكفى أن تقوم الحكومات بدور نشط فى تحرير التجارة وحركات رؤوس الأموال وتفكيك

³⁷ أنظر - مثلاً - كتابى : نموذج النور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1994 .

³⁸ مقتبس فى Todaro & Smith ، مرجع سابق ، ص 703 ، نقلاً عن :

Dani Rodrik, "Understanding economic Policy Reform", *Journal of Economic Literature*, No. 34, March 1996.

³⁹ المقال منشور فى جريدة الأوبزيرفر (Observer) البريطانية بعنوان : "Bring back the state" ، وقد أعيد نشره على الموقع التالى : www.iatp.org

القيود الإدارية على اقتصاداتها ، ثم تنتظر أن تتدفق عليها ثمار توافق واشنطن وأن تدفعها آليات السوق على طريق التنمية السريع . بل أن على الحكومات – فى رأيه – أن تقوم بدور نشط فى مجال تصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية وكذلك لمواجهة الآثار السلبية للعولمة ، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل⁴⁰ كما شملت المطالبة بالرجوع عن أصولية السوق واستعادة دور الدولة فى التنمية عدداً من منظمات الأمم المتحدة . نذكر منها معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الذى أصدر تقريراً فى سنة 2000 بعنوان "أياد مرئية" ، على سبيل المقابلة مع مفهوم "اليد غير المرئية أو الخفية" الذى قال به آدم سميث ، الذى يكمن فى خلفية فكر الداعين لاقتصاد السوق الحر⁴¹ . ونذكر منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى يقدم موقفاً متحفظاً على الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة فى تقاريره الأخيرة عن "التجارة والتنمية" وفى "تقرير الاستثمار العالمى" ، وكذلك فى البيان الصادر عن المؤتمر الحادى عشر الذى عقد فى ساو باولو فى صيف 2004⁴² . ومنها أيضاً البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة الذى اشترك مع عدد من المنظمات فى إصدار التقرير الهام حول تحرير التجارة الذى أشرنا إليه من قبل ، وعنوانه : "جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس"⁴³ .

وفى مقابل التشكيك فى قدرة الحكومات على التدخل لخدمة الصالح الوطنى والقول بأن هذا الأمر يرجع إلى طبيعة الحكومات فى حد ذاتها ، أردد ما قاله سانجاي لال من أن تجربة شرق آسيا تشير إلى أن الحكومات تستطيع أن تتدخل انتقائياً وبشكل فعال ، وبأن هذا يبين أن مقولة الليبرالية الجديدة فى هذا الشأن غير قابلة للتعميم . وأضيف أن ثمة ميلاً للمبالغة فى حجم العقبات التى تؤدى إلى فشل التدخل الحكومى ، وأن السوق قابل للفشل أيضاً مثل الحكومات ، ولكن لا سبيل لإصلاح فشل السوق سوى بالتدخلات الحكومية . وعلينا ألا ننسى – كما يقول لال – أن "امتناع الحكومات عن التدخل له تكلفة" ، و"أن فشل السوق يمكن أن يسد الطريق أمام التصنيع إذا سعت الحكومات إلى تصويب الأسعار وانتظرت من السوق أن ينجز جميع المهام الأخرى" اللازمة للتصنيع⁴⁴ .

وكما يذكر سراج الدين فإن "تدخل الدولة لا يقدم حلاً سحرياً للمشكلات . وهناك حالات تاريخية متعددة أدى فيها تدخل الدولة إلى أضرار أكثر بكثير مما أدى إلى منافع . ولكن العكس صحيح أيضاً ، بمعنى أن هناك حالات كانت منافع هذا التدخل أكثر من أضراره . وفى العالم العربى ، حيث تدخل الدولة مطلوب لإنجاز تحولات هيكلية أساسية ، فإن السؤال الصحيح لم يعد ما إذا كان تدخل الدولة فى حد ذاته سيئاً أم

⁴⁰ Erick Thorbecke, "The evolution of the development doctrine, 1950 - 2005" in WIDER, **The Future of Development Economics**, WIDER Jubilee Conference, Helsinki, 17-18 June 2005, p. 42.

⁴¹ UNRISD, **Visible Hands: Taking responsibility for social development**, Geneva, 2000. الترجمة العربية تحمل العنوان التالى : أياد مرئية ، تحمل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية ، الاسكوا ، بيروت ، 2002 .

⁴² راجع موقع اليانكتاد على الإنترنت : www.unctad.org

⁴³ UNDP et al, Making global trade مرجع سابق .

⁴⁴ Sanjaya Lall, **Governments and Industrialization: The role of policy interventions**, a paper presented to the "Global Forum on Industry-Perspectives for 2000 and beyond", New Delhi, Oct. 1995 (www.unido.org).

ومن المهام التى يؤكد على ضرورة قيام الدولة بها : تتبع تطور الوضع التنافسى للقطاع الصناعى ، والتعرف على طاقات التجمعات أو العناقيد الصناعية القائمة والتى يمكن الارتقاء بها بالموارد المحدودة المتاحة ، واختيار مجالات جديدة للتنافسية أو انتقاء الصناعات المرشحة للنجاح (picking winners) قابلة للتطوير لتنوع صادرات الدولة ، وتصميم سياسات مناسبة لتحسين تنافسية الصناعات ، وتقوية قواعد المعلومات والموارد الإدارية والبشرية اللازمة لتنفيذ هذه السياسات ، بما فيها الإصلاحات التنظيمية فى الجهاز الحكومى ، ودعم الصناعات الناشئة ، وتقوية التشابكات بين المنشآت الصغيرة والكبيرة ، والتدريب الموجه لتنمية مهارات صناعية محددة ، وتقديم الدعم لنشر العمل بمعايير الجودة العالمية ورفع إنتاجية المنشآت .

جيداً (أى مطلوباً أم غير مطلوب) . وإنما المهم هو نوعية أو جودة هذا التدخل ومحتواه والقدرة على التعلم من الأخطاء السابقة في العالم العربي ومن أخطاء الآخرين خارجه " . ويضيف بأن المعضلة التي تواجه الدول العربية هي " أن ثمة إصلاحات هيكلية ومؤسسية أساسية مطلوبة من أجل تصحيح هذه الدول قادرة على المنافسة في البيئة العالمية الراهنة . ولكن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تنجز دون تدخل ودعم حكوميين على نطاق واسع . والحكم ذاته هو أحد المؤسسات التي تتطلب إصلاحات واسعة النطاق في العالم العربي " . ومن حسن الحظ في رأيه – ورأى أيضاً – " إن إصلاح الحكومات والتحديد الدقيق لدورها في المرحلة الانتقالية للتنمية العربية ليسا من الأمور المستحيلة ، ونجاحات حكومات جنوب شرق آسيا في هذا الشأن تؤيد ذلك "45 .

إنني أدرك أن بعض من استهددت بأبحاثهم في شأن تدخل الدولة قد لا يذهبون إلى المدى الذي اقترحه في النموذج البديل للتنمية ، وبخاصة فيما يتعلق باضطلاع الدولة بدور مباشر في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي من خلال القطاع العام . ولكن أهمية شهاداتهم هنا تكمن في أنهم يذهبون بتدخل الدولة إلى مدى أبعد كثيراً مما تنطوي عليه فكرة " تصغير الحكومة " التي يروجها أنصار توافق واشنطن ، وأن لديهم تقديراً أكثر واقعية لحدود الدور الذي يمكن أن ينهض به كل من السوق والحكومة .

وفيما يتعلق بالقطاع العام وإمكانات تحسين مستوى أدائه ، فإن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن إصلاح القطاع ليس مستحيلاً . وتشير الخبرة الصينية وكذا خبرة فيتنام إلى إمكانية النجاح في تحويل الكثير من شركات القطاع العام إلى شركات قادرة على المنافسة الدولية ، وذلك من خلال التجديد التكنولوجي لهذه الشركات :

- أ – بإدخال بعض التحسينات (غير الجذرية) في التكنولوجيات القائمة بما يرفع من كفاءتها .
- ب – بإنشاء أقسام للبحث والتطوير في الشركات الكبيرة لزيادة قدراتها التنافسية .
- ج – بالشراء المباشر لتكنولوجيات جديدة واستيعابها في بعض الشركات العامة⁴⁶ .

وبالرغم من الاعتقاد القوي والصريح لدى البنك الدولي بأفضلية الخصخصة على القيام بإصلاحات في القطاع العام ، إلا أنه لم ير بأساً في تبني بعض المقترحات الرامية إلى تحسين أداء المشروعات المملوكة للدولة ، باعتبار أن هذا يمثل ثانياً أفضل الحلول⁴⁷ ، وأن أعمال هذه المقترحات أفضل من استمرار الوضع الراهن بما فيه من عيوب . فقد تضمن تقرير للبنك الدولي حول " تحسين حوكمة مرافق الكهرباء المملوكة للدولة " عدداً من المقترحات ، أهمها إعادة هيكلة العلاقة بين المشروع من جهة والدولة كمالك للمشروع من جهة أخرى ، وذلك على النحو الذي يحد من تدخل الحكومات في الإدارة ، ويوسع من نطاق تأثير الملاك الحقيقيين للمشروع وهم المواطنون ، أو على الأقل يجعل تدخل الحكومات بشكل غير كفاء وغير شفاف في عمل المشروع أمراً صعباً ، ويبسر التدخلات الكفاء والشفافة لتحقيق الأهداف الاجتماعية ، مثلاً بتقديم تعويض نقدي للشركة في حالة الرغبة في تقديم المنتج (الكهرباء في هذه الحالة) بسعر رخيص للمستهلك .

⁴⁵ الاقتباسات من ص 69 وص 71 على التوالي من مقال :

Ismail Sirageldin, "Globalization, regionalization and recent trade agreements: Impact on Arab countries", **Journal of Development and Economic Policies** (API, Kuwait), vol. 1, no. 1, Dec. 1998.

K. Bezanson, op.cit., pp. 52-53. ⁴⁶

Second best solution ⁴⁷

ومن بين المقترحات المقدمة إخضاع المشروعات المملوكة للدولة لقانون الشركات والقوانين الأخرى التي تخضع لها الشركات الخاصة لضمان استقلال المشروع عن الحكومة ، ولضمان أن الحكومة لن تستطيع التأثير فى المشروع إلا بطرق محددة ومعلنة . كما تتضمن هذه المقترحات تعديل طرق تمويل الشركات المملوكة للدولة ، وذلك بلجوء هذه الشركات إلى الاقتراض من مصادر خاصة ودون ضمان حكومة ، وذلك للإفادة من منافع المراقبة والفحص الدقيق لأعمال الشركات من جانب المقرضين وجهات التقييم الائتماني⁴⁸ .

وتستند هذه المقترحات فى جانب منها إلى " إرشادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة المشروعات المملوكة للدولة"⁴⁹ . إذ تركز هذه الإرشادات على ضرورة الفصل الدقيق بين وظائف الدولة كمالك ووظائف الدولة كمراقب وضابط ، وذلك بما يضمن ابتعاد الدولة عن التدخل السياسى غير المناسب فى إدارة المشروع من جهة ، وبما يؤمن فرصاً متكافئة للتنافس بين الشركات الخاصة والشركات العامة فى السوق . كما تؤكد الإرشادات المقترحة على أهمية الحوكمة الجيدة للمشروعات المملوكة للدولة فى زيادة كفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية ، وكذلك فى جعلها أكثر جاذبية فى نظر المشتريين المحتملين لها عند اتخاذ قرار بخصخصتها . كما توصى الإرشادات بضرورة تعريض المشروعات المملوكة للدولة للمنافسة فى السوق ، وكذلك فى مجال التمويل ، بما فى ذلك قيام علاقة هذه المشروعات بالبنوك المملوكة للدولة على أسس تجارية .

ولا يتسع المجال هنا لسرد كل المقترحات بشأن تحسين أداء القطاع العام الواردة فى دليل إرشادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ولكن من المهم أن نذكر أن مقترحات مناظرة وأخرى إضافية قد طرحت فى مصر مثلاً منذ ربع قرن ، دون أن تعيرها الحكومات المتعاقبة أى اهتمام . وكانت النتيجة ترك شركات القطاع العام لعوامل التدهور حتى أصبح من العسير الآن بيع البعض منها إلا بأبخس الأثمان . فمن بين ما تضمنته المقترحات التى قدمها حزب التجمع فى شأن إصلاح القطاع العام إلى المؤتمر الاقتصادى (فبراير 1982) الذى دعى إلى عقده الرئيس مبارك عقب شهور قليلة من توليه السلطة ما يلى⁵⁰ :

1 - إخضاع كل من وحدات القطاع العام والقطاع الخاص لنفس القيود التى قد يتطلبها الصالح الاقتصادى العام والتوجيه الاقتصادى الرشيد بواسطة الدولة ، وأن يسمح لوحدات القطاع العام بنفس القدر من الحريات التى تتمتع بها وحدات القطاع الخاص وشركات الاستثمار (الأجنبى أو المشترك) .

2 - معالجة الخلل فى الهيكل التمويلي للكثير من وحدات القطاع العام عن طريق تحويل بنوك القطاع العام لقروضها قصيرة الأجل للقطاع العام والتى استخدمت فى الواقع لإقامة أصول رأسمالية ثابتة إلى مساهمات فى الشركات العامة ، حتى تتخفف الشركات العامة من عبء فوائد ضخمة ترفع من تكاليفها دون مبرر من جهة ، وحتى يحتفظ بالملكية العامة لهذه الشركات من جهة أخرى .

⁴⁸ أنظر :

T. Irwin and C. Yamamoto, Some options for Improving the governance of state-owned electricity utilities, Energy and Mining Sector Board, The World Bank, Discussion paper no. 11, Feb. 2004 (www.worldbank.org), pp. 11-17.

⁴⁹ OECD, "OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises", OECD, Paris, 2005. مثل تقرير البنك الدولى على بيان أن التقدم بهذه القواعد لا يقصد منه معارضة سياسة الخصخصة أو تثبيط همة دول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن تنفيذ برامج للخصخصة .

⁵⁰ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، أزمة مصر الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، تقرير مقدم إلى المؤتمر الاقتصادى ، القاهرة ، فبراير 1982 ، ص ص 116 - 188 ، فى شأن القطاع العام ، و ص ص 90 - 94 فى شأن الدعم .

3 - وضع إطار قانونى موحد يتضمن القواعد الأساسية لتحديد علاقات العمل فى القطاعين العام والخاص ، بما يكفل تحديد الأجور وظروف العمل والرعاية الاجتماعية والصحية ووسائل رفع الإنتاجية عن طريق عقود عمل جماعية بين إدارات الوحدات الاقتصادية وبين الهيئات النقابية ، وذلك فى إطار سياسات عامة للأجور تشارك فى إعدادها الأطراف المعنية وفى مقدمتها الاتحاد العام لنقابات العمال . وفى مقابل تحرير إدارة الوحدات الاقتصادية ، يجب إطلاق حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلاليتها ، وإنهاء تجريم الإضراب السلمى للعمال .

4 - إنهاء تجميد أسعار منتجات وحدات القطاع وإنهاء فوضى الأسعار فى القطاع الخاص فى الوقت نفسه ، مع وضع سياسة عامة للأسعار تأخذ فى الاعتبار التكاليف الحقيقية للإنتاج فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص وتكفل تحقيق ربح معتدل للوحدات الاقتصادية . ومعالجة الارتفاع المحتمل فى أسعار منتجات القطاع العام عن طريق دعم أسعار السلع النهائية للاستهلاك الشعبى ، على أن تتحمل الدولة فروق الأسعار من خلال الميزانية العامة للدولة . بعبارة أخرى ، يجب الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى إدارة القطاع العام ، بحيث لا تتحمل الشركات المنتجة بالدعم فى شكل خسائر (الدعم غير المباشر) ، وبحيث يقتصر الأمر على الدعم المباشر الذى يظهر فى الموازنة العامة للدولة كمخصص لدعم نفقات المعيشة (لتغطية الفرق بين تكلفة تدبير السلع والخدمات وبين سعر بيعها للجمهور)⁵¹ .

3-2 - الاستثمار الأجنبى والشركات متعددة الجنسية

وبعد هذا العرض للنتائج غير الصديقة للتنمية وغير المواثبة لاستقلال الإرادة الوطنية ، يحسن بنا أن نتوقف قليلاً عند مسألة الاستثمار الأجنبى المباشر ودور الشركات متعددة الجنسية فى ظروف العولمة . وهنا نطرح سؤالين . أولهما هو : هل أدت الموجة الهادرة للعولمة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول النامية ؟ إن الإحصاءات المتاحة تشير إلى زيادة نصيب الدول النامية فى التدفق العالمى للاستثمار الأجنبى المباشر من 19.7% فى الفترة 1983 - 1989 إلى 38% فى الفترة 1992-1997 ، ثم تراجع هذا النصيب إلى 23.5% فى الفترة 1998 - 2003 ، أى إلى أقل من ربع التدفق العالمى . وقد ارتبط جانب كبير من التدفق الاستثمارى الأجنبى على الدول النامية بخصخصة الشركات المملوكة للدولة فيها . وبالرغم من وصول نصيب الدول النامية إلى 30.7% من التدفق العالمى فى 2003 ، إلا أن هذا لا يغير من واقع الحال المعروف لسنوات طويلة ، وهو :

أ - أن النسبة الكبرى من التدفق العالمى للاستثمار الأجنبى المباشر (فى المتوسط حوالى 66% ، أى الثلثين) تذهب إلى الدول المتقدمة⁵² . ومن جهة أخرى فإن نصيب الدول النامية يتركز فى 10 دول ، ويذهب أكثر من نصف هذا النصيب (56.3%) إلى عدد قليل من الدول فى جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا . وأهم الدول النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبى حالياً هى الصين .

ب - أنه بالرغم من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى على الدول النامية بصفة عامة ، إلا أن نسبة مساهمته فى التكوين الرأسمالى فى الدول النامية تظل محدودة . ففي الصين - أكبر مستقبل

⁵¹ ثمة مقترحات أخرى طرحت منذ 16 سنة لإصلاح القطاع العام فى الدول العربية ، راجع : مجموعة مؤلفين ، القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 .
⁵² البيانات فى هذه الفقرة والفقرة السابقة من : UNCTAD, World Investment Report 2004: (www.unctad.org)

للاستثمار الأجنبي المباشر – لم تزد هذه النسبة على 10.4% في 2002 ، وإن كانت قد تراوحت بين 14% و 17% في الفترة 1994 – 1998⁵³ . وباستثناء ماليزيا التي وصلت فيها النسبة إلى 25% في 1991 – 1993 ، وكذلك سنغافورة وهونج كونج التي شهدت قيماً بالغة الارتفاع لهذه النسبة في عدد من السنوات ، فإن أغلب الدول الآسيوية لم تشهد فيها نسب الاستثمار الأجنبي إلى التكوين الرأسمالي مستويات أعلى كثيراً من المتوسط للدول النامية ، بل إن النسبة في دول مثل كوريا وتايوان وإندونيسيا كانت أقل من المتوسط للدول النامية⁵⁴ . وهذا الوضع قد لا يكون غريباً ، حيث أن النسبة المناظرة على المستوى العالمي ، وإن كانت قد زادت من 2.5% في 1982 إلى 4.3% في 1990 ، ومع استمرارها في التزايد بعد ذلك ، إلا أنها لم تنزل أقل من 8% في 2003 (7.7%)⁵⁵ . بعبارة أخرى ، بالرغم من العولمة فإن الأساس في التكوين الرأسمالي في معظم دول العالم لم يزل هو الاستثمار الوطني ، وليس الاستثمار الأجنبي .

وكما يقول سانجايا لال فإن " الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحل محل التنمية الذاتية . بل إن وجود قطاع صناعي ديناميكي وتنافسي هو الذي يجذب الاستثمار الأجنبي عالي النوعية ، ويسمح للدولة المضيفة بجنى منافع أكبر من هذا الاستثمار"⁵⁶

أما السؤال الثاني فهو يتعلق بدور الشركات متعددة الجنسية في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . والجواب الذي تشير إليه عدة دراسات واقعية هو أن تخصيص الموارد على الصعيد الدولي ورفاهة دول العالم أصبحت تتأثر بشكل متزايد بقرارات الشركات متعددة الجنسية بوجه عام ، وتفضيلها تركيز عمليات البحث والتطوير في الدول الأم ، أي الدول التي بها المراكز الرئيسية لهذه الشركات . وتشير إحدى الدراسات إلى المكسيك ، موضحة أن الشركات متعددة الجنسية قد أنشأت مصانع حديثة في المكسيك وأن هذا قد أدى إلى زيادة كبيرة في الصادرات الصناعية للمكسيك . وفي المقابل ، أدى ذلك إلى خروج عدد كبير من الشركات الوطنية من المجال الصناعي عقب تحرير الاقتصاد . كما أن المكسيك لم تشهد ما يمكن اعتباره نقلاً حقيقياً أو أصيلاً للتكنولوجيا التي بقيت أسرارها بيد الشركات متعددة الجنسية ومراكزها الرئيسية في الدول المتقدمة⁵⁷ . وهو ما يؤكد ما سبق ذكره نقلاً عن تقرير التنمية البشرية 2005 في شأن المقارنة بين أداء المكسيك وأداء فيتنام . أضف إلى ما تقدم ما هو معلوم من أن إقرار اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS) في منظمة التجارة العالمية قد جعل الحصول على التكنولوجيات الحديثة أكثر صعوبة عن ذي قبل ، وذلك لارتفاع تكلفتها .

وهذا يبين أن التعويل على الاستثمار الأجنبي في إحداث نقل فعلي للتكنولوجيا ليس له سند حقيقي على أرض الواقع . ولذا فلا غنى للدول النامية عن بناء قواعد وطنية للعلم والتكنولوجيا ، وذلك من أجل

⁵³ المصدر : M. Hart-Landsberg and P. Burkett, **China and Socialism-Market Reforms and Class**

Struggle, Monthly Review, Vol. 56, No. 3, July - August 2004, p. 117

⁵⁴ C. Raghavan, " FDI needs differentiated strategic approach", www.twinside.org.sg

⁵⁵ UNCTAD. World Investment ...

⁵⁶ Sanjaya Lall, " Governments and Industrialization ...", op.cit. p. 4.

⁵⁷ وردت هذه الملاحظات في عرض Chakravarthi Raghavan لمقال M. Panic ومقال M. Mortimore المنشورين في كتاب

R. Kozul-Wright and R. Rowthorn (eds), **Transnational Corporations and the Global** :

Economy , Macmillan Press for UNU/WIDER, London, 1995.

راجع :

C. Raghavan, " Globalization Policies may disintegrate world economy : " www.twinside.org.sg

امتلاك أحد العناصر الجوهرية لبناء القدرات التنافسية ولتحقيق تنمية متوافقة مع الوفرة النسبية لعنصر العمل من جهة أولى ، ومن أجل امتلاك قدرة حقيقية على استيعاب وتطوير التكنولوجيات الأجنبية من جهة ثانية ، ومن أجل إرساء أسس راسخة للاعتماد على الذات من جهة ثالثة .

2-4- قضية التبعية

التبعية ظاهرة وثيقة الصلة بالتخلف ، بل هي جوهر التخلف ذاته . لقد نشأت التبعية عن عملية تاريخية جرى بموجبها إلحاق الدول المعروفة حالياً بالدول النامية بالنظام الرأسمالي العالمي على خلفية من عدم التكافؤ الصارخ بين ما صار يعرف بدول المركز الرأسمالي المهيمنة ودول الأطراف المسيطر عليها . وجوهر التبعية هو تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها للكثير من مصادر سيطرتها على شروط تجدد اقتصادها ومجتمعها ، من جهة ، وتحكم دول المركز الرأسمالي والمؤسسات الدولية التي تهيمن عليها هذه الدول وتسخرها لخدمة أغراض التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي ، وكذلك تحكم الشركات متعددة الجنسيات المرتبطة بها في مصائر الدول التابعة ، من جهة أخرى . ومؤدى هذه العملية الحفاظ على نمط معين لتقسيم العمل الدولي تحتل فيه الدول التابعة مكانة متدنية ، وتقوم فيه بالدور الذي ينسجم واستراتيجيات دول المركز وشركاتها الاحتكارية الكبرى التي تعمل على تعظيم أرباحها على الصعيد العالمي ، متجاهلة مصالح واحتياجات الدول التي تنتشط فيها .

والتبعية بهذا المعنى تتطوى على علاقة استغلال إذ يحرم البلد التابع من تطوير نظام إنتاج متوافق مع حاجات سكانه أو حتى مع هيكل الطلب فيه بالرغم من تحيزاته . كما يحال بينه وبين إقامة هيكل إنتاجي متكامل ذاتياً ، حيث تؤدي استراتيجيات الاستعمار والشركات الكبرى إلى تكامل هيكل الإنتاج الوطني مع هياكل الإنتاج في دول المركز ، بدلاً من أن تتكامل قطاعات الإنتاج المحلي مع بعضها البعض . وهو ما يحرم اقتصاد الدولة التابعة من فرص النمو الذاتي ويعوق اطراد التنمية على المدى الطويل . أضف إلى ذلك ما ينطوي عليه الاستعمار وعمل الشركات الدولية من استلاب للفائض الاقتصادي للدول التابعة ، وحرمانها بالتالي من إحداث التراكم الرأسمالي الضروري لتطوير قوى الإنتاج واطراد النمو الاقتصادي .

ومن المعروف أن التبعية تزيد من فرص تعرض الاقتصادات المفتوحة للأزمات والصدمات الوافدة من الخارج ، الأمر الذي يعنى اتصاف هذه الاقتصادات بدرجة عالية من الانكشاف أو الهشاشة⁵⁸ ، وفقدان الحصانة ضد الانقلابات الخارجية . وهذا أيضاً أحد معاني التبعية .

وبديهى من الوصف المتقدم للتبعية أنها أمر سئ معطل للتنمية الحقة ، ويتعارض مع الكرامة الوطنية وحقوق السيادة . ومن ثم يجب أن تهدف السياسات التنموية الجادة إلى التخلص من التبعية كشرط ضروري لإطلاق قوى التنمية واسترداد الكرامة الوطنية وتعزيز الثقة بالنفس .

لقد تحملت شعوب الجنوب الكثير من الآلام والتضحيات في كفاحها من أجل التحرر من الاستعمار في صورته التقليدية ، وفى نضالها من أجل الانعتاق من السيطرة الأجنبية على مقدراتها الاقتصادية (الاستعمار الاقتصادي) وتوجهاتها السياسية . ومن أسف أنه بعد فترة لم تطل من استرداد دول الجنوب استقلالها السياسى ، ومن سعيها لبناء أسس اقتصاد متحرر من السيطرة الأجنبية وإقامة علاقات خارجية

تعزز استقلالها السياسى ، وتوثيق عرى التعاون فيما بين دول الجنوب ذاتها ، وقعت هذه الدول مرة أخرى فى مصيدة التبعية ، وعاد إليها الكثير من مظاهر الاستعمار ، بما فى ذلك الدخول فى مناطق نفوذ الدول المركزية فى النظام الرأسمالى العالمى (تحت مسمى الشراكة ومناطق التجارة الحرة) واستضافة قواعدها العسكرية ، بل وعودة الغزو والاحتلال العسكرى إلى عدد من بلدان الجنوب (أفغانستان والعراق) – وهو ما كان يعتقد الكثيرون أن زمانه قد ولى وانقضى .

ولم يكن هذا التحول ناتجاً عن أطماع الدول الرأسمالية الكبرى فى أسواق وثروات دول الجنوب فحسب . بل أنه نتج أيضاً عن أخطاء فادحة وقعت فيها معظم النخب الحاكمة فى الجنوب ، أبرزها : الإفراط فى الاستدانة من الخارج ، وعدم بذل جهد كاف لتنمية وتعبئة المدخرات الوطنية ، وتجاهل اعتبارات الكفاءة وتغليب اعتبارات الثقة والولاء ، والخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى إدارة المشروعات العامة ، والمركزية الشديدة فى إدارة شئون الدولة وغياب الديمقراطية ومصادرة المبادرات الشعبية وفرض الوصاية على المنظمات الجماهيرية ، مما خلق تربة خصبة لاستئراء الفساد وتآكل شرعية النظم الحاكمة ، وتراجع التنمية ، وتراكم الديون الخارجية والعجز عن الوفاء بالتزاماتها . وهو ما فتح الباب واسعاً فى نهاية المطاف أمام التدخل الأجنبى ، أى التدخل من جانب الدول الدائنة – الرأسمالية أساساً – ومن جانب المنظمات الدولية التى تهيمن عليها – لاسيما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى – بدعوى إنقاذ النظام وتأمين حقوق الدائنين . وكان ثمن الإنقاذ من أزمة الديون الخارجية محدداً وواضحاً وهو القبول بمشروطيات الصندوق والبنك واتباع سياسات التثبيت الاقتصادى التكيف الهيكلى (توافق واشنطنون) والاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى والقبول بتداعيات العولمة ، وكل ذلك من موقع الضعف والتبعية .

والسؤال الآن هو : لماذا يُتوقع أن يؤدي تطبيق هذا النموذج وما ينطوى عليه أو يرتبط به من انصياع للعولمة إلى التبعية ، أو بالأحرى زيادة التبعية ؟ سوف تركز الإجابة عن هذا السؤال على قضية الإرادة الوطنية فى مقابل الإرادة الأجنبية ، وعلى قضية المصالح الوطنية فى مقابل مصالح الأطراف الخارجية . ويمكن صياغة الإجابة عن هذا السؤال فى ست نقاط ، وذلك على النحو التالى :

(أ) إن تحرير التجارة وفتح الاقتصاد أمام الشركات الدولية فى مجال الاستثمار والإنتاج وتقديم الخدمات ، إذا نجح فى اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة قد يودى إلى سيطرة الأجانب على قسم مؤثر من السوق المحلى ، وكذلك الاستثمار بقسط مهم من الأصول الإنتاجية ؛ الأمر الذى يتيح لهم التأثير فى توجهات الاقتصاد الوطنى ، خاصة مع اتجاه الشركات الأجنبية إلى تسيير هذه الأنشطة طبقاً لما تقضى به اعتبارات تعظيم أرباح هذه الشركات على الصعيد الدولى . وهو ما قد لا يتوافق مع المصالح الاقتصادية للدول النامية المستضيفة لهذه الشركات .

(ب) إن تحرير الاستثمار الأجنبى من القيود التى قد تقتضيها اعتبارات تخفيض عجز ميزان المدفوعات أو اعتبارات النمو المتوازن أو التكامل بين القطاعات وتماسك الهيكل الاقتصادى ، أو من الضوابط التى قد تملحها اعتبارات اجتماعية مثل المحافظة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تستوعب أعداداً كبيرة من العمال لحين توفير فرص عمل بديلة ، أو من الشروط التى قد تقتضيها اعتبارات الأمن القومى ، كل ذلك قد يتضمن افتتاتاً على حقوق السيادة الوطنية فى تقرير نمط التنمية الملائم وتحديد السمات العامة لهيكل الإنتاج المناسب . كما لا يخفى أن وجود الشركات

الأجنبية وارتباط قطاعات من العمالة الماهرة وغير الماهرة بها ، وذلك لما قد تمنحه من مرتبات مرتفعة ومزايا أخرى ، وكذلك تشابك مصالح قطاعات من الرأسمالية الوطنية والبيروقراطية مع مصالح هذه الشركات ، قد يؤدي إلى ازدواجية في سوق العمل ، وإلى تكوين شرائح اجتماعية ذات مصالح اقتصادية يعتمد استمرارها على استمرار نشاط الأجانب . وهو ما قد يؤدي إلى إضعاف تماسك النسيج الاجتماعي واهتزاز الولاء ، وهو أمر لا تخفى خطورته على الأمن القومي .

(ج) إن سياسة الخصخصة التي تفتح الباب بلا قيود أمام ملكية الأجانب للأصول الوطنية – كما يحبز أنصار العولمة والمروجون لتوافق واشنطن – قد تؤدي في حالة نجاحها في اجتذاب الشركات الدولية على نطاق واسع إلى السيطرة الأجنبية على قسط مؤثر من الأصول الإنتاجية ، قد يمكنها من تكوين مراكز احتكارية مهمة تتحكم من خلالها في السوق الوطنية . ولو كان هذا الأمر لا يشكل خطراً يذكر على السيادة والمصلحة الوطنية ، ما كانت بعض الدول النامية قد تحفظت على توصيات الليبراليين الجدد ، وذلك بفرض قيود على ملكية الأجانب للأصول الوطنية . فماليزيا مثلاً تحرص على ألا تتجاوز ملكية الأجانب 30% من أسهم الشركات الماليزية ، كما أنها لا تسمح لشركات أجنبية بشراء شركة ماليزية بالكامل⁵⁹ . وتحظر بعض الدول امتلاك الأجانب للشركات أو لأنصبة مؤثرة من رأسمالها في بعض القطاعات التي تعتبرها حساسة للأمن القومي أو حتى للأمن الغذائي . ومن الدول التي حرصت على فرض قيود متشددة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المالي كوريا وتايوان⁶⁰ .

بل إنه من المعروف أن دولاً متقدمة مثل بريطانيا وألمانيا لا تفتح الباب على مصراعيه أمام ملكية الأجانب للشركات الوطنية ، سواء من خلال برامج الخصخصة أم من خلال برامج الاستحواذ . فحتى بالنسبة للشركات التي بيعت أسهمها بالكامل في إطار برنامج الخصخصة البريطاني ، احتفظت الحكومة البريطانية بما أطلق عليه " السهم الذهبي " الذي يعطيها حق الفيتو في حالة نقل ملكية الشركة المبيعة ككل سواء أكان النقل لطرف محلي (للحيلولة دون نشوء الاحتكارات) أم لطرف أجنبي (للحيلولة دون وقوع سيطرة أجنبية غير مرغوب فيها)⁶¹ .

وفي صيف 2005 قامت الدنيا في الولايات المتحدة ولم تقعد إلا بعد ما سحبت شركة CNOOC الصينية عرضها لشراء شركة UNOCAL الأمريكية ، وهي شركة بترول متوسطة الحجم ، وكان العرض الصيني هو أعلى العروض . وقد اضطرت الصين لسحب عرضها نتيجة للضغوط السياسية من جانب الحكومة الأمريكية ، ولتهدة المخاوف الأمريكية تجاه دخول الصين مجال الطاقة الأمريكي شديد الحساسية من الناحية الأمنية . وآخر الأحداث في هذا الشأن هو انتقاد عدد غير قليل من أعضاء الكونجرس الأمريكي الجمهوريين والديمقراطيين في مجلسي النواب والشيوخ لقرار الإدارة الأمريكية بالموافقة على صفقة شراء شركة دبي العالمية للموانئ (DP World) المملوكة لدولة الإمارات العربية المتحدة للشركة البريطانية P&O للنقل البحري . وسبب

59 د . محمد السيد سليم ، " هكذا تحدث مهاتير محمد في عيد ميلاده الثمانين " ، العربي ، 11 سبتمبر 2005 .
60 أنظر : Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص 703 . ومع ذلك لم تنجح هاتان الدولتان من الوقوع في الأزمة المالية الآسيوية في 1997 .

61 Steven H. Hanke, **Privatization and Development**, Institute for Contemporary Studies, San Francisco, 1987, p. 188

الانتقاد هو تخوف أعضاء الكونجرس من أن هذه الصفقة قد تتطوى على تهديد محتمل للأمن القومي للولايات المتحدة ، وهذا بالرغم من أن الشركة المبيعة بريطانية ، وأن علاقتها بالولايات المتحدة تنحصر في كونها تشغل ستة موانئ على الساحل الشرقي للولايات المتحدة ، وتدير واحدة من أكبر محطات البضائع في ميناء نيويورك⁶² ، ولم يشفع للإمارات العربية المتحدة أنها — على حد قول الإدارة الأمريكية — حليف أساسي للولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب ، بل إن المعارضين للصفقة أدعوا أنها ستزيد من خطر تعرض الولايات المتحدة إلى الهجمات الإرهابية!! . وهو ما يؤكد أن الحساسية ضد تملك الأجانب للأصول الوطنية أو حتى إدارتها ليست وفقاً على مواطني الدول النامية .

(د) تترتب على التحرير المالي ، خاصة تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود ، وفتح الباب أمام تعاملات ومغامرات الأجانب في البورصة دون قيود ، جنباً إلى جنب مع فتح الاقتصاد وتحرير الأسواق وتحرير الاستثمار الأجنبي ، مخاطر متعددة قد تعصف بالأمن الاقتصادي للدولة النامية ، وتهدر في لحظات مقادير ضخمة من الثروة الوطنية التي تراكمت عبر سنوات من الجهد والتضحية . وكلما ازداد انفتاح الاقتصاد وتحرره ، ازداد احتمالات تعرضه للصدمات والأزمات الوافدة من الخارج ، وذلك دون أن يمتلك قدرة كافية على الوقاية منها أو تخفيف آثارها السلبية . وهذا ما يطلق عليه الهشاشة أو الإنكشاف ، التي تعتبر أحد تداعيات التبعية ، كما سبق ذكره⁶³ .

(هـ) إن تقليص دور الدولة (الحكومة الصغيرة) وفقاً للبرالية الجديدة من جهة ، واندماج اقتصاد الدولة النامية في الاقتصاد العالمي نزولاً على مقتضيات العولمة من جهة أخرى ، يترتب عليها انكماش السيادة الوطنية ، وتآكل الحيز المتاح للسياسات الوطنية⁶⁴ ، أي تقييد الخيارات المتاحة أمام واضع السياسات الاقتصادية الوطنية . ويأتي ذلك التآكل من تزايد الاعتماد على قوى السوق وتقليل الدور الضابط والموجه للاقتصاد من جانب الحكومات . كما يأتي من جراء تزايد خضوع ، أو بالأحرى إخضاع ، الدول النامية لعدد متزايد من القواعد والمعايير والالتزامات التي وضعتها الدول الغنية أصلاً لخدمة مصالحها ، والتي تسعى لتعميمها على جميع دول العالم من خلال المؤسسات الدولية الخاضعة لنفوذها ، وذلك بغض النظر عن اختلاف مستويات تطور هذه الدول والتباين في هيكلها المؤسسية وبنياتها الثقافية . وبالطبع فإنه مع انكماش الحيز المتاح والخيارات المفتوحة أمام واضع السياسات في الدول النامية التي قبلت — أو أرغمت على — التكيف مع العولمة ، تنقلص فرص أعمال الإرادة الوطنية — الأمر الذي يمكن أن يلحق الضرر بالمصالح الوطنية لهذه الدول .

⁶² أذيع هذا الخبر مساء 17 فبراير 2006 على محطة يورونيوز . أنظر : www.euronews.net . أنظر أيضاً www.bbc.co.uk في 21 فبراير 2006 .

⁶³ راجع : على توفيق الصادق وعلى أحمد البلب (محرران) ، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية ، صندوق النقد العربي ، وقائع الندوة التي عقدت في 18 - 19 نوفمبر 2000 ، ص 134 و ص 276 وما بعدها .

⁶⁴ وهذه من القضايا التي أولها مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للتجارة والتنمية الذي عقد في ساو باولو بالبرازيل في يونيو 2004 اهتماماً كبيراً . ولذا شدد البيان الختامي للمؤتمر على أهمية توسيع الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الكلية للدول النامية (National Policy Space) من أجل تحقيق التنمية الوطنية . أنظر www.unctad.org . وأكد البيان أيضاً على أن من حق كل دولة من الدول النامية أن تجري تقييمها يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية ، وبين القيود التي تنشأ عن تقليص مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية ، وذلك في ضوء أهداف التنمية التي تسعى لتحقيقها . وفي هذا السياق اعتبر المؤتمر أن محاولة اقحام قضايا الاستثمار والملكية الفكرية على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية ، لا مبرر لها ، حيث لا علاقة لها بالموضوع الأساسي للمنظمة وهو التجارة .

(و) إن ما ذكرناه أعلاه لا يقع في دائرة الاحتمالات وحدها ، بل إن هناك من الوقائع والممارسات العملية ما يشير إلى أن العولمة قد أدت إلى تفاقم التبعية في دول متعددة في الجنوب . ويكفي أن نشير هنا — على سبيل المثال — إلى المنطقة العربية والشرق أوسطية . ففي زمن العولمة والهيمنة الأمريكية ، أصبح العدوان على السيادة الوطنية من جانب الولايات المتحدة وإقحام نفسها في الشؤون الداخلية للدول النامية وكأنه حق من الحقوق الطبيعية لهذه القوة العظمى . بل إن الحد الفاصل بين ما هو شأن خارجي وما هو شأن داخلي قد أصبح باهتاً إلى حد بعيد . ومؤخراً ، راحت أمريكا تعيد رسم خريطة المنطقة العربية ووضعت مخططات متكاملة لما أطلقت عليه " الشرق الأوسط الكبير" ، التي تسعى لدمج إسرائيل في المنطقة وتتضمن اقتراحات تفصيلية لإصلاح نظام التعليم وإعادة هيكلة النظام الصحي ونشر الديمقراطية وتدعيم المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان وحماية الأقليات .. الخ . وهذا بالطبع علاوة على التداخلات التي أصبحت روتينية في الشأن الاقتصادي ، حيث تحفل تقارير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصري مثلاً بالكثير من مقترحات الإصلاح ، التي تعتبر الإدارة الأمريكية البعض منها شروطاً ضرورية للرضى عن مصر ولتدفق الاستثمارات الأمريكية إليها وللتفاوض حول إقامة منطقة تجارة حرة مصرية أمريكية . وتتعاون مع الخارجية الأمريكية في هذا الشأن بعثات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تتابع عن كثب كل ما يجري في الساحة الاقتصادية ، وتقيمه من منظورها ، أي من منظور توافق واشنطن ، وتقدم النصائح التفصيلية لتصحيح السياسات الاقتصادية المصرية من هذا المنظور .

ومن المعروف أن اتفاقات الشراكة الأوروبية وأطر التعاون بين أمريكا وعدد من بلدان المنطقة قد أصبحت بمثابة عودة لسياسة مناطق النفوذ التي طالما كافتحت الدول النامية من أجل الخلاص منها . وأصبح من المعتاد أن تتضمن هذه الاتفاقات تعهدات باتباع الدول النامية الداخلة فيها للسياسات الليبرالية الجديدة ، فضلاً عن التزامات بحماية حقوق الإنسان . وهذا ما لوحظ أيضاً في الاتفاقات التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية ودول الكاريبي والباسيفيكي ، مثل اتفاق كوتونو ، وكذلك اتفاقات الشراكة المتصلة به ، وفي الضغوط التي تمارس على هذه الدول لخصخصة قطاع الاتصالات والبنوك وشركات المرافق العامة⁶⁵.

وتحت رايات العولمة ، وبدعوى محاربة الإرهاب ، ومنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها أمريكا بالطبع أكثر مما تملكه أية دولة أخرى على ظهر الكرة الأرضية ، اعتبرت أمريكا أنها صاحبة الحق في تحديد ما هو إرهاب وما ليس كذلك ، وتحديد من هو إرهابي وما هي الدول التي تأوى الإرهاب ومن ثم تستحق العقاب . كما أباحت أمريكا لنفسها ، وبالرغم من معارضة مجلس الأمن ، شن حرب شرسة على العراق بدعوى امتلاكه لأسلحة دمار شامل ، وهو ما ثبت أنه اتهام باطل ولا سند له على أرض الواقع ، وذلك باعتراف من كانوا يصرون على هذه الاتهامات مثل وزير الخارجية السابق كولن باول . وفي هذا السياق تحولت دول الخليج العربي إلى ما يشبه المستعمرات الأمريكية ، كما لم تستطع مصر — أكبر الدول العربية — أن تقف في وجه هذا العدوان ، بل أنها قدمت له التسهيلات

⁶⁵ راجع خطاب Thabo Mbeki رئيس جنوب أفريقيا أمام المؤتمر الإقليمي للحكم التقدمي Progressive Governance Regional Conference في 28 يوليو 2005 ، المنشور في **South Bulletin**, no. 109, August 2005 بعنوان Putting People First in a Progressive Agenda, pp . 378-382.

العسكرية والدعم اللوجستي . وإذا كان العرب قد ساءروا داعية العولمة وزعيمة العالم الرأسمالي في هذا كله ، واستجابوا لمطالبها في تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون أن تقلع هذه الأخيرة عن ممارساتها الوحشية ضد الفلسطينيين ودون أن تظهر في الأفق بادرة حل منصف للصراع العربي الإسرائيلي ، فضلاً عن توافق سياساتهم الاقتصادية مع نموذج الليبرالية الجديدة الذى تروج له أمريكا ، فهل هناك اسم لهذه العلاقة بين العرب وأمريكا أكثر ملاءمة من " التبعية " ؟!

فصل المقال إذن أن مساندة الدول النامية للعولمة وقبولها للنموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد يفتحان الكثير من الدروب والمسالك التى تقضى إلى تعميق علاقات التبعية التى تعطى الأولوية لمصالح الأطراف الخارجية على حساب المصالح الوطنية ، والتي تعوق الإرادة الوطنية وتعصف بالاستقلال الوطنى . وكل هذه النتائج غير مستحبة وينبغى العمل على الخلاص منها بسلوك سبيل آخر غير السبيل الذى تفرضه العولمة وبرامج التكيف الهيكلى .

2-5- شهادات إضافية حول برامج التثبيت والتكيف

من المهم أن نضيف إلى ما تقدم نتائج عدد من الدراسات والتقارير الأحدث التى تناولت بالتقييم العملى برامج التثبيت والتكيف بوجه عام ، وسياسات تحرير التجارة بوجه خاص .

ثمة تقييم مهم بدأ واستمر حيناً بمشاركة البنك الدولى ، ولكن البنك متصل من التقرير عندما بدت نتائجه غير مواتية لرسالة البنك فى ترويج توافق واشنطن وفى نشر العولمة الليبرالية . فقد قامت الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلى (فيما بعد " سابرين " SAPRIN)⁶⁶ بصياغة مشروع لبحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التحرير وتفكيك القيود والضوابط الإدارية ، والخصخصة وسياسات التقشف التى تشكل أهم مكونات برامج التكيف الهيكلى.⁶⁷ وقد استطاعت سابرين إقناع البنك الدولى بالمشاركة فى تنفيذ هذا المشروع معها . واستغرق تنفيذ البرنامج فى تسع دول نامية خمس سنوات (1997 – 2002) وذلك بعد أعمال تحضيرية استغرقت نحو سنتين ، وتوفر للمشروع التمويل اللازم من عدة جهات أهمها حكومات خمس دول أوروبية والاتحاد الأوروبى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وعدد من الوقفيات⁶⁸ والمنظمات غير الحكومية . وقد تعاونت فى التنفيذ ثلاثة أطراف هى حكومات الدول المبحوثة ، والبنك الدولى ، والشبكات الوطنية للمجتمع المدنى التى ضمت المئات من منظماتها .

ومن أهم ما يميز هذا المشروع منهجيته التى تقوم على المشاركة واسعة النطاق للأطراف ذات العلاقة ببرامج التكيف الهيكلى . إذ يتم الوصول إلى التقييم الوطنى لآثار برنامج التكيف فى أى دولة من خلال أربع مراحل . أولها : التعرف على أوسع قطاع ممكن من السكان المحليين المتأثرين بالبرنامج . وثانيها : عقد ملتقيات عامة تنظمها اللجان التوجيهية لمنظمات المجتمع المدنى بالاشتراك مع ممثلى البنك

⁶⁶ SAPRIN = The Structural Adjustment Participatory Review International Network.

وهى شبكة تضم عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدنى فى تسع دول نامية (الأرجنتين - بنجلاديش - الاكوادور - السلفادور - غانا - المكسيك - الفلبين - أوغنده - زمبابوى) ودولة من الدول الاشتراكية سابقاً وهى المجر ، وتتعاون مع منظمات غير حكومية فى أوروبا وكندا والولايات المتحدة . والشبكة تضم ممثلين لنقابات العمال وجمعيات صغار رجال الأعمال والمزارعين ، والمنظمات المعنية بالبيئة ، وجمعيات المرأة وجمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الدينية ، وروابط الشباب ، وأرباب المعاشات ، إضافة إلى عدد من معاهد بحوث التنمية .

⁶⁷ يعرف المشروع باسم مبادرة المراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلى :

SAPRI : Structural Adjustment Participatory Review Initiative

⁶⁸ Foundations

الدولى والحكومة ، وذلك لمناقشة إجراءات التكيف وتحليل آثارها من واقع شهادات المتأثرين بها فى المحليات المختلفة . وثالثها : إجراء بحوث تشاركية بشأن عدد من القضايا المختارة ، وذلك بغرض تعميق تحليل آثار برنامج التكيف . ويشارك فى هذه البحوث ، إلى جانب فرق سايرين والبنك الدولى ، خبراء ومستشارون من تخصصات مختلفة . ورابعها : تجميع النتائج وعرضها ومناقشتها فى مؤتمر وطنى عام .

وتتلخص أهم النتائج التى توصل إليها المشروع فى تقريره :⁶⁹

1 – يلاحظ فيما يتعلق بتحرير التجارة أنه بالرغم من تنوع الدول المبحوثة من حيث مستوى الدخل والتطور الاقتصادى ، إلا أنها جميعاً شهدت نمواً أكبر فى الواردات بالمقارنة بالصادرات . ولهذا فإن هذه الدول واجهت زيادات فى عجز كل من الميزان التجارى والحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ؛ مما زاد من مستوى مديونياتها الخارجية . وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة إلى تعثر الكثير من المنشآت المحلية ، وإلى تدمير الطاقة الإنتاجية الوطنية بخروج الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس ؛ الأمر الذى أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة ، وبالتالي تخفيض القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من المجتمع بشكل يفوق المنافع المفترضة للمستهلكين من جراء فتح أبواب الاستيراد أمام المنتجات الأرخص . ومن جهة أخرى ، لم يتحول النمو المدفوع بالصادرات إلى قوة دافعة للاقتصادات المبحوثة ، بينما تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات فى أيدي شرائح محدودة من السكان وفى عدد قليل من الأنشطة ؛ الأمر الذى زاد من حدة التفاوتات فى توزيع الدخل القومى .

2 – وفيما يتعلق بتحرير القطاع المالى ، يوضح التقرير أنه لم يؤد إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية فى القطاع المصرفى ، حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الادخار فى الدول المبحوثة . كما انتشرت الرشوة وصور الفساد الأخرى فى أعقاب التحرير وطالت كل الوسطاء المالىين سواء أكانوا ينتمون إلى القطاع العام أم القطاع الخاص . كما شجع تحرير القطاع المالى المضاربات قصيرة الأجل والاستثمار فى الأنشطة غير الإنتاجية ، وكذلك القروض الاستهلاكية . وأحدث تحرير أسعار الفائدة وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود سيولة شديدة لرأس المال ؛ مما زاد من تعرض الاقتصادات المبحوثة للصدمات الخارجية . وعموماً ، اقترن التحرير المالى بإضعاف دور الدولة فى توجيه وضبط حركة القطاع المالى من جهة أولى ، وإلى تقوية جماعات المصالح التى استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفى من جهة ثانية ، وإلى تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير التنافسية أى الاحتكارية من جهة ثالثة . وقد أدى تركيز الأصول المالية بدرجة أكبر فى أيدي عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى اتساع الفوارق فى توزيع الدخل .

3 – وفيما يخص اصلاحات سوق العمل والآثار على التشغيل ، شهدت الدول المبحوثة – على اختلاف درجات تنفيذها لاصلاحات سوق العمل – تدهوراً ملحوظاً فى مستويات التوظيف وزيادة محسوسة

⁶⁹ أعلن عن صدور التقرير فى بروكسل فى أبريل 2002 ونشر التقرير فى 2004 : **SAPRI, Structural Adjustment: The SAPRI Report: The Policy Roots of Economic Crisis, Poverty and Inequality**, Zed Books (London and New York), TWN (Malaysia), Books for Change (India) and IBON (Philippines), 2004.

في معدلات البطالة . ولم تسهم صناعات التجميع التي أقيمت في المناطق الصناعية الحرة كثيراً في زيادة فرص العمل ، خاصة وأن صلة هذه المناطق بالاقتصاد المحلي ضعيفة . كما تدهورت الأجور الحقيقية وأصبح توزيع الدخل يتصف بدرجة أعلى من التفاوت عما كان الحال عليه قبل البدء في برامج التكيف . إذ انخفض نصيب الأجور في ن.م.أ ، وأصبحت نسبة أكبر من العمال تعمل في ظروف تقتقر إلى الأمان الوظيفي . كما زادت نسبة التشغيل الناقص⁷⁰ . وكانت البطالة أشد وطأة على الجماعات منخفضة الدخل ، كما كان تأثير هذه الجماعات بانخفاض مستوى الأجور الحقيقية كبيراً . وعانت النساء من اصلاحات سوق العمل بدرجة أكبر من باقى قوة العمل . كما زادت نسبة عمالة الأطفال وكبار السن ، وذلك لتعويض الانخفاض الذى طرأ على مستوى دخل الأسرة . وأخيراً ، لم يحدث ما توقعه أنصار سياسات إصلاح سوق العمل من زيادة على نطاق واسع فى الإنتاجية والتنافسية .

4 — وقد أظهر تحليل آثار الخصخصة فى الدول المبحوثة نتائج مختلطة فى الشركات الإنتاجية ، حيث زادت أرباح بعض الشركات المخصصة ، بينما استمر البعض الآخر فى الخسارة أو ربما زادت خسائره . وعموماً فالزيادة فى الإنتاج التى حققتها بعض الشركات الإنتاجية لم تكن لها علاقة بتغيير شكل الملكية بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى ، مثل تحرير حركات رؤوس الأموال ، ومثل انتقال الملكية إلى شركات متعددة الجنسية ذات قدرات كبيرة فى الحصول على التمويل اللازم لعملياتها . أما فيما يتعلق بخصخصة شركات الخدمات ، وخاصة خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والنظافة والاتصالات ، فيسجل التقرير أن أسعار هذه الخدمات قد زادت بعد الخصخصة ، وذلك دون تحسن يذكر فى نوعية الخدمة أو فى نطاق تغطية الخدمة للمناطق والجماعات السكانية المختلفة ؛ الأمر الذى زاد من صعوبة حصول الأسر الفقيرة على خدمات هذه الشركات . وازدادت الأمور سوءاً بإلغاء الدعم الذى كان يوجه لهذه المرافق قبل خصصتها . فهو وإن كان قلل من عجز الموازنة العامة للدولة ، إلا أنه أدى إلى حرمان الفقراء وسكان المناطق النائية من الحصول على هذه الخدمات . وبالنظر إلى أيلولة أصول كثير من الشركات العامة سواء فى قطاع الإنتاج أم فى قطاع المرافق العامة إلى الشركات الأجنبية ، فقد زادت نسبة ملكية الأجانب ، وزاد تأثيرهم فى الاقتصاد الوطنى ؛ الأمر الذى يشكل تهديداً للسيادة الاقتصادية الوطنية ، خاصة مع خضوع سياسات هذه الشركات لاعتبارات تعظيم الربح على الصعيد العالمى ، وهو ما قد لا يتوافق مع الاحتياجات المحلية . كما يسجل التقرير أن آثار الخصخصة على توزيع الثروة والدخل أصبحت مقلقة بشكل متزايد فى الاقتصادات المبحوثة .

5 — وفيما يتعلق بآثار برامج التكيف الهيكلى على التعليم والصحة ، فقد أظهرت دراسات الحالة فى سبع دول فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن الإصلاحات التى أدخلت على نظم التعليم والصحة قد أدت إلى انخفاض منتظم وملحوس فى دور الدولة وفى قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان ؛ الأمر الذى جعل الحصول على هذه الخدمات يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق وآلياته . وأصبحت الفئات ذات الدخل المنخفض مطالبة بتحمل تضحيات وأعباء كثيرة من جراء خفض الدعم ونقص الإنفاق الاجتماعى وتطبيق نظم المشاركة فى التكاليف واسترداد النفقات فى

المؤسسات التعليمية والصحية . كما أن أساليب تصويب الدعم ، أى استهدف الفقراء ، قد فشلت في معالجة الفقر وعملت على استمرار التفاوتات القائمة في توزيع الدخل . ومن الملاحظ أن الارتفاع في كلفة التعليم أو العلاج لم يقترن بارتفاع في مستوى الخدمة . وهكذا تجاهلت سياسات التكيف الهيكلي أن الإنفاق على التعليم والصحة والدعم الموجه لهما هو في الحقيقة استثمار في العنصر البشري ، وتعاملت معه على أنه إنفاق يمكن التخفيف منه لتصحيح عجز الموازنة⁷¹ . ومن المفارقات التي يسجلها التقرير أنه بينما تقلص الدعم الموجه للخدمات العامة والتي يستفيد منها الفقراء أكثر من غيرهم ، استمرت أنواع أخرى من الدعم في الوصول إلى الشركات الخاصة ، مثل دعم القروض وتقديم ضمانات للائتمان والحوافز الضريبية ، بل وحزم الإنقاذ الموجهة لإنقاذ الشركات والبنوك المتعثرة . ولذا فقد كان أثر هذه السياسات سلبياً على توزيع الدخل بعامة وعلى الفقراء بخاصة .

والواقع أن النتائج التي سجلتها دراسة سابرين ليست فريدة في بابها بأية حال . وهناك شواهد وقرائن متعددة على صحتها من دول أخرى ومن مراقبين ودارسين آخرين . وحسبنا أن نشير إلى ثلاثة من أحدثها هاهنا .

(1) تشير الدراسة التي قدمها " بولتروفيتش " و " بوبوف " إلى مؤتمر المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة حول مستقبل اقتصاديات التنمية⁷² إلى أن تطبيق برامج التكيف الهيكلي قد أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في دول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 0.8% سنوياً في الثمانينات ، بينما لم يزد معدل نموه في التسعينات على 1.5% سنوياً . أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد حدث انخفاض في متوسط دخل الفرد بمعدل 1% سنوياً في الثمانينات ، ولم يزد معدل نموه على 1% سنوياً في التسعينات . وقد انخفض في الناتج المحلي الحقيقي في 28 دولة في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق بنسبة 30% خلال التسعينات . أما في أفريقيا جنوب الصحراء ، فقد كان الانخفاض في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ملحوظاً⁷³ .

(2) وتشير تطبيقات سياسات التكيف الهيكلي في عدد من دول أمريكا اللاتينية إلى أنها أدت إلى كوارث فظيعة . وحسبنا أن نشير إلى تجربة الأرجنتين . فطبقاً لكل من نائب وزير الخارجية ونائب وزير الصناعة والتجارة في الأرجنتين ، كانت لهذه السياسات آثار سلبية للغاية على السكان . وبينما كان صندوق النقد الدولي يشيد بالأرجنتين في أوائل التسعينات باعتبارها نموذجاً ساطعاً لنجاح سياساته ، كانت الوقائع تشير إلى أنها شهدت أكبر كارثة اجتماعية واقتصادية خلال مائتي عام من تاريخها . فقبل أن تدخل الأرجنتين صندوق النقد الدولي في عام 1957 كانت نسبة الفقراء لا تتجاوز 10% ، وكان 52% من السكان ينتمون إلى الطبقة المتوسطة . وبعد كارثة 1999 و 2000 ارتفعت نسبة الفقراء إلى 60% ، وانخفضت نسبة من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة إلى

⁷¹ قارن ذلك بالخطاب الرسمي لتوافق واشنطن في النقطة الثانية من النقاط العشر التي عرضناها في الملحق (1) .
⁷² V. Polterovitch and V. Popov. "Appropriate economic policies at different stage of development", WIDER, **The Future of Development Economics, op.cit.**

⁷³ حسب مؤشرات التنمية الدولية ، كان معدل النمو السنوي في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء -1% في الثمانينات وحوالي 0.3% في الفترة 1990 - 2003 أنظر :

World Bank, World Development Indicators 2003 and 2005.

22% . كما تعرض الاقتصاد الأرجنتيني لتقلبات شديدة ، وانخفضت قيمة البيزو انخفاضاً مروعاً ، وتزايدت المديونية الخارجية ، وخيم الركود الاقتصادي على البلاد . وهكذا تحولت التجربة التي كانت أثيرة لدى صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات إلى وصمة عار في جبينه في أواخر التسعينات والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين⁷⁴ .

(3) وفي دراسة لكاتب هذه الورقة عن حصاد تجربة التحول إلى اقتصاد السوق المنفتح وتطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في مصر على امتداد ثلاثة عقود (1974 – 2004)⁷⁵ ، تبين عجز هذه السياسات عن إخراج مصر من التخلف وعدم قدرتها على بناء قاعدة للانطلاق على طريق التنمية الشاملة والمطرده . ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يلي :

أ – هبط المعدل السنوي لنمو م.م.أ. إلى النصف بين الفترة 1975 – 1980 والفترة 1990 – 2001 (من 9.4% إلى 4.5%) . ثم تواصل الهبوط في هذا المعدل حتى أصبح 3.6% في الفترة 2001 – 2004 ، وإن كانت التقديرات غير الرسمية تهبط به إلى حوالي 2% .

ب – حدث تراجع ملحوظ في عملية التصنيع ، لدرجة أن بعض الدارسين للاقتصاد المصري قد وصف ما تعرض له القطاع الصناعي بأنه تفكيك أو إهدار للتصنيع⁷⁶ . ولم يزد نصيب الصناعة التحويلية في 2004/03 على 19% ، وهو تقريباً المستوى الذي كانت مصر قد حقته منذ 36 سنة ، أي في 1968/67 .

ج – طبقاً للإحصاءات الرسمية ، تضاعف معدل البطالة بين 1975 و 1982/81 (من 2.5% إلى 5.1%) ، ثم تضاعف مرة أخرى بين 1982/81 و 2004/03 (من 5.1% إلى 10%) . والتقديرات غير الرسمية تصل بمعدل البطالة الحالي إلى ما يتراوح بين 15% و 25% . وإلى جانب تزايد معدل البطالة ، تفاقمت أوضاع سوق العمل بازدياد حالة التشغيل الناقص ، وانخفاض إنتاجية المشتغل ، وتواضع مستوى الأجور ، بل واتجاه معدلات الأجور الحقيقية إلى الانخفاض (بنسبة 20% لموظفي الحكومة في الفترة 1982/81 – 2003/02 ، وبنسبة 28% لمجموع العاملين خلال الفترة 1982/81 – 2000/99) .

د – ارتفعت نسبة الفقراء من نحو 39% في 1974 إلى نحو 43% في 1982/81 ، ومن المرجح أنها لم تتغير على نحو ملموس بين 1982/81 و 2000/99 ، وربما تكون هذه النسبة قد قاربت 50% في الوقت الحالي ، خاصة مع تباطؤ النمو واشتداد وطأة الركود في السنوات 1998/97 – 2004/03 . وبالرغم من انخفاض معامل التركيز في توزيع الدخل معامل جيني) من 0.39 في 1975/74 إلى 0.30 في 1982/81 ، إلا أنه زاد إلى 0.34 في 1996 ثم إلى 0.38 في 2000/99 ، وهو ما يزيد عن المعامل الملاحظ في بلاد معروفة بارتفاع نسبة الفقر والتفاوتات في التوزيع مثل الهند وبنجلاديش (0.32 في 2000/99) . وتظهر الإحصاءات تراجع نصيب الأجور في م.م.أ. من 40.3% في 1975/74 إلى 26.2

⁷⁴ راجع تحقيقات بعثة " الأهرام " إلى دول أمريكا اللاتينية ، الأهرام ، 12 أبريل 2005 . وقد نشرت هذه التحقيقات لاحقاً في كتاب : بعثة الأهرام ، أمريكا اللاتينية . دروس في النهوض الوطني ، الأهرام ، القاهرة ، 2005 .

⁷⁵ إبراهيم العيسوي ، " نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه " ، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 28 - 30 مايو 2005 .

⁷⁶ De-industrialization . أنظر مثلاً : جودة عبد الخالق ، التثبيث والتكيف في مصر - إصلاح أم إهدار للتصنيع ؟ ، ترجمة سمير كريم ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2004 . وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة UNCTAD السابق الإشارة إليها : Shafaeddin, op.cit

% فى 1996/95 . وبالرغم من زيادة هذا النصيب فى 2000/99 إلى 28.2% ، إلا أنه لم يزد على سبعة أعشار نظيره فى 1975/74 .

هـ - مع تراجع النمو وميل الواردات للتزايد بمعدلات أعلى من الصادرات ، تدهور سعر صرف الجنيه المصرى من 2.56 دولاراً فى 1974 إلى 16 سنتاً فى نوفمبر 2004 .

و - بالرغم من زيادة الإنفاق على التعليم والصحة بالأسعار الجارية ، إلا أن التوسع الكمى فى هذه الخدمات قد عجز عن الوفاء باحتياجات السكان ، كما أنه لم يكن مصحوباً بتحسين فى نوعية الخدمات ، بل أنه اصطحب بتدهورها . كما أصبحت قطاعات واسعة من السكان " خارج نطاق الخدمة " ، مع ارتفاع كلفة الحصول على الخدمات التعليمية والصحية ، سواء فى القطاع العام أم فى القطاع الخاص .

ز - انتشر الفساد على نطاق غير مسبوق يستوى فى ذلك الفساد الصغير ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه فساد الفقراء الذى غالباً ما يضطرون إليه اضطراراً كآلية قسرية لإعادة توزيع جانب ضئيل من الدخل القومى لصالحهم ، والفساد الكبير ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه فساد الأغنياء ، لاسيما كبار الموظفين فى الحكومة والقطاع العام والجهاز المصرفى .

ح - مع ضعف وتيرة النمو بوجه عام ، ومع تراجع جهود التصنيع بوجه خاص ، ومع استمرار العجز عن بناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا ، كان من الطبيعى أن تنكسر تبعية الاقتصاد المصرى ، وأن تجر التبعية الاقتصادية والتكنولوجية مصر إلى حالة تبعية سياسية للولايات المتحدة الأمريكية ، لم تعد مؤشراتنا تخفى على أحد ⁷⁷ .

2-6- الشهادات المجرحة للبنك الدولى

ربما يتهم البعض العرض السابق للأداء التتموى لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / توافق واشنطنون بالتحيز ، وذلك لاعتماده على شهادات المعارضين لهذا النموذج أو المتحفظين على بعض عناصره وحدهم . ولذا فقد يكون من المناسب فى ختام هذا العرض أن أتناول موقف البنك الدولى فى هذا الشأن ، وذلك باعتبار البنك الدولى من أشد المدافعين عن هذا النموذج ومن أقوى مصادر الضغط على الدول النامية لتطبيقه .

لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى دفاع البنك الدولى عن سياسة تحرير التجارة ودعوته لاندماج الدول النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وبخاصة منذ نشر تقرير التنمية فى العالم 1987 الذى انتهى من استعراضه لتجارب الحكومات فى دعم التصنيع إلى أن الدول النامية التى اتبعت سياسات لدمج القطاع الصناعى فى الاقتصاد العالمى من خلال التجارة الخارجية قد حققت نتائج أفضل من غيرها التى عزلت نفسها عن المنافسة الدولية⁷⁸ . فقد انتقدت دراسة البنك لمساواتها بين تحرير التجارة والتوجه الخارجى للنمو ، ولعدم تمييز البنك بين حيادية نظام التجارة بمعنى الحماية الصفرية للسلع القابلة للاستيراد والتصدير وبين نظام التجارة المحرر ، حيث عرّف تحرير التجارة بأنه إجراء يجعل النظام التجارى أكثر حيادية ، أى

⁷⁷ للمزيد راجع إبراهيم العيسوى ، قصة المعونة الأمريكية لمصر ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، 2004 .

⁷⁸ World Bank, **World Development Report 1987** (Barriers to adjustment and growth in the world , industrialization and foreign trade). وقد اعتمدت فى هذه الفقرة والفقرتين التاليتين على تلخيص

الجدل مع البنك الدولى حول تحرير التجارة الوارد فى : S.M. Shafaeddin, **op.cit.**, pp. 305.

أقرب إلى نظام تجارى خال من التدخلات الحكومية . وقد اعترف البنك لاحقاً بأن النظام التجارى المحايد يمكن أن يتحقق عند معدلات حماية موجبة ولكن متساوية لكل من الصادرات والواردات ، وهو ما يعنى الاعتراف بأن التوجه الخارجى للنمو لا يعنى بالضرورة وجود نظام تجارى متحرر . ومع ذلك ظل البنك مُصراً على أن التعريفات الجمركية المنخفضة نسبياً والموحدة أفضل لأسباب تتعلق بالكفاءة والاقتصاد السياسى ، وذلك بالرغم من موافقته على أنه لا يوجد إثبات لكون التعريفات الجمركية الموحدة على الواردات تقود إلى وضع أمثل فى معظم الحالات . كما انتقدت تلك الدراسة من زاوية طريقة معالجتها للإحصاءات ، ولتجاهلها التمييز بين الدول حسب مستوى تطورها .

لقد ظل البنك متمسكاً بفكرة تحرير التجارة وخفض توحيد التعريفات الجمركية على الواردات . وأرجع فشل بعض الدول التى اتبعت سياسة تجارية تقوم على توحيد التعريفات إلى " سوء التطبيق " . وقد استمر البنك فى تمسكه بهذا الرأى حتى فى دراسته عن " المعجزة الآسيوية " التى نشرت فى عام 1993 ، وذلك بالرغم من اعترافه بعدد من الأمور الهامة ، مثل أن السياسة التجارية وحدها لا تكفى لإحراز نمو سريع ، وأن للعوامل المؤسسية دوراً مهماً فى نجاح أو فشل هذه السياسة ، وأن التدخلات الحكومية مطلوبة لزيادة الاستثمار فى الموارد البشرية والمادية وأنه لى تكون السياسات الاقتصادية فعالة فإنها يجب أن تكون مصممة بالتوافق مع الظروف الخاصة بكل دولة .

لكن توصيات تلك الدراسة جاءت متناقضة مع بعض هذه الاستنتاجات . فقد تبنت الدراسة سياسات تجارية وصناعية موحدة لكل الدول وذلك بغض النظر عن مستوى تطورها . وأصررت على قصر التدخلات الحكومية على التدخلات الوظيفية (الإدارة الاقتصادية الكلية السليمة – حفز الادخار والاستثمار – تجنب التشوهات) ، وعلى ألا تتصف تلك التدخلات بالانتقائية . وحثت الدراسة الدول النامية على الاقتداء بدول شرق آسيا فى الأخذ بمعدلات منخفضة للتعريفات الجمركية بما يجعل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجار أقرب إلى الأسعار العالمية . وقد تبين أن معدلات التعريفات المنخفضة التى أشارت إليها الدراسة هى تلك التى لوحظت فى الثمانينات والتسعينات ، أى قرب مرحلة النضج بالنسبة لدول شرق آسيا ، وليس فى الستينات والسبعينات حيث كانت هذه الدول لم تزل تخوض معارك التصنيع . وفى التسعينات كانت معظم الصناعات فى هذه الدول قد اقتربت من حالة النضج ، ولذا كان من المتعين أن يصبح نظامها التجارى أكثر تحراً ، بينما كان النظام يتسم قبل ذلك بالحمايية والانتقائية . وفى حين سجل التقرير أن حماية السوق المحلى قد تواجدت جنباً إلى جنب مع تشجيع الصادرات من خلال الدعم فى معظم دول شرق آسيا ، إلا أن البنك لم ينصح الدول النامية باتباع تلك السياسة ، وذلك بدعوى أنه يصعب إدارتها وأنها لم تعد متوافقة مع البيئة التجارية الدولية الجديدة .

وعموماً فإن البنك استمر فى التمسك بضرورة أن يكون التحرير سريعاً ، وعموماً ، أى لكل الدول بغض النظر عن مراحل تطورها ، وشاملاً وموحداً فى كل القطاعات ، وذلك : (1) بالرغم من تراكم الأدلة على أن هذه الوصفة لم تكن هى التى ساعدت دول شرق آسيا على إحراز النجاح ؛ (2) وبالرغم من الشواهد على أن التحرير السريع للواردات يؤدى إلى تخفيض ربحية المنشآت المحلية التى تتنافس مع الواردات وقد يؤدى إلى إفلاسها وإلى تراجع التصنيع ؛ (3) وبالرغم مما سبق أن أشرنا إليه – نقلاً عن تقرير الدول الأقل نمواً 2004 – من أن معظم هذه الدول قد فتحت نظامها التجارى إلى حد لا يختلف كثيراً عن النظم التجارية للدول مرتفعة الدخل الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ،

ومع ذلك كانت معدلات أدائها بائسة ؛ (4) وبالرغم مما يمليه المنطق الاقتصادي من أن درجة استفادة الصناعات المختلفة من تحرير التجارة تعتمد على درجة النضج التي بلغتتها كل صناعة داخل الدولة الواحدة ، وأن الصناعات التي لم تنزل في مرحلة النشوء والارتقاء قد تكون واعدة ولكن يلزمها بعض الحماية لبعض الوقت حتى تصبح مؤهلة لمواجهة المنافسة الخارجية ، وأن التحرير المتسرع قد يلحق الضرر بها ؛ ومن ثم فهناك حاجة حقيقية إلى التدرج والانتقائية في تحرير التجارة⁷⁹ .

ولهذه الاعتبارات فقد وصفت شهادات البنك الدولي بشأن سياسات توافق واشنطن بأنها **شهادات مجروحة** . فهي مجروحة بالانحياز العقائدي المسبق لاقتصاد السوق الحر (أصولية السوق) وللنظام الرأسمالي وللعولمة الليبرالية . وقد ظهر هذا الانحياز عندما رفض البنك النتائج التي توصل إليها أحد أقسامه بشأن التدخل على نطاق واسع في عمل الأسواق في كوريا الجنوبية من أجل دفع عملية التصنيع ، كما شهدت على ذلك أليس أمسدين ، حسبما أشرنا في القسم (2 - 2) . كما تؤكد تعصب البنك لأصولية السوق في الصدام الذي وقع بين إدارة البنك وجوزيف استجلتز بشأن أسلوب علاج الأزمة الآسيوية ، والذي ترتب عليه فصل استجلتز من وظيفته بالبنك . كما يؤكد الموقف المسبق من جانب البنك لصالح توافق واشنطن انسحابه من مشروع سابرين عندما رأى أن نتائجه لا تتماشى مع انحيازه المسبق ، وذلك حسبما أشرنا في القسم (2 - 5) . وهذه الاستشهادات محكومة بالطبع بما نما إلى علمي ، وفي الغالب أن هناك ما يخفى على في هذا الشأن . وربما كان ما خفي أعظم ، كما يقال .

لكن الظاهر أن الموقف المبدئي للبنك بشأن الأثر الحميد لتحرير التجارة على الكفاءة والنمو والفقير قد يتعرض للتغيير تحت تأثير عدد من الدراسات التي أجراها مؤخراً . فقد ظهر في عدد من الدراسات التي نشرها البنك خلال 2004 - 2006 أن تحقيق الأثر الحميد لتحرير التجارة يقتضى أن يقتزن تحرير التجارة بإصلاحات وسياسات تكميلية في عدد من المجالات غير التجارية ، وأن النصح بتحرير التجارة يجب أن يعتمد على ما إذا كانت هناك تشوهات في المؤسسات غير المتصلة بالتجارة وعلى درجة هذه التشوهات ، وكذلك على إمكانية المتاحة لإزالة هذه التشوهات . فهذا ما انتهت إليه دراسة تشانج وكالتاني ولويزا (2005) ، والتي تتوافق مع دراسة بولاكي (2004) و فرويند ، وكذلك مع دراسة بيرى وأولاريجا (2006)⁸⁰ .

لقد أظهرت دراسة بولاكي وفرويند أن ثمة دلائل قوية على أن الانفتاح التجارى له أثر إيجابى على النمو الاقتصادي فقط في تلك الدول التي لا تفرض قيوداً متشددة على أسواق العمل (بحيث تتوفر المرونة اللازمة لانتقال العمالة من قطاع إلى آخر) وعلى حرية دخول المنشآت إلى الصناعات المختلفة وكذلك

⁷⁹ للمزيد حول أهمية التدرج والانتقائية في تحرير التجارة ، راجع :

S. Lall, "Governments and industrialization " , op.cit., p. 26; S. Dhanani, Indonesia: Strategy for Manufacturing Competitiveness," Vol. 11, Main Report, UNDP/UNIDO Project no. NC/INS/99/004, Jakarta, 2000 (www.unido.org), p. 13.
⁸⁰ R. Chang, L. Kaltani and N. Loayza, **Openness can be good for growth: The role of policy complemenatrities**, W.B. Policy Research Working Paper no. 3763, The World Bank, 2005; B. Bolaky and C. Freund, **Trade, regulation, and growth**, W.B. Policy Research Working Paper. No. 3255, The World Bank, 2004; G. Perry and M. Olarreaga, Trade liberalization, inequality, and poverty reduction in Latin America " , paper presented at ABCDE (Annual World Bank Conference on Development Economics), S. Petersburg, Jan. 2006 (www.Worldbank.org).

حرية خروجها منها . أما حيثما تفرض مثل هذه القيود المتشددة فإن الانفتاح التجارى قد لا يحفز النمو ، بل أنه قد يعوق النمو ، إما لأن التجارة تتوسع فى اتجاهات غير صائبة نظراً للاختلافات السعرية ، وإما لأن تحرير التجارة يدمر الصناعة الوطنية⁸¹ . والنصيحة التى تقدم بناءً على ذلك هى ضرورة التوسع فى الانفتاح بتحرير سوق العمل وإزالة القيود على دخول وخروج المنشآت .

وتوصلت دراسة تشانج وكالتانى ولؤيزا إلى أن الأثر الإئتمائى للانفتاح (بمعنى تحرير التجارة ومقياساً بنسبة التجارة إلى ن.م.أ) إيجابى ويعتد به اقتصادياً فى المتوسط ، ولكن هذا الأثر يزداد قوة فى حالة ما إذا اقترن الانفتاح بعدد من الإصلاحات التكميلية التى تشمل : 1- تحسين التعليم ؛ 2- تعميق القطاع المالى (بما يرفع نسبة القروض للقطاع الخاص إلى ن.م.أ) ؛ 3- الاستقرار الاقتصادى (خفض التضخم) ؛ 4- تحسين البنية الأساسية ؛ 5- تحسين الحكم ؛ 6- مرونة سوق العمل ؛ 7- تسهيل حركة الدخول والخروج للمنشآت . وعلى ذلك فإن الوضع الناتج فى أعقاب تحرير التجارة سوف يختلف باختلاف الدول ؛ ومدار الأمر فى ذلك هو مجموعة العوامل المشار إليها حالياً والتى ترتبط بهيكل الاقتصاد وحالة المؤسسات⁸² . وتنتهى هذه الدراسة إلى التوصية برفض منهج " سياسة واحدة لكل الدول"⁸³ ، وذلك فيما يتعلق بتحرير التجارة ، وإلى أن ثمة حاجة إلى تصميم حزم مختلفة من السياسات تتناسب مع ظروف كل دولة .

وفى دراسة بيرى وأولاريجا حول أثر تحرير التجارة على التفاوت فى توزيع الدخل وعلى الفقر فى أمريكا اللاتينية والكاريبى فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، لوحظ أن تحرير التجارة قد اقترن بازدياد الفوارق فى توزيع الأجور وكذلك فى توزيع الدخل . وأظهرت القياسات الايكونومترية أن أثر تحرير التجارة على الفقر (بدلالة زيادة متوسط الدخل فى أفقر خمس من السكان) كان إيجابياً ولكن غير معنوى إحصائياً فى 5 من 7 معادلات مقدره . وأكدت توصيات الدراسة على أهمية السياسات المكملة لتحرير التجارة ، شاملة التعليم ، وإمكانية الحصول على الائتمان ، والتأمين ، ومرونة دخول وخروج المنشآت ، ومرونة أسواق العمل ، وإمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية والمعونات الفنية بواسطة فقراء المزارعين . لكن بعض هذه المتغيرات لم يظهر أصلاً فى القياسات الايكونومترية (مثل إمكانية الحصول على الائتمان والتأمين وخدمات البنية الأساسية والمعونات لفقراء المزارعين) . كما أن بعض المتغيرات المذكورة لم يثبت لها تأثير معنوى إحصائياً فى المعادلة الشاملة التى ضمت كل المتغيرات (مثل الأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والمرونة فى سوق العمل ، والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والمرونة فى خروج المنشآت من السوق ، والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والتعليم) . ولم يظهر فى تلك المعادلة أثر معنوى على الفقر إلا لأربعة متغيرات هى مستوى دخل الفرد والتعليم والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والمرونة فى دخول المنشآت إلى السوق ، والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والحكم .

Bolaky and Freund, *ibid*, pp. 22-23. ⁸¹

Change, Kaltani and Loayza, *op.cit.*, p. 4 ⁸² . لاحظ أنه لم يثبت تأثير معنوى إحصائياً للمرونة فى خروج المنشآت على النمو فى حالة تحرير التجارة (الأثر التفاعلى بين مرونة خروج المنشآت وبين تحرير التجارة) ؛ نفس المرجع ، ص 23 . وهذا ما لوحظ أيضاً فى دراسة بيرى وأولاريجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 . أيضاً لم يظهر تأثير معنوى للأثر التفاعلى بين التضخم وتحرير التجارة على النمو الاقتصادى فى الدراسة الأولى (ص 23) .

One-size fits all approach ⁸³

لاحظ أن الأثر المباشر لتحرير التجارة على الفقر لم يكن معنوياً في المعادلة الشاملة ، كما أنه – كما سبق ذكره – لم يكن معنوياً في 5 من 7 معادلات أظهرت الدراسة نتائجها⁸⁴ . وبالرغم من اعتقاد مؤلفي تلك الدراسة بأن تحرير التجارة يؤدي إلى تخفيض الفقر ، سواء أكانت اللامساواة في الأجور أو الدخل تنتج إلى التزايد أم إلى التناقص ، استناداً إلى أن تحرير التجارة يخفض من كلفة سلة استهلاك الفقراء ويزيد من فرص تشغيلهم⁸⁵ ، فإن الدراسة لم تذكر الأثر السلبي المحتمل للواردات الأرخص – الغذائية وغير الغذائية – على مستوى دخول صغار المنتجين الزراعيين وغير الزراعيين ، وعلى حالة التشغيل في منشاتهم . وعموماً فإن النتيجة التي تخلص إليها الدراسة هي أن أثر تحرير التجارة في تخفيض الفقر واللامساواة يكون حميداً عندما تنفذ سياسات في مجالات أخرى غير التجارة تزيد من فرص الفقراء في الحصول على مهارات أعلى وأصول إنتاجية أخرى ، وذلك في الوقت الذي يجري فيه تحرير التجارة .

وأياً ما كان التأثير المحتمل لهذه النتائج على موقف البنك الدولي من قضية تحرير التجارة ، فإنني أرى أن لهذه النتائج دلالات مهمة تعزز التصور الذي قدمته فيما سبق بشأن العلاقة بين تحرير التجارة والنمو وتحقيق أهداف تخفيض الفقر وغيرها من أهداف الألفية . فالمعنى المستفاد من الدراسات التي استعرضتها أن تحرير التجارة وحده لا يكفي لحفز النمو وخفض الفقر واللامساواة ، وأن ثمة إصلاحات مطلوبة في عدد كبير من المجالات . وبتجميع الإصلاحات التكميلية نجد لدينا القائمة التالية :

- 1- إصلاح القطاع المالي (لتوفير التمويل للقطاع الخاص وللفقراء) ، مع برامج خاصة لتيسير حصول صغار المنتجين والفقراء على الائتمان بتكلفة يمكن لهم تحملها .
- 2- تحسين رأس المال البشري (تعليم – تدريب – تطوير المهارات ، وتوفير الخدمات الصحية) .
- 3- توفير بنية أساسية أفضل (طرق – اتصالات .. الخ) .
- 4- توافر أسواق تعمل بكفاءة في مجال التأمين، مع تسهيل فرص الحصول على الخدمات التأمينية (لتقليل المخاطر المتعلقة بتقلبات الدخل) .
- 5- تحرير الأسواق ، لاسيما إزالة القيود على انتقال العمالة وعلى فصل العمال من وظائفهم ، وتوفير مؤسسات تخفض من تكلفة البحث عن عمل والبحث عن العمالة المناسبة ، وإزالة القيود على دخول المنشآت إلى الصناعات وخروجها منها .
- 6- توفير المعونات الفنية للمزارعين ولغيرهم من صغار المنتجين .
- 7- الحكم الرشيد .

ونضيف لهذه القائمة النتيجة التي توصلت إليها دراسة كالدرون ولؤيزا وشميت – هابل ، وهي أن أثر الانفتاح التجاري على النمو يقرب من الصفر في الدول التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد ، بينما يتجه هذا الأثر إلى التزايد مع تزايد الدخل ، ويصل هذا الأثر إلى أقصى مستوى عند مستويات الدخل العليا .

G. Perry and M. Olarreaga, **op.cit.**, pp. 35-36. ⁸⁴
⁸⁵ المرجع نفسه ، ص 37 .

بعبارة أخرى ، فإن أثر تحرير التجارة على النمو يتوقف على مستوى التطور الكلى للدولة (مقياساً بمتوسط دخل الفرد)⁸⁶ .

إن هذه القائمة من الإصلاحات التكميلية وهذه النتيجة التي تربط فائدة تحرير التجارة بمستوى التطور الكلى للدولة تؤكد ما حاولت الاستدلال على صحته في الأجزاء السابقة من هذه الورقة ، وخلصته أن الاستفادة من تحرير التجارة هي نتيجة للنمو والتنمية ، وليست شرطاً مسبقاً لهما . فهذه القائمة من الإصلاحات والعلاقة المذكورة بين أثر تحرير التجارة ومستوى دخل الفرد تعنى فى الواقع أنه يلزم تحقيق مستوى مرتفع نسبياً من التقدم الاقتصادى والسياسى حتى يكون لتحرير التجارة فى بلد من البلدان أثر محسوس على النمو الاقتصادى والفقر واللامساواة . بعبارة أخرى ، فإن تحرير التجارة قبل تحقيق هذا المستوى من التقدم يعتبر سابقاً لأوانه ، وقد يضر بالنمو ويزيد الفقر واللامساواة .

ثالثاً : النموذج البديل : التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات

إن النموذج التنموى الذى أقترحه كبديل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة هو نموذج التنمية الوطنية المستقلة / المعتمدة على الذات . وهذا النموذج يقوم على عدد من الركائز التى أراها فى حكم المسلمات ، وذلك بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرات العملية للنجاح والفشل فى إحراز التنمية . ولكن يحسن بنا قبل بيان هذه الركائز ، أن نتوقف لحظة عند قضيتين أساسيتين فى بناء النموذج البديل ، وهما قضية استقلالية التنمية والاعتماد على الذات ، وقضية التعامل مع العولمة .

الاستقلال والاعتماد على الذات

إن استقلالية التنمية لا تعنى العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجى⁸⁷ . كما أنها لا تعنى الإنكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتى⁸⁸ . فلا هذا ولا ذلك من الأمور الممكنة فى العالم المعاصر ، فضلاً عن أن كليهما يجافى المنطق الاقتصادى السليم . وإنما جوهر استقلالية التنمية – حسب تعبير دقيق للدكتور إسماعيل صبرى عبد الله – هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبى حقيقى ، فى مواجهة عوامل الضغط التى تفرزها آليات الرأسمالية ، وفى مواجهة القيود التى تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالى العالمى ، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية⁸⁹ . فلا تنمية فى غيبة السيادة الوطنية ، وكل جور على السيادة والإرادة الوطنية هو افتئات على التنمية وانتقاص من " الحق فى التنمية " . وغنى عن البيان ، ولكن يلزم أن نبينه لأنه كثيراً ما يُنسى ، أن الاستقلال أمر نسبي ، وليس مطلقاً بأية حال ، وأن المراد به هو تأمين مستوى معقولاً للسيطرة الاجتماعية على شروط تجدد الإنتاج وتسخير العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلى ، لا لخدمة مصالح دول المركز الرأسمالى ، مع استهداف إشباع الحاجات الأساسية

⁸⁶ C. Calderon, N. Loayze and K. Schmidt-Hebbel, **External conditions and growth performance**, Central Bank of Chile, Working paper, no. 292, 2004. والدراسة مشار إليها فى Change, Kaltani and Loayza, **op.cit.**, p. 7.

⁸⁷ بمعنى قطع الروابط مع العالم الخارجى De-linking .

⁸⁸ Self-sufficieng or autarchy

⁸⁹ إسماعيل صبرى عبد الله ، مصر التى نريدها ، دار الشروق ، القاهرة ، 1992 . وثمة تراث عربى وعالم ثالثى ثرى فى موضوع الاعتماد على الذات نذكر منه على سبيل المثال : محمد زكى شافعى ورمزى زكى (محرران) ، نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1984 ؛ رمزى زكى ، الاعتماد على الذات ، المعهد العربى للتخطيط ودار الشباب ، القاهرة ، 1987 ؛ محمد دويدار وآخرون ، استراتيجية الاعتماد على الذات ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1980 ؛ لجنة الجنوب ، التحدى أمام الجنوب ، تقرير لجنة الجنوب ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 .

للسكان ، وبناء هيكل اقتصادى متطور ذى تشابكات قوية فيما بين قطاعاته المختلفة . وجوهر الاستقلال بهذا المعنى هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية فى مسعى التنمية .

فلما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج ، فإن استقلالية التنمية تعنى – ضمن ما تعنى – اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع فى المقام الأول . وفى مقدمة هذه القوى القدرات البشرية والمدخرات الوطنية . والمراد بالاعتماد على القوى الذاتية للمجتمع فى المقام الأول ، هو أن يكون الاعتماد الرئيسى فى التنمية على هذه القوى الذاتية ، وذلك دون استبعاد اللجوء إلى الخارج للحصول على معونات أو قروض أو استثمارات أو تكنولوجيا ، وذلك بشروط مواتية ودونما قيود تجور على حرية الإرادة الوطنية ، وباعتبارها عوامل ثانوية تكمل الجهد الوطنى وتعززه ، ولكنها لا تحل محله ولا تغنى عنه .

وينبغى تذكر أن الاعتماد على الذات لا يعنى مجرد تناقص الاعتماد على الخارج . فهذا هو المعنى السلبي للاعتماد على الذات ، حيث قد يكون الاعتماد على الذات فى هذه الحالة مرادفاً للركود الاقتصادى أو صنوا لمستوى متواضع من النمو والتنمية . أما المعنى الإيجابى للاعتماد على الذات فهو تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية ، وذلك بحشد وتعبئة الموارد والعمل على تنميتها ، والقضاء على الهدر والتبذير والتبديد فى استخدامات الموارد المتاحة ، وإعادة ترتيب أولويات توظيفها وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادى ، وعلى ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية ، ويقوى القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية . فبذلك تترسخ أسس الاستقلال الوطنى من جهة ، ويكون الاعتماد على الذات مصحوباً بالتنمية الشاملة والمطرده من جهة أخرى . فالقضية التى تواجه الدول النامية لا تنحصر فى بناء اقتصاد غير تابع ، وإنما هى قضية مزدوجة : بناء اقتصاد غير تابع ، وقادر على إنجاز التنمية فى الوقت ذاته .

التعامل مع العولمة

فى تقديرى أن العولمة ليست كتاباً مقدساً ، إما أن يؤخذ كله وإما أن يترك كله . ذلك أن تباين مستويات التطور الاقتصادى والاجتماعى للدول يستوجب أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة ، فتأخذ كل منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها . وليس هناك حقاً ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة ، وإفساح المجال أمام الدول النامية لاختيار ما يناسب أوضاعها ، سوى إصرار الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات حماية النظام الرأسمالى العالمى على ذلك (باعتبار أن الدول المتقدمة هى المستفيد الأكبر من شيوع العولمة وانتشارها بحكم مستوى تطورها الأعلى) . ومع ذلك ، فإن هذه الدول لا تتردد فى العمل وفق معايير مزدوجة عندما يكون ذلك فى صالحها . فهى لا تلتزم دوماً بما تطلب من الآخرين الالتزام به . وهى تبيح لنفسها استبعاد بعض مكونات العولمة ، مثلاً بوضع العراقيل أمام انتقال البشر من الدول النامية إليها ، وإقامة الحواجز أمام دخول صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إلى أسواقها ، سواء باستمرار الدعم الزراعى لمنتجها عند مستويات بالغة الارتفاع ، أم بالتشدد فى فرض القيود غير التعريفية على مختلف صادرات الدول النامية إليها⁹⁰ .

⁹⁰ يذكر تقرير التنمية البشرية 2005 (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة - الملخص) أن الدول المتقدمة قد تحايلت على مقررات منظمة التجارة العالمية بشأن تخفيض الدعم الزراعى ، وذلك بإعادة هيكلة هذا الدعم بدلاً من تخفيض إجمالي مخصصاته . فقد حولت نسبة كبيرة من الدعم الزراعى إلى الأبواب المسموح بها بدرجة أو أخرى فى اتفاقية الزراعة ، أى من الصندوق البرتقالى (الدعم الخاضع للتخفيض) إلى الصندوقين الأخضر (دعم مسموح به) والأزرق (دعم مسموح له طالما اقترن بتخفيض للمساحات المنزرعة) . والحق أن مخصصات الدعم الزراعى قد ازدادت فى الدول المتقدمة . وإذا كانت هذه الدول تقدم معونات للزراعة فى الدول الفقيرة تزيد قليلاً عن مليار دولار فى السنة ، فإنها تقدم دعماً لمزارعيها بما يقل قليلاً عن مليار دولار فى اليوم . ص ص 32-34 .

ومعنى ذلك أن الدول الغنية قد تعاملت مع العولمة على أنها حزمة قابلة للتفكيك ، وفككتها فعلاً ، وانتقت منها ما يوافق مصالحها . ولكنها لا ترغب في إتاحة مثل هذه الفرصة للدول النامية . بل إنها تمارس ضغوطاً شتى عليها كي تلتزم بالتحريم المتعجل والشامل لتجارتها ، وكي تلغى الدعم عن صناعاتها الناشئة ، وكي تزيل القيود على دخول الاستثمارات الأجنبية إليها ، وكي تلتزم بجميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، وكي تدخل في مناطق حرة أو شراكات مع دول متقدمة .

وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن العولمة ليست من الظواهر غير القابلة للارتداد . فالتاريخ يشير إلى أن العولمة على الأقل في جانبها الاقتصادي قد شهدت حالة من المد من أواخر القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم شهدت حالة من الجزر بعد ذلك . وإذا كانت العولمة في حالة صعود في العقدين الأخيرين ، فليس هناك ما يحول دون تعرضها للانكسار مستقبلاً ، وذلك بفعل ما تفرزه العولمة من تناقضات وما تؤدي إليه من صراعات سواء على المستوى القومي أم على المستوى الدولي⁹¹ . ومن ثم فلا ينبغي النظر إلى العولمة على أنها قدر لا فكاك منه ، بل ينبغي التعامل معها بمرونة ، وذلك تمثيلاً مع نسبية القوانين والنظم الاقتصادية في الزمان والمكان .

ولعل الرسالة التي يمكن استخلاصها من تجارب الدول النامية التي نجحت في كسر طوق التخلف والحصول على مقعد مريح في قطار التقدم هي : عليك أولاً السعى لتنمية نفسك بنفسك اعتماداً على قدراتك الذاتية ، وبالاستفادة المشروطة من بعض مظاهر العولمة (التقدم في المعلوماتية والاتصالات ، الاستثمار الأجنبي ، أسواق المال الدولية .. الخ) ، وذلك بالجوء في المقام الأول إلى أساليب مغايرة للتوجهات الرئيسية للعولمة وتوافق واشنطنون⁹² . وبعد ذلك سيصبح في مقدورك الاستفادة بشكل أكبر من العولمة ، لأنك ستكون صاحب مصلحة في فتح أسواق العالم أمامك ، ولن تخشى حينئذ من فتح أسواقك أمام العالم ، وذلك بفضل ما حققته من تقدم وبفضل حيازتك لقدرات تنافسية أكبر . ذلك أن الاستفادة الأكبر من العولمة – قديماً وحديثاً – كانت من نصيب المتقدمين .

وبعبارة أخرى ، يلزم التمييز بين وسائل التأهل للعولمة والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة ، ووسائل ممارسة الانخراط الفعلي في العولمة وخوض غمار المنافسة الدولية من جهة أخرى . فالتأهل للعولمة غالباً ما يتم بوسائل مختلفة عن تلك التي تستعمل في ممارسة العولمة . والفارق يأتي من ضرورة قطع شوط طويل على طريق التنمية وبناء المزايا التنافسية حتى تصبح الدولة مؤهلة لممارسة العولمة والاستفادة منها ، ومن أنه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لكل الدول في كل الأزمنة ، أو حتى لدولة بعينها في مراحل مختلفة من تطورها . فليس كل ما يناسب من هو في مرحلة الحصاد مناسب بالضرورة لمن لم يزل في مرحلة الزرع أو تلمس سبل النماء .

⁹¹ راجع : إبراهيم العيسوي ، " العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع " ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد (1) ، أكتوبر 1999 .

⁹² في مقابل نظرة أنصار توافق واشنطنون إلى كل من الهند والصين وما حققناه من نجاح نسبي على أنه يقدم حججاً لصالح العولمة ، يذكر " رينيرت " أن هذه النظرة تنطوي على تجاهل أن الصين والهند لم يسيرا لأكثر من نصف قرن وفق السياسات التي ينص عليها توافق واشنطنون ، وأنهما أخذتا بسياسات مغايرة ، تنفق مع ما يطلق عليه استراتيجيات " القانون الآخر " The Other Canon أي استراتيجيات التنمية البديلة التي يتبناها رينيرت . أنظر :

E.S. Reinert, "The other canon and uneven growth", in S. De Paula and G. Dymiski (eds), **Reimagining Growth, Towards a Renewal of Development Theory**, Zed Books, London and New York, 2005.

وهو ما ينطبق بالطبع على النور الآسيوية - قديمها وجديدها .

ركائز التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات

فإذا تقرر هذا الذى أوضحناه حالاً بشأن معنى استقلالية التنمية والاعتماد على الذات وبشأن التعامل مع العولمة ، وبشأن تصورنا الذى أوضحناه فيما سبق لدور الدولة ، فاعلم أن النموذج التنموى البديل يقوم على خمس ركائز بياناها كالتالى :

(1) إحداث زيادة كبيرة فى معدل الادخار المحلى شرط لا غنى عنه لاستقلالية التنمية واطرادها مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق

فالتنمية التى قدر لها الاستمرار والتواصل هى تلك التى قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطنى⁹³ . وهذا ركن أساسى من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية . ولا مجال هنا لتكرار نمط الاستهلاك الغربى المسرف والمبدد للموارد . ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط فى الاستهلاك أو الاستيراد ، اعتماداً على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبى يمكن أن يحلا محل الإدخار المحلى فى إنجاز التنمية . وقد سبق أن بينا فى القسم (2-3) أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبى فى التكوين الرأسمالى الثابت على مستوى العالم بعامة وعلى مستوى الدول النامية بخاصة هى نسبة صغيرة . وحتى فى الحالات القليلة التى ارتفعت فيها هذه النسبة لسنوات قليلة – كما فى حالة ماليزيا فى سنة 1992 ، فإن النسبة لم تتجاوز الربع ، ولم يكن ارتفاع هذه النسبة على حساب تراجع معدل الادخار المحلى بأية حال . فمعدل الادخار المحلى فى ماليزيا كان فى حدود 30% – 35% فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . وبالرغم من ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبى إلى التكوين الرأسمالى فى أوائل التسعينات ، فإن معدل الادخار المحلى زاد فى هذه الفترة من 34% إلى 40% ، وأخذ فى الزيادة بعد 1993 حتى بلغ 49% فى 1998 . وبالرغم مما أحرزته ماليزيا من تقدم اقتصادى ، فلم يزل معدل ادخارها المحلى 42% فى السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين .

وارتفاع معدل الادخار المحلى ملحوظ فى الدول الآسيوية الأخرى التى يشار إليها كنماذج للنجاح الاقتصادى ، وذلك على النحو التالى :

معدلات الادخار المحلى فى شرق آسيا⁹⁴

الدولة / السنة	1970	1980	1990	2003
كوريا الجنوبية	15	23	35	32
سنغافورة	18	38	43	47
هونج كونج	28	34	35	32
الصين	29	35	38	47

ولم يكن للاستثمار الأجنبى المباشر دور يذكر فى كوريا الجنوبية ، حيث لم تزد نسبته إلى التكوين الرأسمالى الثابت على 1% فى 1976 ، 0.03% فى 1980 و 0.8% فى 1990 و 1.8% فى 2003 .

⁹³ ليس غائباً عنا دور المستعمرات وما استنزفت منها من فوائض اقتصادية أسهمت فى تقدم الدول الرأسمالية الغربية . ولكن هذا الخيار لم يعد بالطبع متاحاً أمام الدول النامية فى الوقت الراهن .
⁹⁴ البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية 2005 (CD-ROM)

وبرغم أن النسب المناظرة أعلى في الصين ، خاصة منذ 1993 حيث بلغت نحو 15% ، إلا هذه النسبة أخذت في التناقص بعد ذلك حتى بلغت 12% في 1998 و9% في 2003⁹⁵ .

كما كانت نسبة المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي الثابت ضئيلة في كوريا الجنوبية (عدا في الستينات حيث وصلت النسبة إلى 73% في 1961 ثم أخذت في التناقص حتى بلغت 23% في 1967 و15% في 1969) وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج والصين ، وذلك على النحو التالي :

نسب المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي الثابت في شرق آسيا⁹⁶

الدولة / السنة	1970	1980	1990	2003
كوريا الجنوبية	12.2	0.7	0.5	0.26 -
ماليزيا	3.07	1.98	3.29	0.49
سنغافورة	3.93	0.26	0.02 -	0.06
هونج كونج	0.18	0.11	0.18	0.01
الصين	غ.م	0.1%	1%	0.21

(2) للدولة والتخطيط دور حاكم في نجاح التنمية المستقلة

إن خبرات التنمية على امتداد التاريخ تشير إلى أن الدولة كان لها دور محوري في تحريك قوى التنمية ، بل وفي صنع التنمية ذاتها ، وفي تأمين أطرافها . كما تشير هذه الخبرات — والتي عرضنا لجانب منها في القسم 2— إلى أن السوق في حد ذاته لا يصنع تنمية ، وأنه حتى في الحالات التي سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنباً إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية ، فإن التنمية كانت تتم ، ليس بآليات السوق الحرة ، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها في مساراتها ، وفي ضوء مخططات محددة للدخول في صناعات بعينها ولتنمية المزايا النسبية في صناعات بذاتها ، وذلك باستعمال حزم لا يستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية ، لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات ، وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية وطنية .

ولكن دور الدولة لا يكون تنموياً بحق إذا اقتصر على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الأساسية . بل يلزم أن يضاف إلى هذه المهام أربع مهام لا غنى عنها :

أ — ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلي رفعاً محسوساً ، وذلك في ضوء ما اتضح لنا من دور حيوي للادخار المحلي في تمويل التراكم الرأسمالي وتأمين أطراف التنمية . ويرتبط بهذا الأمر تحويل الفائض الاقتصادي المحتمل إلى فائض اقتصادي فعلي⁹⁷ .

⁹⁵ لاحظ أن سنغافورة وهونج كونج من الدول التي سجل فيها الاستثمار الأجنبي كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت مستويات بالغة الارتفاع في عدد غير قليل من السنوات (سنغافورة : 42% في 1988 و60% في 1999 و93% في 2003 ، وهونج كونج : 60% في 1999 ، و133% في 2000 و56% في 2001) . ومع ذلك فقد حافظتا على معدلات مرتفعة للادخار المحلي .

⁹⁶ البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية 2005 ، مرجع سابق .
⁹⁷ راجع في معنى الفائض الاقتصادي وأنواعه : Paul Baran, *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, N.Y. & London, 1957.

ب — السيطرة على الفائض الاقتصادي ومركزته ، وهو ما لا يعنى بالضرورة أن يكون مملوكا بالكامل للدولة ، وإن كان قدر من الملكية العامة ضرورى لتحقيق أهداف التنمية المستقلة . ولكن المقصود بالسيطرة والمركزة هو عدم تشتت وبعثرة الفائض الاقتصادى وعدم انفراد الأطراف أو المواقع التى نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفضيلاتهم الخاصة ، ومن ثم تجميع هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها فى وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير فى استخداماته بما يتفق ومتطلبات بناء التنمية المستقلة⁹⁸ .

ج — الاشتراك المباشر للدولة فى مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجى ، حيث تقصر السوق والرأساليات المحلية والاستثمار الأجنبى عن تنفيذ برنامج متكامل للتصنيع والتنمية الشاملة . واتصالاً بهذه المهمة ، نقول إن للقطاع العام موقعاً رئيسياً فى النموذج البديل . وأن التصدى لمشكلات القطاع العام لا يكون بالخصصة ، وإنما بتوفير سبل العلاج الفنى والإدارى والمالى التسويقى لهذا القطاع ، وبمحاربة الفساد فيه وفى المجتمع ككل . وقد سبق أن أشرنا إلى مقترحات متعددة فى شأن ترشيد أداء الشركات والهيئات العامة ، وذلك فى القسم 2-2 .

د — النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية ، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة . فهذه من المهام التى لا يقدر على إنجازها القطاع الخاص المحلى الضعيف ، ولا الاستثمار الأجنبى والشركات متعددة الجنسية التى تسيطر على تقسيم العمل الدولى وتفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث والتطوير فى مقراتها الرئيسية بالدول المتقدمة .

ويشير تقرير حديث لليونيدو إلى أنه على خلاف ما كان يعتقد الكثيرون من الاقتصاديين فإن التوليد المحلى للمعرفة قد أصبح شرطاً مسبقاً للحاق بالمتقدمين ، وأنه يجب النظر إلى السحب من رصيد المعرفة العالمية وبناء النظم المحلية للمعرفة على أنهما عنصران متلازمان . ولذلك فإن على الدول التى تريد أن تقوى مركزها التنافسى وأن تلحق بالدول الصناعية أن تستثمر بكثافة فى توليد المعرفة . ويستدرك التقرير بأنه إذا كانت هذه أولوية للتنمية ، فإنها ليست كافية للنجاح ؛ إذ يجب أن يؤازر بناء القدرات المعرفية المحلية بيئة مواتية من خلال توفير نظام مالى فعال ونظام حكم رشيد ، بحيث تؤدى هذه البيئة ضمن ما تؤدى إلى خلق طلب محلى على القدرات التكنولوجية التى يجرى بناؤها⁹⁹ .

ولكن أداء هذه المهام جميعاً لا يستقيم ما لم تحتويها وتتسق بينها خطة للتنمية الشاملة . والقول بذلك لا يعنى استبعاد آليات السوق كلياً . وإنما يعنى أن ينظر إلى التخطيط كأداة أساسية ورئيسية لتوجيه حركة الاقتصاد والمجتمع ، وأن ينظر إلى السوق كأداة مساعدة تعمل فى الحدود التى ترسمها الخطة القومية الشاملة . فهذا هو التعامل الواقعى مع السوق فى الدول النامية ، أى التعامل الذى ينطلق من الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق ، والاعتراف بالأشكال المختلفة لقصور أو فشل السوق . ومن هنا يلزم أن يحظى إشباع

⁹⁸ راجع : رمزى زكى ، الاعتماد على الذات ، مرجع سابق ، ص 123 .

⁹⁹ UNIDO, Industrial Development Report 2005 (Capability building for catching up), UNIDO, Vienna, 2005.

الحاجات الأساسية للسكان بأولوية متقدمة¹⁰⁰ . فهذا أمر ضروري حتى يكون للاعتماد على البشر معنى يعتد به . وهو أمر ضروري لأن السوق لا يعترف بالحاجات الأساسية للغالبية الغفيرة من الشعب ، وإنما يعترف فقط بحاجات من يملكون القدرة الشرائية في المجتمع .

والتأكيد على دور الدولة والتخطيط في إحداث التنمية الشاملة المطردة لا يعنى مقاطعة القطاع الخاص المنتج أو معاداته . فالجهد التنموي المطلوب ضخم ومتنوع ، وليس في وسع قوة اجتماعية واحدة في المجتمع النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة والمطرده . بل ثمة حاجة إلى كل جهد إنتاجي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص وكذلك قطاع المنظمات الأهلية . ومثلما يعهد إلى التخطيط بعجلة القيادة ، دونما استبعاد لقوى السوق ، يعهد النموذج البديل إلى الدولة والقطاع العام بعجلة القيادة ، دونما استبعاد للقطاع الخاص الوطني – المنتج لا الطفيلي – والذي تتكامل نشاطاته مع الخطة القومية ، لا مع الشركات الدولية . إن التفريط في الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص لا يتفق ومنطق تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية الذي قررنا فيما سبق أنه جوهر الاعتماد على الذات . ولكن القطاع الخاص يحتاج إلى من يأخذ بيده ويقود تحركاته وينسق بين نشاطاته ونشاطات الحكومة والقطاع العام . وليس هناك من يتولى هذه المهمة سوى الدولة من خلال خطة قومية للتنمية الشاملة .

(3) المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل شرط لنجاح التنمية بالاعتماد على الذات واطرادها

يعتبر نموذج التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات أن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هي المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية التي لا تتحقق التنمية بدونها ، وذلك فضلاً عن أن هذه المشاركة حق من الحقوق الأساسية للإنسان . إن المشاركة الفعالة هي " منهجية سياسية للتمكين " ، أي تمكين الناس المهمشين والمستبعدين من العملية السياسية وتعرضهم لعمليات التحول التي تنطوي عليها التنمية السوية . فالمشاركة يجب أن تتعدى كونها مجرد أداة لاستطلاع رأى المجتمعات المحلية في المشروعات المناسبة لها مع بقاء هيكل السلطة أو القوة ومع بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هي عليه . كما أن المشاركة يجب أن تتجاوز الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على علاقة غير مباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة ، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة ؛ مثلاً من خلال إتاحة فرص مشاركة المواطنين في إدارة المرافق العامة والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهيئات العامة¹⁰¹ . ولكن هذه المشاركة قد تظل شكلية أو حتى سلبية ، ما لم تستند إلى تغييرات في علاقات الثروة والسلطة تجعل لصوت العمال وذوى الدخل المنخفضة والفقراء وزناً يعتد به في مثل هذه المجالس .

وينبغي النظر إلى المشاركة على أنها حق من حقوق المواطنة ، وعلى أن الهدف الأساسي لها هو إنجاز تحولات عميقة في الممارسات الراهنة للتنمية بوجه عام ، وإنجاز تحولات عميقة في العلاقات الاجتماعية وفي الممارسات المؤسسية وفي نقص القدرات وما إليها من العوامل التي غالباً ما تؤدي إلى

¹⁰⁰ يقول تقرير لجنة الجنوب ، مرجع سابق ، ص 131 - 132 : " من المحتم إعطاء الأسبقية لتلبية الحاجات الأساسية للناس . ومن هنا ينبغي أن ينصب التشديد بقوة على الأمن الغذائي والصحة والتعليم والاستخدام ، وهذه كلها ضرورية لتعزيز القدرات البشرية وتمكينها من مواجهة التحدي الذي تفرضه تنمية متواصلة " .

¹⁰¹ طبقاً لدستور 1988 أنشأت البرازيل أكثر من 500 مجلس صحي لإدارة السياسة الصحية على المستوى المحلي . وتتكون هذه المجالس من ممثلين للأحياء السكنية والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمة وممثلين آخرين منتخبين .

الاقصاء الاجتماعي بوجه خاص . وعموماً فإن مجرد إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة للحكم القائم على المشاركة كالمركزية والحكم المحلي لا تؤدي إلى مزيد من الإدماج الاجتماعي أو مزيد من الانحياز للفقراء ، ما لم يسبقها تحول في علاقات القوة وتوزيع السلطة يزيد من القوة التفاوضية للفقراء والمهمشين ، وما لم تقابل الزيادة في فرص تعبير الفقراء من مطالبهم وحشد قواهم للتأثير على مؤسسات الحكم ، إجراءات لزيادة فرص استجابة مؤسسات الحكم لهذه المطالب وإجراءات لزيادة فرص المحاسبية ونفعلها إذا ما قصرت هذه المؤسسات في الاستجابة لمطالب المواطنين¹⁰² . وعموماً يجب الحذر من محاولات المهيمنين على السلطة في ظل العلاقات الحالية غير المتوازنة لتوزيع السلطة من إلقاء الناس بترتيبات وإجراءات ظاهرها مشاركة المواطنين وباطنها استمرار احتفاظ فئة قليلة بالثروة والسلطة¹⁰³ .

وإذا كان للمشاركة أن تتجاوز المعنى المحدود للعددية الحزبية والمجالس التمثيلية إلى امتلاك سلطة اتخاذ القرارات وإلى تكافؤ الفرص في التأثير على القرارات ، فلا بد من تمكين الناس من هذه المشاركة بوسائل متعددة ، أبرزها تقريب الفوارق بين الطبقات . ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفقد الكثير من مفعولها المأمول إذا كانت التفاوتات في توزيع الدخل والثروات كبيرة ، وإذا استأثر نفر قليل من السكان بقسط ضخم من ثروة المجتمع ودخله . فالتركز في توزيع الثروة والدخل يفضى بالضرورة إلى تركيز في توزيع السلطة والنفوذ في المجتمع . وهو ما ينسف أسس المشاركة وتكافؤ الفرص في التأثير على صناعة القرارات في المجتمع ، ولا تنتهياً معه بالتالي ظروف مواتية للتنمية المنشودة .

ولهذا فإن معظم التجارب الناجحة في التنمية قد شهدت في بداياتها عملية إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل من خلال الإصلاح الزراعي والتأمينات والضرائب التصاعدية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية ودعم السلع والخدمات المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية . وكان ذلك أحد ألوان المشاركة التي ساعدت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية . كما يعد الحرص على حسن توزيع الدخل وتوصيل منافع التنمية للفقراء وذوى الدخل المنخفضة أحد سبل الاحتفاظ بحماس الناس للتنمية وتعزيز استعدادهم للتضحية من أجل إنجازها . وهذا يستوجب مراعاة الأبعاد التوزيعية عند تخطيط الإنتاج والاستثمار .

فالواقع هو أن مسألة التوزيع تتحدد إلى مدى بعيد عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج : ماذا ننتج ، ولمن ننتج ، وكيف ننتج¹⁰⁴ . وهذا المنهج مغاير لمنهج التنمية الموجهة بآليات السوق وفكرة " التساقت " أو انتشار منافع التنمية إلى الفقراء بشكل تلقائي¹⁰⁵ ، التي لم تزل تسيطر على نموذج الليبرالية الجديدة ، وذلك بالرغم من تراكم أدلة كثيرة على عدم وجود تعارض بين حسن توزيع الدخل والنمو

¹⁰² تضمن دستور فينزيولا الموضوع في عام 2000 حق المواطنين في طلب الاستفتاء على سحب التفويض السابق منحه من جانبهم لشاغلي المناصب العامة بالانتخاب على المستوى المركزي وعلى المستويات المحلية ، بمن فيهم رئيس الجمهورية ، وذلك بعد انقضاء نصف المدة المقررة لشغل المنصب .

¹⁰³ للمزيد حول الأفكار التي وردت في هذه الفقرة والفقرة السابقة لها ، راجع المصدر الذي صاغها ، وهو : S. Hickey and G. Mohan (eds), **Participation – From tyranny to transformation?**, Zed Books, London and New York, 2004,

وبخاصة الفصلان الأول والثاني .
¹⁰⁴ راجع في ذلك محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فواد بليغ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977 ؛ وكذلك :

H. Chenery et. al, **Redistribution with Growth**, Oxford University Press, 3rd Printing, 1976.
¹⁰⁵ Trickle-down effect

الاقتصادى ، وأن التوزيع الأكثر مساواة للدخل يدعم النمو ولا يعوقه¹⁰⁶ . ولذلك برغم كثرة الحديث عن المشاركة والإنصاف والهجوم على الفقر ، خاصة من جانب البنك الدولى ، فإن مثل هذا الحديث لا طائل من ورائه ، طالما بقى التمسك بتوافق واشنطن والعولمة الليبرالية ، وطالما لم يعترف بالرابطة الوثيقة بين اللا مساواة فى توزيع الثروة والدخل واللا مساواة فى القدرة على التأثير فى القرارات .

وإذا كان التحول الديمقراطى ضرورياً للتنمية بقدر ما هو ضرورى لإقامة حياة سياسية سليمة من جهة ، وللوقاية من الفساد وسرعة الكشف عنه واحتوائه عندما يقع من جهة أخرى ، فإن هذا التحول يظل منقوصاً ، والمشاركة التى تنتج عنه تبقى سطحية إلى حد بعيد ، ما لم يتم التصدى لقضية توزيع الدخل والثروة . والحق أن قضية إعادة التوزيع ، وتحويل قسط من الموارد من الأغنياء إلى الفقراء ، لا ترتبط بقضية المشاركة وحدها ، بل أنها ترتبط أيضاً بقضية تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان فى المجتمع . وفى هذا يقول ثابو مبيكى رئيس دولة جنوب أفريقيا عن حق : علينا أن ندرك أن تحسين أحوال الغالبية الفقيرة يتطلب تحويلاً للموارد على نطاق واسع من القسم الأغنى إلى القسم الأفقر من سكان جنوب أفريقيا . وهو يرى أن قضية إعادة التوزيع قد ازدادت أهميتها مع اتساع الفوارق بين الطبقات بحيث أن جهود التنمية وحدها لن تكفى لتحسين حال الغالبية الفقيرة من السكان . وهو يشير إلى أن الاتحاد الأوروبى فعل الشئ نفسه حين اكتشف أنه من المستحيل تطوير مستوى الدول الأعضاء الأقل تقدماً فيه دون تحويل للموارد على نطاق واسع من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر من الاتحاد . ولذلك فهو يرى أنه من المستحيل أن نساير توافق واشنطن ونموذج الليبرالية الجديدة فى أنه لكى تحسن أحوال الجزء الأفقر من ليفربول فى إنجلترا مثلاً فإن كل ما يتعين عليك هو خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال ، أى إيجاد ظروف صديقة للسوق . ويضيف مبيكى أنه إذا كان الاتحاد الأوروبى يعترف أيضاً بأن هذا العلاج لا يصلح ، وأن الأمر لا يمكن أن يترك للسوق ، بل إنه يتطلب تدخلات واعية من جانبه ومن جانب حكومات الدول الأعضاء لنقل جانب من الموارد من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر منه ، فإن عملية إعادة التوزيع التى تنطبق على الاتحاد الأوروبى تنطبق بالمثل على دولة مثل جنوب أفريقيا ، مثلما يجب أن تنطبق على الصعيد العالمى¹⁰⁷ .

(4) انضباط علاقات الاقتصاد الوطنى بالخارج أمر ضرورى للتنمية الناجحة

على خلاف ما يذهب إليه أنصار العولمة الليبرالية وأصحاب توافق واشنطن من أن تحرير التجارة وفتح الاقتصادات وتوجه التنمية للخارج يحفز النمو الاقتصادى ، وأن الاندماج فى الاقتصاد العالمى كفيل بجذب الاستثمار الأجنبى والتكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية ، وهو ما لم يقم عليه دليل فى الواقع الملوس حسبما أوضحت فى القسم (ثانياً) ، يذهب نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات إلى أن النمو هو قاطرة التجارة – لا العكس ، وأن ما يجذب الاستثمار الأجنبى هو توافر إمكانات حقيقية للنمو فى الاقتصاد الوطنى من خلال معدل مرتفع للدخار والاستثمار ، وأن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود ، ورفع الحماية والدعم عن الصناعات الوطنية وتحرير أسعار الفائدة والصرف قبل إحراز تقدم

¹⁰⁶ أنظر مثلاً البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، أعداد مختلفة ، وكذلك البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم 2000/1999 ، حيث يعتبر أن من الدروس التى يمكن الخروج بها من دراسة خبرات التنمية خلال نصف قرن : أن النمو لا يتساقط ، بل ينبغى أن تخاطب التنمية الحاجات الإنسانية بشكل مباشر .

أنظر أيضاً : E. Thorbecke ، مرجع سابق ، ص 37 وتأكيده على أن اللامساواة الأكبر تؤدى إلى نمو أقل ، وتوضيحه للقنوات التى تتبلور من خلالها هذه العلاقة .
¹⁰⁷ Thabo Mbeki ، مرجع سابق .

لموس فى بناء الطاقات الإنتاجية للدولة ، وقبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها فى بعض القطاعات ، يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطنى ، ويصادر على فرص التنمية .

ومصدر الخطر هنا هو محاولة تعميم نموذج واحد – وهو النموذج الليبرالى – على الدول جميعاً دون مراعاة للفوارق فى مستويات تطورها الاقتصادية والاجتماعى والسياسى والمؤسسى . فالتحرير الذى قد تتحملة دولة مثل إنجلترا أو فرنسا ، قد يكون مهلكاً لدولة مثل مصر أو نيجيريا أو الأرجنتين أو الهند . وقل مثل ذلك عن تخفيض معدلات الضرائب والتعريفات الجمركية وتوحيد سعر الصرف والاكتفاء بالدعم العمومى دونما تمييز بين قطاع وآخر أو بين صناعة وأخرى ، وكذلك محاولة تطبيق قواعد موحدة على جميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، مع بعض الاستثناءات المحدودة وقصيرة الأجل لبعض الدول النامية والأقل نمواً .

وليس معنى هذا أن انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى مرفوض من حيث المبدأ . وإنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرجاً وانتقائياً ومحسوباً فى كل الأحوال فى ضوء الشوط الذى قطعه كل دولة على طريق التقدم . وذلك هو ما يمكن أن يهيئ ظروفاً مواتية للتنمية فى دول الجنوب ، ويقيها من احتمالات الخراب العاجل إذا ما دُفعت أو اندفعت على طريق التحرر العمومى المتسرع .

ولذا فإن النموذج البديل يركز على عدد من المبادئ التى يسعى نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى محوها ، مثل الانتقائية والتمييز والتدرج فى فتح السوق الوطنى بالتوازى مع التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية¹⁰⁸ . ومعنى ذلك أنه من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات أو الصناعات المنتقاة بعناية ، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة وإما لأنها توسع القاعدة التصديرية للاقتصاد ، وإما لأنها تسهم فى إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان ، وإما لأنها ذات أهمية استراتيجية فى بناء قطاع صناعى قوى يمكن أن يشكل قاعدة متينة للنمو والتنمية . ومن الخطأ الفادح أن تتخلى الدول النامية عن هامش المناورة الذى يتيح لها تطبيق السياسات التمييزية فى مجال التجارة وفى مجال الاستثمار ، وذلك باتباع سياسة ليبرالية موحدة تجاه كل القطاعات وتجاه كل الواردات وتجاه كل أنواع الاستثمار الأجنبى . ولا بأس هنا من تقييد الواردات غير الضرورية حتى بالوسائل الإدارية إذا لم يكن هناك مفر من ذلك ، ولا بأس من حشد أدوات الحماية والدعم للصناعات الواعدة ، ولا حرج فى وضع الشروط على المستثمرين الأجانب ، شريطة أن تتسق هذه الجهود وتتآزر من أجل تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الشاملة .

وعلى الدول النامية أن تدافع عن حقوقها فى اتخاذ مثل هذه الإجراءات ، وذلك من أجل تفعيل حقها فى التنمية . وعليها أن تسعى للاستفادة إلى أقصى حد من الاستثناءات الواردة فى اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، وأن تكثف النضال الجماعى ليس فقط من أجل توسيع نطاق هذه الاستثناءات ومن أجل إطالة أمد تطبيقها ، بل ومن أجل تحويل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية فى المنظمة من مجرد استثناء إلى قاعدة عامة ، وذلك اتساقاً مع مبدأ تناسب التزامات الدول مع مستويات تطورها الاقتصادية والاجتماعى . وفضلاً عن ذلك يجب الوقوف بصلاية ضد إضافة أية التزامات جديدة للدول النامية ، وضد توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية وامتدادها إلى أية أمور لا تخص التجارة . فإذا كانت الصعوبات جمة فى هذا

¹⁰⁸ راجع : "C. Raghavan, "FDI ...", مرجع سابق ؛ وكذلك SAPRIN ، مرجع سابق .

المسعى ، فقد لا يكون هناك مفر من هجر المنظمة ، واسترداد الحريات التي فقدت من الدول النامية في تحديد سياساتها التنموية ثمناً لعضويتها في هذه المنظمة . وحيداً أن يأتي هذا التصرف كعمل جماعي من جانب أكبر عدد ممكن من دول الجنوب ، وذلك حتى يُقطع الطريق على احتمالات الانتقام من جانب الدول الغنية .

(5) التعاون فيما بين دول الجنوب على شتى الجبهات ، يذلل الكثير بين الصعاب التي قد تعترض مسعى التنمية المستقلة

فهذا التعاون تملية التحديات المشتركة التي تجابه دول الجنوب في سعيها للتنمية في الظروف العالمية الراهنة . فالقدرة على مواجهة هذه التحديات جماعياً ستكون أكبر بلا شك من قدرة كل دولة منفردة على مواجهتها . والتعاون جنوب - جنوب يجب أن يسير في طريقيين . أولهما : طريق تنمية القدرة التفاوضية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الخاضعة لنفوذها من أجل تعديل الشروط الجائرة والالتزامات المتشددة التي اضطرت دول الجنوب إلى قبولها ، لاسيما في منظمة التجارة العالمية ، ومن أجل الظفر بشروط أكثر ملاءمة في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية وقضايا الديون والعون الدولي¹⁰⁹ . وثانيهما : طريق تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب في المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والبيئية وغيرها . إن تجميع الموارد والخبرات والمهارات المتاحة لدى دول الجنوب ، وحشدتها لإنجاز مشروعات مشتركة في هذه المجالات يمكن أن يسهم بشكل فعال في تنمية الجنوب ، وفي إنقاص مستوى اعتماده على الشمال ، وفي تعزيز قدرته على المساومة مع الشمال وشركائه متعدية الجنسيات .

وللتعاون بين دول الجنوب مستويات متعددة من الواجب تفعيلها جميعاً لخدمة التنمية . فالتعاون قد يشمل دول الجنوب جميعاً في بعض الحالات ، كما قد يشمل مجموعات قد يضمها أو لا يضمها إقليم واحد ، مثل المجموعة العربية أو مجموعة الخمس عشرة . كما أن التعاون يمكن أن يجرى على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي¹¹⁰ .

وبالرغم من أن هدف التعاون فيما بين دول الجنوب هدف قديم يعود إلى أيام الكفاح من أجل الاستقلال ، وبالرغم من أنه لقي ترحيباً من الدول التي نالت استقلالها ، وتكونت منظمات عدة لممارسة ألوان مختلفة من التعاون ، إلا أن جهود التعاون قد اعترتها الضعف والوهن من جراء الانكسارات التي لحقت بدول الجنوب ، لاسيما في سياق المنازعات الإقليمية وفي سياق أزمة المديونية الخارجية . لكن حالة الخمول وفتور الهمم أخذت في الانحسار مؤخراً ، تحت تأثير الشعور بالصدمة من ضخامة ما تورطت فيه دول الجنوب من التزامات في منظمة التجارة العالمية ، ومن إصرار دول الشمال على فرض المزيد من الالتزامات الصارمة بالتنمية على دول الجنوب من جانب أول ، وتحت تأثير حركات مناهضة العولمة من جانب ثان ، وتحت تأثير ظهور قيادات جسورة وأكثر انحيازاً لمصالح شعوبها في عدد من الدول النامية من جانب ثالث . وقد ظهرت بوادر ذلك عند انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في

¹⁰⁹ راجع تأكيدات الرئيس البرازيلي لولا ووزير المالية الفنزويلي ميرنتس بشأن ضرورة التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين دول الجنوب كشرط للتفاوض الفعال مع أمريكا ومنظمة التجارة العالمية ، في الأهرام ، تحقيقات بعثة الأهرام في أمريكا اللاتينية 5 و 8 أبريل 2005 .

¹¹⁰ بالرغم من مرور 15 سنة على صدور تقرير لجنة الجنوب : التحدي أمام الجنوب ، مرجع سابق ، إلا أن الكثير من مقترحاته بشأن مستويات ومجالات التعاون فيما بين دول الجنوب لم تفقد أهميتها ، بل أنها تشكل دليلاً إرشادياً قيماً للتقدم في هذا المجال . أنظر بوجه خاص الفصل الرابع ، ص 193 - 257 .

كانكون / المكسيك في عام 2003 ، بتكوين مجموعة العشرين بمبادرة من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا ، ونجاحها في إفضال هذا المؤتمر ، وبالتالي إيقاف محاولات الدول المتقدمة لفرض المزيد من الالتزامات على دول الجنوب . كما كان للجهود المشتركة لدول الجنوب أثر واضح في توجهات المؤتمر الحادى عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى عقد فى البرازيل فى صيف 2004 ، وفى التوصيات التى تضمنها بيانه الختامى ، لاسيما التأكيد على أهمية توسيع المجال المتاح لاتخاذ السياسات الوطنية التى تخدم تنمية بلدان الجنوب ، كما سبق ذكره .

رابعاً : إمكانية وشروط التطبيق الناجح للنموذج البديل

4-1- الصعوبات

إن بناء اقتصاد غير تابع عن طريق تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو عمل صعب فى الظروف الدولية المعاصرة ، ولكنه ليس مستحيلاً خاصة فى حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير . ويكفى أن نضرب ثلاثة أمثلة على ما ينطوى عليه تطبيق هذا النموذج من صعوبات :

(1) فإذا كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الاحتياجات الإنسانية لغالبية السكان ، وإحداث التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى وعلاقاته الخارجية التى تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها فى اتجاه إشباع هذه الاحتياجات ، فإن ذلك سيترتب عليه تقييد للمعروض من السلع والخدمات التى لا تنتمى لهذه الطائفة من الاحتياجات من جهة ، وفرض حالة من النقشف الضرورى لتوفير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات المطلوبة لإحداث التغييرات الهيكلية وتنشيط وتعميق التصنيع من جهة أخرى . وكلا الأمرين قد يثير صعوبات مع بعض فئات من السكان ، وذلك بالنظر إلى الحرية غير المسبوقه فى تدفق المعلومات عبر الحدود ، وإطلاع سكان الدول النامية على كل جديد ومستحدث من المنتجات فى الدول المتقدمة ، وتعرضهم لضغوط وإغراءات إعلانية ضخمة من أجل شراء هذه المنتجات التى يمكن - موضوعياً - الاستغناء عنها خاصة فى المراحل المبكرة للتنمية . كما قد تثار صعوبات مع بعض رجال الأعمال وغيرهم من ذوى المصالح فى استمرار الإعلانات التى أصبحت مصدراً مهماً لتمويل أجهزة الإعلام الخاصة والعامة على السواء .

(2) وإذا كان من أركان التنمية المستقلة إعمال سياسات تجارية وصناعية انتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات . ولدعم أنشطة بعينها وصناعات بذاتها ، ولجذب أنواع من الاستثمار الأجنبى دون غيرها ، ولتقييد حرية المستثمر الأجنبى فى تحويل أرباحه أو إلزامه بشروط خاصة بالمحتوى المحلى لمنتجاته ، ودعم بعض الصناعات الاستراتيجية والواعدة ، ودعم الصادرات ، وما إلى ذلك من السياسات التى قد يؤدى اتباعها إلى الدخول فى صدام مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الصناعية المتقدمة ، فإن عواقب هذا الصدام غير مأمونة ، وقد تشمل فرض عقوبات ، وقد تصل إلى خروج أو إخراج الدول المعنية من منظمة التجارة العالمية ، وقد تصل إلى فرض حصار اقتصادى . وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من دول الجنوب تدافع عن الدولة التى تلجأ لهذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها ، أو إذا لم تكن هذه التكتلات الجنوبية مستعدة للاعتراض على الممارسات العقابية أو الانتقامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، والتهديد بالخروج من منظمة التجارة العالمية فى حال إصرار هذه

الدول على مثل هذه الممارسات ، أو إذا لم يكن التعاون فيما بين دول الجنوب قد تطور على النحو الذى يتيح بدائل للتجارة والاستثمار فى داخل الجنوب ذاته من جهة ، ويؤدى إلى تقليل اعتماد الجنوب على الشمال من جهة أخرى .

(3) وإذا كان مما ينطوى عليه النموذج البديل إعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع فى اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وتعميق التصنيع من أجل رفع مستوى الاعتماد على الذات وتأمين اطراد التنمية ، فإن ذلك يفترض حرية القرار الوطنى فى استخدام الموارد وتخصيصها، وهو ما يفترض بدوره السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد¹¹¹ . ولاشك أن السعى لتحقيق هذه السيطرة سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التى استحوزت على بعض الأصول الوطنية سواء من خلال الخصخصة أم من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر ، فضلاً عن الاصطدام مع الأفراد والشركات المحلية التى تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية . والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة . ومن هنا قد يتحول الصدام بين الدولة النامية وهذه الشركات ، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها .

4-2- ستة شروط

(1) إن الشرط الأول لتطبيق نموذج التنمية المستقلة ولمواجهة الصعوبات التى قد يثيرها هو تفجير الطاقة المعنوية والشحنة الروحية الكامنة لدى المواطنين ، حتى يحل لديهم الشعور بالأمل محل الشعور بالإحباط ، وحتى ينتقلون من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية ، وحتى يتخلصون من الإحساس بالدونية إزاء الغرب المتقدم ويستردون ثقتهم بأنفسهم . ذلك أن الدول التى حققت إنجازات مرموقة فى مجال التنمية لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة . وإنما ساعدها على ذلك أيضاً شعور جارف وإيمان عميق لا يختلف كثيراً عما تشعر به الأمم عندما تخوض حرباً ضد عدو شرس . إنه الشعور بالتحدى والثقة بالنفس والقدرة على مواجهة التحديات مهما عظمت . ومثل هذه المشاعر والأحاسيس تشكل مكوناً مهماً من مكونات ما يطلق عليه : ثقافة التنمية .

فالتنمية المعتمدة على الذات الوطنية ليس مجرد عمل روتينى يؤدي بلا حماس وبلا حمية ، لإضافة تحسينات هامشية على هذا الجانب أو ذاك من جوانب حياتنا . وإنما التنمية فى حقيقتها حرب على التخلف والتبعية . والنصر فى هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات ، وفى مقدمتها الطاقات المعنوية أو الروحية . إن تفجير هذه الطاقات لدى الجنود هو ما يجعلهم يضحون بأرواحهم فداءً للوطن . وتفجير هذه الطاقات لدى المواطنين فى سياق السعى للتنمية هو ما يجعلهم يضحون بالكثير من متع الحياة وملذاتها من أجل إعادة بناء الأمة وانطلاقها على طريق النهضة .

ولكن من أين تأتى هذه الطاقات الروحية وكيف السبيل إلى تفجيرها ؟ إنها تأتى فى الغالب من خلال زعامة وطنية قوية وملهمة ، ومن خلال أحزاب أو تنظيمات سياسية ذات طابع شعبى تستطيع أن تستثير حماس الجماهير وتحشد قواهم وتعبئ جهودهم وتبث فيهم وعياً حقيقياً بطبيعة التحديات التى يتعين مواجهتها ، كما تبث فيهم إحساساً بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات ، وترسم لهم خطط السير نحو تحقيق الأهداف

¹¹¹ راجع رمزى زكى ، الاعتماد على الذات ، مرجع سابق ، ص 115 .

الكبرى للتنمية . وقد شهدت مصر ميلاد هذه الطاقة المعنوية والشحنة الروحية فى الخمسينات والستينات ، حيث تحولت قضايا التنمية إلى معارك وطنية ، مثل معركة بناء السد العالى ومعركة التصنيع ومعركة تعمير الصحراء ، وحيث تمكنت زعامة عبد الناصر من ربط التنمية فى أذهان الجماهير باستعادة الكرامة الإنسانية والعزة الوطنية ، والتحرر من الاستعباد والتبعية وتحقيق العدل بين الناس . وهذه هى الطاقة التى فجرها الزعماء الثوريون والأحزاب الثورية فى روسيا والصين ، وهذه هى الشحنة التى أطلقها من مكانها قادة تحلوا بالحكمة والبصيرة فى كوريا وماليزيا وغيرها من الدول الآسيوية ، فاستطاعت شعوبهم أن تتجز فى عقود قليلة ما تطلب قروناً فى السابق . وما روح التغيير التى بزغت مؤخراً فى فينيزويلا والبرازيل وشيلي وغيرها من دول أمريكا اللاتينية إلا تعبير حى عن نجاح القيادات الجديدة النابعة من صفوف الشعب الكادح فى إطلاق الطاقات الكامنة لدى المواطنين وتفجير ينباع الأمل والتفاؤل لديهم .

(2) وفى ضوء الصعوبات المتوقعة ، يصبح الشرط الثانى لإمكانية تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو الوعى بالصعوبات المحتملة والاستعداد لدفع الثمن الذى قد تتطلبه مواجهة هذه الصعوبات . وهذا الثمن يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة منها التضحية ببعض ألوان الاستهلاك أو الاستيراد والتعرض لحالة من النقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار . ومنها التعرض لعقوبات من جانب الدول التى قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج ، أو التى قد تتضرر شركاتها العاملة فى الدولة النامية من هذه السياسات وغيرها ، لاسيما السياسات الرامية للسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية الوطنية . وقد يصل الأمر إلى حد فرض الحصار الاقتصادى على الدولة التى تطبق النموذج البديل كما أسلفنا .

ولكن مواجهة مثل هذه المصاعب وتحمل تكلفة مواجهتها ليس بالأمر المستحيل . ولنكن لنا فى كوبا أسوة حسنة . فبالرغم من صغر حجم هذه الدولة ، وبالرغم من الحصار المضروب عليها لأكثر من 40 سنة ، وبالرغم من المحاولات التى لم تتوقف من جانب الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم الاشتراكى فيها وتجنيب العملاء والجواسيس لإشاعة الاضطراب فى البلاد وتحريض الشعب الكوبى على التمرد من خلال الاذاعات الموجهة ، وبالرغم من الجهود الأمريكية لخنق الاقتصاد الكوبى ، فإن ذلك كله لم يمنع كوبا من السير فى الطريق الذى اختارته . وظلت كوبا صامدة حتى بعد فقدان حليفها الأساسى – الاتحاد السوفيتى – وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية ، بل إنها استطاعت بالرغم من كل العراقيل والتحديات تحقيق تقدم ملموس فى مجال التنمية البشرية¹¹² ، كما تمكنت من احتلال موقع مرموق فى أحد مجالات العلم والتكنولوجيا ، وهو التكنولوجيا الحيوية .

(3) والشرط الثالث اللازم لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو حدوث تغيير فى السلطة الحاكمة ينقل مسئولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التى تسابير الغرب وتطبق النموذج الليبرالى الذى يريد تعميمه على العالم فى ظروف العولمة ، إلى نخبة حاكمة جديدة تعبر عن مصالح التحالف

¹¹² لقد ارتفع توقع العمر عند الميلاد فى كوبا إلى 77 سنة فى عام 2002 ، وهو ما يساوى توقع العمر فى الدول الغنية غير الأعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ولا يقل سوى سنة ونصف عن توقع العمر فى دول تلك المنظمة ، أى الدول الصناعية المتقدمة . كما انخفض معدل الخصوبة (عدد المواليد أحياء لكل امرأة فى سن الحمل) - وهو من مؤشرات التقدم الاقتصادى والاجتماعى - إلى 1.6 ، وهو ما يساوى المتوسط للدول الصناعية المتقدمة . ويصل الإنفاق العام على الصحة فى كوبا إلى 6.5% من ن.م.أ ، وهو نفس المستوى المسجل للدول الصناعية المتقدمة تقريباً (6.6%) . وبينما لا يزيد الإنفاق الخاص على الصحة على 1% من ن.م.أ فى كوبا ، فإنه يصل إلى 4.5% فى الدول الصناعية المتقدمة ، دليلاً على توافر الخدمات الصحية العامة والمجانية على نطاق أوسع فى كوبا . وبينما بلغ معدل البطالة 6.5% فى الدول الصناعية المتقدمة فى عام 2002 ، فإنه لم يزد على 3.3% فى كوبا فى السنة ذاتها . مصدر البيانات : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية 2005 ، مرجع سابق .

الطبقى المؤيد للتنمية المستقلة والمستعد لتحمل ما تتطلبه من تضحيات . ولهذا فإن الانتقال إلى النموذج البديل يختلف كلياً عن تغيير السياسات في إطار ذات النظام القائم . بل إنه ينطوي على تغيير جذري في التوجهات والسياسات ، لا سبيل لتحقيقه سوى النضال السياسي من أجل إقصاء النخب الحاكمة حالياً وحلول نخب جديدة تتبنى النموذج البديل للتنمية .

(4) والشرط الرابع لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو المشاركة الشعبية ، التي هي أيضاً أحد مكونات هذا النموذج على ما سبق بيانه . فهذه المشاركة ضرورية لاسترداد الثقة بالنفس ، ولتوليد رأى عام مؤيد للنموذج البديل ومتحمس لتنفيذه . كما أنها ضرورية لحسن تطبيق النموذج ، وتفادى المزالق والانكسارات التي وقعت فيها الكثير من تجارب التنمية في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي من جراء تعطيل آليات المشاركة والتحول إلى نظم ديكتاتورية واستبدادية ؛ وهو ما فتح الباب للمركزية المفرطة وللبيروقراطية والفساد – وهي جميعاً من الأسلحة الفتاكة التي أصابت التنمية في مقتل . وكما سبق بيانه ، فإن مردود هذه المشاركة على التنمية يرتبط بإعادة توزيع الدخل والثروة والحرص على درجة مرتفعة من العدالة الاجتماعية ، فضلاً عن إيصال قسط وفير من ثمار التنمية إلى الغالبية من السكان في صورة دخل أكبر وفرص عمل أكثر وخدمات تعليم وعلاج أفضل ، ونوعية حياة أرقى .

(5) والشرط الخامس هو الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة ، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها عندما تقع . وأول هذه السبل هو إعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائي ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسي ، فضلاً عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من دول الجنوب في هذا الشأن . ولما كان من المتوقع أن تستمر الحاجة قائمة لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للإنتاج وكذلك التكنولوجيا ، فإنه ينبغي التحوط لتوقف هذه الواردات من مصادرها التقليدية في الشمال ، والسعى لتنويع هذه المصادر لتشمل بعض المصادر غير التقليدية في الشمال والجنوب على السواء . ولما كانت التكنولوجيا الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية – بما فيها الحاجة إلى فرص العمل – وكذلك المعدات الإنتاجية المرتبطة بها ، ليست هي بالضرورة التكنولوجيا والمعدات المتاحة في دول الشمال ، فإنه من اللازم أن تسعى الدولة النامية المعنية بتطبيق نموذج التنمية المستقلة إلى ابتكار التكنولوجيا الملائمة وتصنيع المعدات التي تحتويها ، عن طريق بناء قاعدتها العلمية والتكنولوجية ، وعن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التكنولوجيات المحلية التقليدية ، وحبذا لو تم ذلك بالتعاون مع دول أخرى من دول الجنوب تسعى هي الأخرى لتطبيق نموذج التنمية المستقلة .

(6) وأخيراً ، نأتى إلى الشرط السادس من شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة ، ألا وهو رفع مستوى الوعي لدى النخب وال جماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمي بوجه خاص ، والتعاون فيما بين دول الجنوب بوجه عام . فإذا كان تحسن توزيع الدخل والمشاركة والاقتناع الشعبي بالنموذج البديل بمثابة خط الدفاع الأول عن النموذج ، والمهمد الضروري لحسن تطبيقه ، فإن التعاون جنوب – جنوب بمختلف صورته ومستوياته هو خط الدفاع الثانى عن التطبيق الوطنى لهذا النموذج ، بل إنه ضرورة لا بديل لها في حالة تطبيق النموذج في الدول النامية صغيرة الحجم .

ومن أسف أن تأييد التعاون فيما بين دول الجنوب لم يزل ضئيلاً على المستويين الشعبى والحكومى على السواء . ويندر أن تتعكس الاتفاقات والبروتوكولات التي توقعها دول الجنوب فيما بينها في خططها

التموية أو في مشروعات محددة مدروسة وقابلة للتنفيذ . بل يبقى الأمر كله معلقاً ومحصوراً في دائرة الخطاب السياسي دون غيره . ومن هنا تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة ومنتظمة ، لاسيما من جانب المثقفين وأهل الرأي والفكر والمنظمات الأهلية ، لإيضاح الأسباب الداعية إلى قيام علاقات تعاون بين دول الجنوب وليبيان المكاسب التي يمكن أن تعود عليها من هذا التعاون ، حتى في ظل النموذج التنموي السائد ، وليبيان أهمية هذه المكاسب عند الانتقال إلى نموذج التنمية المستقلة¹¹³ .

وينبغي الانتباه إلى أن الجنوب ليس كتلة متجانسة ومتوافقة المصالح على طول الخط . فثمة تباينات في دول الجنوب ، لاسيما في مستويات تطورها الاقتصادي . وهذه التباينات تجعل من الممكن ظهور تناقضات في المصالح فيما بين دول الجنوب . فالدخول في مناطق تجارة حرة قد يكون في صالح الأطراف الأكثر تقدماً من دول الجنوب ، بينما قد يلحق الضرر بالأطراف الأقل تقدماً منها . ومن هنا كثرة الاستثناءات في اتفاقات مناطق التجارة الحرة التي كثيراً ما تؤدي إلى تعطيلها من الناحية العملية . ولذا يتعين مراعاة هذه التباينات بين دول الجنوب ، وذلك بتنوع أشكال التعاون ، وبالتركيز على مقاربات الإستراتيجية المشتركة أكثر من التركيز على مقاربات تحرير التجارة ، وبتضمين اتفاقات التعاون فيما بين دول الجنوب إجراءات تكفل تعويض الأطراف المتضررة . كما ينبغي الحذر أيضاً من محاولات الشمال إفشال التكامل الاقتصادي الإقليمي في دول الجنوب ، خاصة من خلال سعي الشمال إلى إلحاق دول الجنوب باقتصاداته وأسواقه كما في اتفاقات الشراكة الأوروبية واتفاقات مناطق التجارة الحرة الأمريكية مع عدد من دول الجنوب ، بما في ذلك الاتفاقات غير المباشرة مثل اتفاقات الكويز¹¹⁴ أي المناطق الصناعية المؤهلة لدخول السوق الأمريكي .

* * *

وختاماً ، نشير إلى أن فرص تطبيق نموذج التنمية المستقلة سوف تتحسن كثيراً فيما لو نجح المجتمع الدولي في إخضاع العولمة للسيطرة أو الحوكمة¹¹⁵ . والمقترحات في هذا الشأن كثيرة . وقد ضمنت الملحق (3) لهذه الدراسة مقترحات نيّار وكورت بشأن مراجعة مواقف وسياسات المؤسسات المالية الدولية ذات الشأن الأكبر في تشكيل مسيرة العولمة (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - منظمة التجارة العالمية) ، وكذلك بشأن إخضاع ممارسات الشركات متعددة الجنسية - باعتبارها فاعل أساسى في صناعة العولمة - لبعض القواعد الدولية الرامية إلى مجابهة الممارسات الاحتكارية لهذه الشركات وإلى الحد من جورها على السيادة الوطنية للدول النامية¹¹⁶ . وقد اخترت مقترحات نيّار وكورت لأنها مبنية على الانتقادات

¹¹³ أولى تقرير لجنة الجنوب ، مرجع سابق ، ص ص 209 - 210 اهتماً كبيراً لهذه القضية ، مع توضيح السبل الكفيلة بزيادة الوعى في دول الجنوب .

¹¹⁴ QIZ = Qualifying Industrial Zones

¹¹⁵ Governing Globalization

¹¹⁶ Deepak Nayyar and Juluis Court, **Governing Globalization: issues and institutions.**

The UNU/WIDER, Policy Brief, no. 5, 2002

التي وجهت إلى توافق واشنطن / نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة في هذه الورقة ، ولأنها تتوافق مع ما ذهبت إليه من ضرورة توسيع الحيز الوطنى المتاح لصياغة استراتيجيات التنمية ، وضرورة إفساح المجال لدور أساسى ونشط للدولة فى تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية . وضرورة النظر إلى عملية التحرير على أنها عملية تستغرق وقتاً طويلاً ويجب التقدم إليها فى تدرج محسوب وانتقائية متوافقة مع مستوى تطور كل دولة ومع قدرة القطاعات المختلفة على المنافسة الدولية .

ملحق (1)

توافق واشنطنون

عناصر نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة

يمكن تلخيص عناصر توافق واشنطنون / نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / برامج التثبيت والتكيف فى النقاط العشر التالية¹¹⁷ :

- 1 — **انضباط المالية العامة** ، ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة فى المقام الأول ، وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق العام لاسيما ، الإنفاق العام الاجتماعى شاملاً الدعم ، وزيادة الإيرادات العامة بفرض رسوم على الخدمات العامة التى كانت تقدم مجاناً فى السابق ، وذلك بتطبيق سياسة استرداد التكلفة ورفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والوقود وما إلى ذلك ، بدعى سد خسائر الهيئات الاقتصادية العامة . ويمكن أن يتضمن الانضباط وضع قواعد جديدة لربط الإنفاق بالأداء وما إلى ذلك من سبل ترشيد النفقات .
- 2 — **إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام** نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية ، وبعيداً عن الاستثمار فى عمليات الإنتاج المباشر للسلع والخدمات¹¹⁸ .
- 3 — **الإصلاح الضريبي** ، ويشمل توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب الحدية لتعزيز حوافز الإنتاج والاستثمار والحد من التهرب الضريبي .
- 4 — **إصلاح نظام الصرف الأجنبي** ، للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة ، وهو ما ينطوى عادة على تخفيض قيمة العملة وإلغاء التعدد فى أسعار الصرف مع ترك السعر يتحدد وفقاً للعرض والطلب .
- 5 — **تأمين حقوق الملكية** ، أى تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول ، وسرعة البت فى المنازعات حولها ، حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض فى البنوك ، وكذلك طمأننة الرأسماليين على أموالهم بالنص فى الدستور على عدم جواز مصادرتها أو تأميمها .
- 6 — **تفكيك القيود الإدارية**¹¹⁹ ، أى التخلص من التدخلات الإدارية فى تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام .. وهو ما يعنى إفساح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأمور وما إليها .
- 7 — **تحرير التجارة الخارجية** ، وذلك بإلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية على الواردات والتخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات كالقيود غير

¹¹⁷ يعود هذا التلخيص إلى John Williamson صاحب عبارة توافق واشنطنون Washington Cusensus . أنظر مقال Dani Rodrik : "Understanding Economic Policy Reform", **Journal of Economic Literature**, 34, March 1996.

والمقتبس فى :

M. Todaro and S. Smith, **Economic Development**, 8 th ed, Addison Wesley 2003, p. 703.

ومعظم التوضيحات لمضمون النقاط لكاتب الورقة .
¹¹⁸ هذا هو الخطاب الرسمى ، أما فى الواقع فقد يقتزن إلغاء دور إلغاء دور الدولة فى الاستثمار الإنتاجى له بزيادة فى الإنفاق على التعليم والصحة والبنية الأساسية ، بل بانكماش الإنفاق العام الكلى ذاته ، وتراجع الإنفاق الحقيقى على الخدمات والمرافق العامة .

¹¹⁹ Deregulation

التعريفية ، الفنية أو الصحية وما إليها ، وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية ، أو عدم إلزامهم الشركات الأجنبية أيضاً بتصدير نسبة معينة من إنتاجها .. الخ .

8 – **الخصخصة** ، أى بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة ، سواء أكانت شركات تعمل فى مجال الإنتاج للسوق ، أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد ، وكذلك بيع المصارف وشركات التأمين العامة . وقد يُتوسع فى معنى الخصخصة ليشمل عدم تولى الحكومة تقديم الخدمة والاقتصر على التعاقد مع القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى على تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك . كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات بنظام البناء والتملك والتشغيل ثم تحويل الملكية إلى الدولة بعد انقضاء أجل معين¹²⁰ .

9 – **تحرير الاستثمار الأجنبى** ، أى إلغاء القيود التى قد تفرض على المستثمرين الأجانب كالحدود القصوى التى قد توضع على تملك أسهم الشركات الوطنية ، فى حالة الخصخصة أو فى غيرها ، وكالقيود على تحويل الأرباح أو رأس المال ، والقيود الخاصة بالمحتوى المحلى للمنتج أو التصدير وما إلى ذلك ، وكذلك القيود على تعاملات الأجانب فى البورصة .

10 – **التحرير المالى** ، ويقصد به تحرير أسعار الفائدة ، أى تركها لعوامل العرض والطلب فى السوق ، وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان ، وكفالة الاستقلالية للبنك المركزى . كما يشمل التحرير المالى تحرير حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات ، أى إلغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة¹²¹ .

BOT or BOOT¹²⁰

¹²¹ عموماً فالقصد هنا هو إلغاء أو على الأقل إضعاف دور الدولة فى ضبط وتوجيه رؤوس الأموال والائتمان .

ملحق (2)

الشروط اللازمة لنجاح الأسواق وتأمين فاعليتها

فيما يلي 13 شرطاً اعتبرها "كي فيتز" و "دورفمان" شروطاً ضرورية لنجاح الأسواق في أداء الوظائف المتوقعة منها في النظرية الاقتصادية¹²² :

- 1 — توافر الثقة بين المتعاملين في الأسواق (في البنوك وشركات التأمين وفي الموردين .. الخ) .
- 2 — سيادة القانون والنظام (لتأمين الالتزام العقود) .
- 3 — توافر الحماية والأمان للممتلكات ولأفراد .
- 4 — التوفيق أو الموازنة بين المنافسة والتعاون (بما يوفر بيئة آمنة ونظيفة للعاملين في مواقع العمل مثلاً) .
- 5 — تقسيم المسؤوليات والفصل بين السلطات ، وبخاصة تأمين استقلال السلطة القضائية .
- 6 — التضامن الاجتماعي (من خلال شبكات أمان اجتماعي توفر الحماية والمساعدة للضعفاء والمتعطلين وكبار السن .. الخ) .
- 7 — توافر فرص الحراك الاجتماعي ، والإقرار بمشروعية الطموح ، والاستعداد لتحمل أعباء المنافسة .
- 8 — التسليم بالقيم المادية كحوافز لإنتاج أكبر .
- 9 — تأجيل التمتع بالاستهلاك في الوقت الحاضر من أجل توليد مدخرات خاصة لتمويل الاستثمارات .
- 10 — إعمال قواعد الرشادة دونما عراقيل من التقاليد والأعراف السائدة .
- 11 — توافر الأمانة والنزاهة في دوائر الحكم .
- 12 — سيادة أشكال كفاء للمنافسة ، وغياب السيطرة الاحتكارية .
- 13 — كفاءة التدفق الحر للمعلومات ، مع حماية الخصوصية ، وانتقال المعلومات دون عوائق ودون محاباة لطرف على آخر في أحقية الحصول عليها .

وإذا ما توافرت هذه الشروط المسبقة ، والتي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي ، بل تمتد إلى جوانب اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية ، فإن كي فيتز ودورفمان يفترضان وجود الأشكال التالية من الممارسات القانونية والاقتصادية التي تيسر عمل الأسواق وتضمن وجود نظام سوق فعال¹²³ :

¹²² وردت هذه الشروط في Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص 698 – 699 ، نقلاً عن : N. Keyfitz and R. Dorfman, The market economy is the best, but not the easiest, mimeographed, 1991
وعدد الشروط في الأصل 14 شرطاً ، ولكني جمعت بين الشرطين 13 ، 14 في شرط واحد للصلة الوثيقة بينهما.
¹²³ المرجع السابق .

- 1 – التحديد الواضح لحقوق الملكية ، مع تيسير إجراءات إثبات هذه الحقوق وانتقالها من طرف إلى آخر .
- 2 – وجود قانون تجارى ومحاكم تسهر على تطبيقه ، خاصة قوانين العقود والإفلاس .
- 3 – حرية إقامة المشروعات فى كل القطاعات ، عدا القطاعات التى تتميز بوجود خارجيات على نطاق واسع ، ودون متطلبات متشددة للترخيص ، مع حرية الدخول إلى المهن والصنائع ، وحرية الوصول إلى المناصب الحكومية .
- 4 – استقرار العملة ، ووجود نظام مصرفى كفاء يمكن الاعتماد عليه فى إجراء التحويلات النقدية .
- 5 – الإشراف العام على الاحتكارات الطبيعية أو التشغيل الحكومى لهذه الاحتكارات .
- 6 – توفير معلومات كافية فى كل سوق بشأن خصائص المنتجات المعروضة وحالة العرض والطلب ، وإتاحة هذه المعلومات للمشتريين والبائعين كافة .
- 7 – الإدارة العامة للخارجيات (النافعة والضارة على السواء) وتوفير السلع العامة بمعرفة الدولة .
- 8 – توافر شبكات أمان لتوفير مستوى كاف من الاستهلاك للأفراد غير القادرين اقتصادياً ، وخاصة المتعطلين إجبارياً .
- 9 – توافر أدوات لتحقيق السياسات التى تعمل على الاستقرار المالى والنقدى .
- 10 – استقلال الأذواق ، بمعنى حماية تفضيلات المستهلكين من ضغوط المنتجين والموردين .
- 11 – تشجيع الابتكارات ، مع تيسير إصدار وتنفيذ براءات الاختراع ، وحماية حقوق الطبع والتأليف .

ملحق (3)

حوكمة العولمة

مختارات من مقترحات نيار وكورت¹²⁴

(1) على صندوق النقد الدولي أن يراجع تفكيره بشأن الاقتصاد الكلى ، وذلك بالنظر إلى الشواهد المتزايدة على أن عمليات التصحيح التي تضمنتها برامج التثبيت الاقتصادى قد تمت من خلال تغييرات فى الإنتاج ، لا من خلال التغييرات فى الأسعار ، كما هو مفترض . فالسياسات التى طبقت كانت فى الواقع سياسات لإفقار الذات¹²⁵ ، حيث كان انكماش الإنتاج والتوظيف هو السبيل لخفض عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات وخفض التضخم . كما أنه يتعين على الصندوق أن يراجع موقفه بشأن تحرير حساب رأس المال وبشأن قابلية هذا الحساب للتحويل ، وذلك بالنظر إلى غياب أدلة قوية على وجود ارتباط بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادى . وعلى العكس من ذلك ، فإن الدلائل قوية على أن التحرير والاندماج فى الأسواق المالية الدولية السابق لالأوان يجران مخاطر كثيرة ويمكن أن يهددا التنمية بالفشل . فالتحرير يجب أن يكون متدرجاً ، وأن يركز على التدفقات طويلة المدى ، وأن يراعى الحذر الشديد من حركات رؤوس الأموال الساخنة . ويجب أن تتاح للدول النامية حرية الحركة فى هذا الشأن ، بما فى ذلك اللجوء لإجراءات وقائية تسمح بالتقييد المؤقت لحركة رأس المال عبر الحدود . كما ينبغي إعادة التفكير فى المشروعية وفى تشدد وتوسع الصندوق فى تطبيقها ، وتغيير نظام إدارة الصندوق بما يتيح فرصاً أفضل لتمثيل مصالح الدول المختلفة .

(2) على البنك الدولي أن يراجع تفكيره بشأن التنمية والذى يعطى اهتماماً زائداً للأسواق والإنتاج ، وذلك فى ضوء ما تبين من " أن سياسات توافق واشنطنون التى اتبعت فى الثمانينات والتسعينات قد فشلت فى توليد النمو فى معظم الدول الفقيرة ، وكثيراً ما أدت إلى تفاقم التفاوتات فى توزيع الدخل " ¹²⁶ . كما أنه " ليست هناك فرصة تذكر بالنسبة لمعظم الدول النامية للوفاء بأهداف قمة الألفية بشأن تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015" مع استمرار العمل بهذه السياسات . وعلى البنك أن يدرك أن " التوصيات المبسطة التى تركز على الانفتاح الأكثر والتدخلات الأقل من جانب الحكومة ، والتى تتبنى الاندماج السريع فى الاقتصاد العالمى ، مع دور محدود جداً للدولة بحيث تخلق الساحة للسوق ، لا تدعمها أسانيد قوية نظرية أو تاريخية . فالنظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادى يكشفان عن التعقد البالغ لعملية التنمية . إن درجة الانفتاح وطبيعة التدخلات هى خيارات استراتيجية فى سياق السعى للتنمية ، ولا يمكن تحديدها بمعزل عن الزمان والمكان ، لأنها تعتمد على مرحلة التطور التى بلغتها كل دولة ، ولأنها يجب أن تتغير عبر الزمن" .

(3) يجب وضع منظمة التجارة العالمية فى السياق الأوسع للتنمية ، وذلك بالنظر إلى التجارة على أنها وسيلة وليست هدفاً ، وأن الهدف الرئيسى هو التنمية التى تحسن مستويات معيشة الناس . ولذا فمن

D. Nayyar and J. Court, **Governing Globalization: issues and institutions**, The ¹²⁴ UNU/WIDER, policy Brief, no. 5, 2002.

Beggar-thyself Policies ¹²⁵

¹²⁶ الاقتباسات فى هذه الفقرة المرجع نفسه ، ص 15 وص 16 وص 17 على التوالى

الواجب تحجيم جدول أعمال المنظمة بحيث لا يزدحم بقضايا تخرج عن نطاق اختصاصها مثل قضايا الاستثمار ومعايير العمل والمعايير البيئية ، وبحيث لا يتشكل جدول الأعمال وفق مصالح الدول الصناعية ويهمل احتياجات التنمية في دول الجنوب . كما ينبغى العدول عن أسلوب " الحزمة المتكاملة " ¹²⁷ كقاعدة ملزمة للمفاوضات المستقبلية ، بحيث تتوافر المرونة أمام الدول فى للاشتراك أو عدم الاشتراك فى بعض الاتفاقات ، وأن يتم العمل بأسلوب الاتفاقات الجمعية ¹²⁸ حيثما لا يوجد إجماع وحيثما توجد تحفظات قوية من بعض الدول ، كما هو الحال مع اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS) . كما أنه من المهم إعادة النظر أو حتى التراجع عن بعض الاتفاقيات القائمة ، ومن أبرزها اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية لما لها من آثار سلبية على التنمية فى الدول الداخلة مؤخراً إلى مجال التصنيع ¹²⁹.

(4) ثمة حاجة إلى نظام دولى لحوكمة الشركات متعددة الجنسية ، وذلك بالنظر إلى الوضع المسيطر لهذه الشركات فى التجارة والاستثمار وانتقال التكنولوجيا عبر الحدود . إن الضوابط التى يتضمنها مثل هذا النظام يجب ألا تقتصر على حقوق هذه الشركات ، بل ينبغى أن تمتد إلى التزاماتها ، وأن تتجه بوجه خاص إلى وضع قيود على الممارسات المقيدة للمنافسة من جانب هذه الشركات . كما يجب التوصل إلى نظام دولى لمكافحة الاحتكار . كما يجب التفكير فى إنشاء هيئة دولية للضرائب تسمح بالحيلولة دون تهرب هذه الشركات من الضرائب . لقد آن الأوان لوضع حد للحريات التى تتمتع بها الشركات متعددة الجنسية من جهة ، ولزيادة درجات الحرية التى تتمتع بها الدول النامية إزاء هذه الشركات حتى تتمكن من صياغة استراتيجيات وطنية فعالة للتنمية من جهة أخرى .

Single undertaking ¹²⁷
Plurilateral agreements ¹²⁸

¹²⁷ ويمكن أن نضيف هنا مقترحات تقرير التنمية البشرية 2003 (الملخص - ص ص 36 - 37) الهادفة إلى وضع التنمية البشرية فى قلب النظام التجارى متعدد الأطراف ، والتى تشمل إحداث خفض كبير فى الدعم الحكومى للزراعة فى الدول الغنية وحظر الدعم المباشر وغير المباشر لصادراتها الزراعية ، وخفض الحواجز أمام صادرات الدول النامية على أسواق الدول الغنية ، وتعييض الدول التى فقدت ما كانت تتمتع به من تفضيلات نظراً لما ترتب على ذلك من مستويات عالية من البطالة ولجوازات كبيرة بموازين مدفوعاتها ، والامتناع عن قرص التزامات تتعارض مع الاستراتيجيات الوطنية لتخفيض الفقر ، وتجنب فرص التزامات تتجاوز قواعد منظمة التجارة العالمية فى اتفاقات التجارة الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ، وإعادة تركيز المفاوضات بشأن الخدمات على الانتقال المؤقت للعمالة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .

المراجع

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الاستثمار فى التنمية : خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 .
- بعثة الأهرام ، أمريكا اللاتينية ... دروس فى النهوض الوطنى ، الأهرام ، القاهرة ، 2005 .
- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، أزمة مصر الاقتصادية والطريق نحو الخروج منها ، تقرير مقدم إلى المؤتمر الاقتصادى ، القاهرة ، فبراير 1982 .
- الحق ، محبوب ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977
- دويدار ، محمد وآخرون ، استراتيجية الاعتماد على الذات ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1980 .
- زكى ، رمزى ، الاعتماد على الذات ، المعهد العربى للتخطيط ودار الشباب ، القاهرة ، 1987 .
- _____ ، (محرر) السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، 1989 .
- سليم ، محمد السيد ، " هكذا تحدث مهاتير محمد فى عيد ميلاده الثمانين " ، جريدة العربى ، 11 سبتمبر 2005 .
- الصادق ، على توفيق وعلى البليل (محرران) ، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، وقائع الندوة التى عقدت فى 18 – 19 نوفمبر 2000 .
- عبد الخالق ، جوده ، التثبيت والتكيف فى مصر : إصلاح أم إهدار للتصنيع ، ترجمة سمير كريم ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2004 .
- عبد الله ، إسماعيل صبرى ، مصر التى نريدها ، دار الشروق ، القاهرة ، 1992 .
- على ، على عبد القادر ، العولمة وقضايا المساواة فى توزيع الدخل فى الدول العربية ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد (13) ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، فبراير 2005 .
- العيسوى ، إبراهيم ، " نموذج التنمية الرأس مالية ومدى ملاعته لمصر فى ضوء نتائج تطبيقية " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 28-30 مايو 2005 .
- ، التنمية فى عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، طبعة ثالثة ، 2003 .
- ، الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، طبعة ثالثة ، 2001 .
- ، قياس التبعية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 .
- ، نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1994 .

- ، " العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع " ، *مجلة النهضة* ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد (1) ، أكتوبر 1999 .
- ، *قصة المعونة الأمريكية لمصر* ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، 2004 .
- لجنة الجنوب ، *التحدى أمام الجنوب* ، تقرير لجنة الجنوب ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 .
- مجموعة مؤلفين ، *القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى* ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 .
- معهد التخطيط القومى ، مؤتمر أولويات الاستثمار الصناعى فى مصر ، المعهد ، القاهرة ، 19 - 20 نوفمبر 2005 .

Baran, P., **The Political Economy of Growth** Monthly Review Press, N.Y. and London, 1957.

Bezanson, K., **A science, technology and industry strategy for Vietnam**, a document prepared as part of the UNDP/UNIDO Project DP/VIE/99/002, March 2000 (www.unido.org)

Bolaky, B. and C. Freund, **Trade, regulation and growth**, WB Policy Research Working Paper no. 3255, The World Bank 2004.

Chang, Ha-Joon, "Kicking away the ladder", **Monthly Review**, Vol. 54, no. 81, January 2003.

Chang, R.L. Kaltani and N. Loayza, **Openness can be good for growth: The role of policy complementarities**, WB Policy Research Working Paper no. 3763, The World Bank, 2005.

Chenery, H. et al, **Redistribution with Growth**, Oxford University Press, 3rd printing, 1976.

Christian Aid, **The Economics of Failure: The real cost of "free" trade for poor countries**, A Christian Aid Briefing Paper, July 2005; www.africafocus.org

De Paula, S., and G. Dymski (eds), **Reimagining Growth, Towards a Renewal of Development Theory**, Zed Books, London and New York, 2005.

Dhanani, S., **Indonesia: Strategy for Manufacturing Competitiveness**, Vol. 11, Main Report, UNDP/UNIDO Project no. NC/INS/99/004, Jakarta, 2000.

Fukoyama, F., "Bring Back the state", **The Observer**, posted on www.iatp.org

Hanke, S.H., **Privatization and Development**, Institute for Contemporary Studies, San Francisco, 1987.

Hart-Landsberg M., and Burkett, **China and Socialism: Market reforms and class struggle**, Monthly Review, vol. 56, no. 3, July – August 2004.

Hickey S. and G. Mohan (eds), **Participation – From Tyranny to Transformation?**, Zed Books, London and New York, 2004.

Irwin, T and C. Yamamoto, **Some Options for improving the governance of state-owned electricity utilities**, Energy and Mining Sector Board, The World Bank, Discussion Paper no. 11, Feb. 2004.

Lall, S., **Governments and Industrialization: The role of policy interventions**, a paper presented to the Global Forum on Industry-Perspectives for 2000 and Beyond, New Delhi, Oct. 1995.

Mbeki, Thabo, "Putting people first", **South Bulletin**, no. 109, August 2005.

Nayyar, D. and J. Court, **Governing Globalization: issues and Institutions**, The UNU/WIDER, Policy Brief no. 5, 2002.

OECD, **OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises**, OECD, Paris, 2005.

Perry G. and Olarreaga, "Trade liberalization, inequality and poverty in Latin America", a Paper presented at ABCDE (**Annual World Bank Conference on Development Economics**), S. Petersburg, Jan. 2006.

Polterovitch, V. and V. Popov, "Appropriate economic policies at different stages of development" ,**The UNU/WIDER Jubilee Conference on The Future of Development Economics**, Helsinki:, 17-18 June 2005.

Raghavan, C. "Globalization Policies may disintegrate world economy", www.twinside.org.sg

-----, "FDI needs differentiated strategic approach", www.twinside.org.sg.

Rodrik, D., "Understanding Economic Policy Reform", **Journal of Economic Literature**, 34, March 1996.

SAPRIN, **Structural Adjustment; The SAPRI Report**, Zed Books, TWN, Books for Change and IBON, 2004.

Shafaeddin, S.M., **Trade liberalization and economic reform in developing countries: structural change or de-industrialization**, UNCTAD, Discussion Paper no. 179, April 2005.

Sirageldin, Ismail, "Globalization and recent trade agreements: Impact on Arab countries", **Journal of Development and Economic Policies**, API-Kuwait, Vol. 1, no. 1, December 1998.

Thorbecke, E., "The evolution of the development doctrine 1950-2005", in **UNU/WIDER jubilee Conference on the Future of Development Economics**, Helsinki, 17-18 June 2005.

Todaro, M and S. Smith, **Economic Development**, 8th ed., Adison Wesley, 2003.

UNCTAD, **The Least Developed Countries Report 2004**, UNCTAD, May 2004.

-----, **Trade and Development Report**, 2004 and 2005.

-----, **UNCTAD 11, Final Statement**, Sao Paulo, Brazil, 2004 (www.unctad.org).

-----, **World Investment Report 2004**; www.unctad.org.

UNDP, **human Development Report**, 2003 and 2005.

UNDP et al, **Making Global Trade Work for People**, Earthscan Publications, 2003 (www.undp.org).

UNIDO, **Industrial Development Report 2005**, UNIDO, Vienna, 2005.

UNRISD, **Visible Hands; Taking Responsibility for Social Development**, Geneva, 2000.

World Bank, **World Development Indicators 2003 and 2005**, CD-ROM.

-----, **World Development Report**, 1987, and 1999/2000.

